

﴿ كتاب ﴾  
شرح العالم العلامة  
والبحر الفهامة شمس الدين  
أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي الشافعي  
المسمى فتح القريب المجيب على الكتاب المسمى  
بالتقريب أو القول المختار في شرح غاية  
الاختصار على مذهب الامام  
الشافعي رضي الله عنه  
ونفعنا به  
• آمين

---

﴿ وبها تمته المتن المذكور للامام أبي الطيب شهاب الملة ﴾  
﴿ والدين احمد بن الحسين بن أحمد الاصفهاني الشهير ﴾  
﴿ بأبي شجاع نفعه الله برحمته وأسكنه فسيح جنته ﴾

انهم كل مسلم واهل قوله الطاهر بن منتزع من قوله تعالى وبطهركم تطهيرا (و) على (محابته) جمع صاحب النبي وقوله (أجمعين) تأكيد لمحابته ثم ذكر المصنف أنه مسؤل في تصنيف هذا المختصر بقوله (سألتني بعض الاصدقاء) جمع صديق وقوله (حفظهم الله تعالى) جملة دعائية (أن أعمل مختصرا) هو ما قل لفظه وكثر معناه (في الفقه) هو لغة الفهم واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية (على مذهب الامام) الاعظم المجتهد ناصر السنة والدين أبي عبد الله محمد بن ادریس بن العباس بن عثمان بن شافع (الشافعي) ولد بغزة سنة خمسين ومائة ومات (رحمة الله عليه ورضوانه) يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين ووصف المصنف مختصره بأوصاف منها أنه (في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز) والغاية والنهاية متقاربان وكذا الاختصار والإيجاز ومنها أنه (يقرب على المتعلم) لفروع الفقه (درسه ويسهل على المبتدئ حفظه) أي استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب في حفظ مختصر في الفقه (و) سألتني أيضا بعض الاصدقاء (أن أكرّفه) أي المختصر (من التقسيمات) للاحكام الفقهية (و) من (حصر) أي ضبط (الحصا) الواجبة والمندوبة وغيرهما (فأجبتني الى) سؤاله في (ذلك طالبا للثواب) من الله خزا على تصنيف هذا المختصر (راغبا الى الله سبحانه وتعالى) في الاغاة من فضله على غنام هذا المختصر (في التوفيق للثواب) وهو ضد الخطأ (أنه) تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدیر) أي قادر (و بعباده لليليف حبير) بأحوال عباده والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير واللطيف الخبير اسمان من اسمائه تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومشكلاتها و يطلق أيضا بمعنى الرفيق بهم فله تعالى عالم بعباده وبمواضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من معنى الاول ويقال خبرت الشيء أخبره فانابه خبير أي علم قال المصنف رحمه الله تعالى

### \* (كتاب) أحكام الطهارة \*

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاح اسم الجنس من الاحكام أما الباب فاسم لدرع مما دخل تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة وأما شرعا فهي تقاسير كثيرة منها قولهم فعل ما تنسبح به الصلاة أي من وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة أما الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء ولما كان الماء آلة للطهارة استعير المصنف لافعال المياه فقال (المياه التي يجوز) أي يصح (التطهير بها سبع مياه ماء السماء) أي النازل منها وهو المطر (وماء البحر) أي المالح (وماء النهر) أي الحلو (وماء البئر) وماء العين وماء الثلج وماء البرد) ويجمع هذه السبعة قولك منازل من السماء أو ينبع من الارض على أي صفة كان من أصل الخلقة (ثم المياه) تنقسم (على أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه) استعماله (وهو الماء المطلق) عن قيد لازم فلا يضر القيد المنفك كماء البئر في كونه مطلقا (و) الثاني (طاهر مطهر مكروه) استعماله في البدن لافي الثوب (وهو الماء المشمس) أي المسخن بتأثير الشمس فيه وانما يكره شرعا بطرحه في اناء من مطيع الاناء التقدين لأصفاؤه وادردزالت الكراهة واختار النووي عدم الكراهة مطلقا يكره أيضا شديد السخونة والبرودة (و) القسم الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر) لغيره (وهو الماء المستعمل) في رفع حدث أو ازالة نجس ان لم يتغير ولم يزدر به بعد انفصاله عما كان بعد اعتبار ما ينشربه المغسول من الماء (و المتغير) أي من هذا القسم الماء المتغير أحد أوصافه (بما) أي بشئ (خالطه من الطاهرات) تغير يمنع اطلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهور حسب ما كان التغير أو تقديره كان اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته كماء الورد المنقطع الرائحة والماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق اسم الماء عليه بان كان تغيره بالطاهر يسيرا أو بما يوافق الماء في صفاته وقد رخصنا ولم نغيره

ومحابته أجمعين قال القاضي أبو شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الاصفهاني رضي الله تعالى عنه سألتني بعض الاصدقاء حفظهم الله تعالى أن أعمل مختصرا في الفقه على مذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى عليه ورضوانه في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز يقرب على المتعلم درسه ويسهل على المبتدئ حفظه وأن أكرّفه من التقسيمات وحصر الحصا فأجبتني الى ذلك طالبا للثواب وراغبا الى الله سبحانه وتعالى في التوفيق للصواب انه على ما يشاء قدیر وبعباده لطيف خبير

**كتاب الطهارة**

المياه التي يجوز التطهير بها سبع مياه ماء السماء وماء البحر وماء النهر وماء البئر وماء العين وماء الثلج وماء البرد ثم المياه على أربعة أقسام طاهر طهر غير مكروه وهو الماء المطلق وطاهر مطهر مكروه وهو الماء المشمس وطاهر غير مطهر وهو الماء المستعمل والمتغير بما خالطه من الطاهرات

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
وصلى الله على سيدنا محمد  
والنبي وآله الطاهرين

قال الشيخ الامام العالم العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قاسم الشافعي تلميذه الله برحمته  
ورضوانه آمين الحمد لله تبارك وتعالى كتاب لانما ابتداء كل أمر ذي بال وخاتمة كل دعاء بحجاب  
وآخر دعوى المؤمنين في الجنة دار الثواب أجده أن وفق من أراد من عبادته للتفقه في الدين  
على وفق مراده وأصله وأسلم على أفضل خلفه محمد بن عبد الله المرسلين القائل من برد الله به حبرا  
يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه مدة ذكر الذاكرين وسهوا العاقلين وبوعده في هذا كتاب في غاية  
الاختصار والتمهيد وضعته على الكتاب المسمى بالتقريب ليقف به المحتاج من المبتدئين  
لفروع الشريعة والدين ويكون وسيلة للتجاني يوم الدين ونفع العباد المسلمين اجمعين دعاه  
عباده وقريب محبوب ومن قصده لا يخيب واذا سالك عبادي عني فاني قريب واعلم أنه يوجد في  
بعض نسخ هذا الكتاب في غير خطبته تسميته تارة بالتقريب وتارة بغاية الاختصار فلذلك سميتها  
باسمين أحدهما فتح القريب المحيى في شرح ألفاظ التقريب والثاني القول المختار في شرح  
غاية الاختصار قال الشيخ الامام أبو الطيب وشهرا أيضا بأبي شجاع شهاب الملة والدين أحمد بن  
الحسين بن أحمد الاصفهاني في الله تراه صيب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى فرديس الجنان  
(بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدئ كتابي هذا والله اسم للذات الواجب الوجود والرحن أبلغ من الرحيم  
(الحمد لله) هو الشاء على الله تعالى بالجميل على جهة التعظيم (رب) أي مالك (العالمين) بفتح اللام وهو  
كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن يعقل لاجمع ومفردة عالم بفتح اللام لانه اسم عام لما سوى الله  
والجمع خاص بمن يعقل (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد النبي) هو باله مزور كذا انسان أوصى إليه  
بشرع يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه فان أمره بتبليغه فني ورسول أيضا والمعنى ينشئ الصلاة والسلام  
عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضاعف العين والنبي بدل منه أو عطف بيان عليه (و) على  
(آله الطاهرين) هم كما قال الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب وقيل واختاره النووي

وأما التراب المستعمل فلا يصح التيمم به (وفرائضه أربعة أشياء) أحدها (التيمم) وفي بعض النسخ أربع خصال نية الفرض فان نوى التيمم الفرض والنفل استباحهما أو الفرض فقط استباح معه النفل وصلاة الجنازة أيضاً والنفل فقط لم يستج مع الفرض وكذا لو نوى الصلاة ويحب قرن نية التيمم بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه النية إلى مسح ثمن من الوجه ولو أحدث بعد نقل التراب لم يصح بذلك التراب بل ينقل غيره (و) الثاني والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض نسخ المتن إلى المرفقين ويكون مسحهما بضر بنين ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق بها تراب من غير ضرب كفي (و) الرابع (الترتيب) فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب فلوضرب يديه دفعة على تراب ومسح بينهما وجهه وبسارعه عنه جاز (وسننه) أي التيمم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم النبي) من اليدين (على اليسرى) منها ما تقدم على الوجه على أسفله (والموالة) وسبق معنا في الوضوء وبقي للتيمم - ثمن أخرى مذكورة في المطولات منها نزاع التيمم خاتمة في الضربة الأولى أما الثانية فيجب نزاع الخاتم فيها (والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها كل (ما أبطل الوضوء) وسبق بيانها في أسباب الحدث فتى كان متيمماً ثم أحدث بطل تيممه (و) الثاني (رؤية الماء) وفي بعض نسخ المتن وجود الماء (في غير وقت الصلاة) فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه بعد دخوله فيها وكانت الصلاة عمالاً سقط فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال أو عمالاً سقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً وان كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء فلا أثر لرؤيته بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الردة) وهي قطع الإسلام وإذا امتنع شرعاً استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه سائر وجب عليه التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجنب أما المحدث فاغما تيمم وقت دخول غسل العضو العلل فان كان على العضو سائر حكمه مذكور في قول المصنف (وصاحب الجبار) جمع جسمية بفتح الجيم وهي أخشاب أو قصب أو قى وث - د على موضع الكسر ليلتحم (يصح عليها) بالماء ان لم يمكنه زعها الخوف ضررها سبق (ويتيمم) صاحب الجبار في وجهه ويديه كما سبق (ويصلي ولا إعادة عليه ان كان وضعها) أي الجبار (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم ولا أعاد وهذا ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيمم وغيرها وشترط في الجبيرة أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا يدمنه للاستسالة والصورة والعصابة والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة (ويتيمم لكل فريضة) ومنذورة فلا يجمع بين صلاة فرض تيمم واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبتها وللمرأة اذا تيممت لتحسين الخليل أن تفعله مراراً وتجمع بينها وبين الصلاة بذلك التيمم وقوله (ويصلي تيمم واحد ما شاء من النوافل) ساقط من بعض النسخ

فصل في بيان التجاسات وازالتها وهذا الفصل مذکور وفي بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والتجاسة لغة الشئ المستقدر وشراً كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا الاستقدارها ولا ضررها في بدن أو عقل ودخل في الإطلاق قليل التجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار الضرورة فانها تنبج تناول التجاسة وبسهولة التمييز كل الدود الميتة في جبن أو فكاكه ونحو ذلك وخرج بقوله لا طهرتها ميتة الأذى وبعدم الاستقدار الميت ونحوه وبني الضرر الحجر والنبات المضرب بدن أو عقل ثم ذكر المصنف ضابطاً للتجسس الخارج من القبل والدبر بقوله (وكل ما نفع خرج من السيلين نجس) هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط والنادر كالدم والقبح (الا المتى) من آدمي أو حيوان غدير كلب وخنزير وما نفع منها أو من أحدهما مع حيوان طاهر وخرج عما نفع

وفرائضه أربعة أشياء  
النية ومسح الوجه ومسح  
اليدين مع المرفقين  
والترتيب وسننه ثلاثة  
أشياء التسمية وتقديم  
النبي على اليسرى والموالة  
والذي يبطل التيمم ثلاثة  
أشياء ما أبطل الوضوء ورؤية  
الماء في غير وقت الصلاة  
والردة وصاحب الجبار  
بمسح عليها ويتيمم ويصلي  
ولا إعادة عليه ان كان  
وضعها على طهر ويتيمم لكل  
فريضة ويصلي تيمم واحد  
ما شاء من النوافل  
فصل في كل ما نفع خرج  
من السيلين نجس إلا المتى

فينوي المتوضئ عند غسل ماذ ذكر رفع حدث من أحداثه أو ينوي استباحة مفتحة إلى وضوء أو ينوي فرض الوضوء أو الوضوء فقط أو الطهارة عن الحدث فان لم يقل عن الحدث لم يصح وإذا نوى ما يعتبر من هذه النيات وشرك معه نية تنظف أو تبرص وضوءه (و) الثاني (غسل) جميع (الوجه) وحده طولا ما بين منابت شعر الرأس غالباً وآخر اللعنين وهما العظامان اللذان ينبت عليهما الأسنان السفلى يجتمع مقدمهما في الذقن ومؤخرهما في الأذن وحده عرضاً ما بين الأذنين وإذا كان على الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب اتصال الماء اليه مع البشرة التي تحته وأما لحية الرجل الكفيفة بان لم ير المحاطب بشرتها من خلاها فيكفي غسل ظاهرها بخلاف الخفيفة وهي ما يرى المحاطب بشرتها فيجب اتصال الماء لبشرتها وبخلاف لحية امرأة وخنثى فيجب اتصال الماء لبشرتها ولو كثفاً ولا بد مع غسل الوجه من غسل جزء من الرأس والرقبة وما تحت الذقن (و) الثالث (غسل اليدين إلى المرفقين) فان لم يكن له مرفقان اعتبر قدرهما ويجب غسل ما على اليدين من شعر وسلعة وأصبع زائدة وأنظافير ويجب إزالة ما تحتها من ومنع عن وصول الماء اليه (و) الرابع (مسح بعض الرأس) من ذكر وأُنثى أو خنثى أو مسح بعض شعر في حد الرأس ولا تمنع اليد للمسح بل يجوز بحرقه وغيره ولو غسل رأسه بدل مسحها جاز ولو وضع يده المبلولة لم يحركها جاز (و) الخامس (غسل الرجلين إلى الكعبين) ان لم يكن المتوضئ لابس الخفين فان كان لابسهما وجب عليه مسح الخفين أو غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة وأصبع زائدة كما سبق في اليدين (و) السادس (الترتيب) في الوضوء (على ما) أي على الوجه الذي (ذكرناه) في عدة الفروض فلو نسي الترتيب لم يكف ولو غسل أربعة أعضائه دفعة واحدة باذنه ارتفع حدث وجهه فقط (وسنذكره) أي الوضوء (عشرة أشياء) وفي بعض نسخ المتن عشر خصال (التسمية) أولها وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم فان ترك التسمية أوله أتى بها في اثنا عشر موضعاً من الوضوء لم يأت بها (وغسل الكفين) إلى الكوعين قبل المضمضة وبغسلهما ثلاثاً ان تردد في طهرهما (قبل ادخالهما الأناة) المشتمل على ماء دون القلتين فان لم يغسلهما كره له غمسهما في الأناة وان نيقن طهرهما لم يكره له غمسهما (والمضمضة) بعد غسل الكفين ويحصل أصل السنة فيها بادخال الماء في الفم سواء أداره فيه ومجه أم لا فان أراد الاكمل محمه (والاستنشاق) بعد المضمضة ويحصل أصل السنة فيه بادخال الماء في الأنف سواء جذب به بنفسه إلى خياشيمه ونثره أم لا فان أراد الاكمل نثره والجمع بين المضمضة والاستنشاق بثلاث غرف يشتمل من كل منهما ثم يستنشق أفضل من الفصل بينهما (ومسح جميع الرأس) وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح أمام مسح بعض الرأس فواجب كما سبق ولولم يردنزع ما على رأسه من عمامة وضوها كل بالمسح عليها (ومسح) جميع (الأذنين) ظاهرهما وباطنهما بما جدد (أي غير بلل الرأس والسنة في كيفية مسحهما أن يدخل مسيحته في صماخيه ويدبرهما على المعاطف ويراجهما به على ظهورهما ثم يلمص كفيه وهما مبلولتان بالأذنين استظهاراً (وتخليل اللحية الكثة) بثلاثة من الرجل أما لحية الرجل الخفيفة ولحية المرأة والخنثى فيجب تخليلها وكيفية أن يدخل الرجل أصابعه من أسفل اللحية (وتخليل أصابع اليدين والرجلين) ان وصل الماء اليهما من غير تخليل فان لم يصل إلا به كالأصابع المتلفة وجب تخليلها وان لم يأت تخليلها الاتصافا حرم فتحها للتخليل وكيفية تخليل اليدين بالثمين والرجلين بان يبدأ بخنصر يده اليسرى من أسفل الرجل مبنيّاً بخنصر الرجل اليمنى خاتماً بخنصر اليسرى (وتقديم اليمنى) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما أما العضوان اللذان يسهل غسلهما معاً كالخدين فلا يقدم اليمنى منهما بل يطهران دفعة واحدة وذكر المصنف سنية تثليث العضو المغسول والممسوح في قوله (والطهارة ثلاثاً ثلاثاً) وفي بعض النسخ والتكرار أي للمغسول والممسوح (والموالة) ويبرهنها بالتتابع وهي أن لا يحصل بين العضوين تفريق كثير بل يطهر

وغسل الوجه وغسل  
اليدين إلى المرفقين ومسح  
بعض الرأس وغسل  
الرجلين إلى الكعبين  
والترتيب على ما ذكرناه  
وسنذكره عشرة أشياء  
التسمية وغسل الكفين  
قبل ادخالهما الأناة  
والمضمضة والاستنشاق  
ومسح جميع الرأس ومسح  
الأذنين ظاهرهما وباطنهما  
بما جدد وتخليل اللحية  
الكثة وتخليل أصابع  
اليدين والرجلين وتقديم  
اليمنى على اليسرى والطهارة  
ثلاثاً ثلاثاً والموالة

العضو بعد العضو بحيث لا يحذف المغسول قبله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان وإذا ثلث  
فلا اعتبار بأخر غسله وإنما تندب الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة أما هو فالموالاة واجبة في  
حده وبقي للوضوء سنن أخرى مذكورة في المطولات

\*(فصل) في الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة (والاستنجاء) وهو من نجوت الشيء أي قطعته فكان  
المستنجي يقطع به الأذى عن نفسه (واجب من) خروج (البول والغائط) بالماء أو الحجر وما في معناه  
من قل جاسد طاهر قال غير محترم (و) لكن (الأفضل أن يستنجي) أولاً (بالأحجار ثم يتبعها) ثانياً  
(بالماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة أطراف حجر واحد (ويجوز أن يقتصر) المستنجي (على  
الماء أو على ثلاثة أحجار ينقي من المحل) إن حصل الانقاء بها ولا زاد عليه حتى ينقي ويسعد ذلك  
التثليث (فإذا أراد الاقتصاد على أحدهما فالماء أفضل) لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها وشرط  
الاستنجاء بالحجر أن لا يحذف الخارج النجس ولا ينتقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر أخفى  
عنه فإن اتنى شرط من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوب قاضي الحاجة (استقبال القبلة) إلا أن  
وهي الكعبة (واستندابها في الصحراء) إن لم يكن بينه وبين القبلة سائر أو كان ولم يبلغ ثلثي ذراع  
أو بلغها وما بعده عنه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع الأديم كقوله بعضهم والبناء في هذا كالصحراء  
بالشرط المذكور إلا البناء الممدد لفصاء الحاجة فلا حرمة فيه مطلقاً وخرج قولنا إلا أن ما كان قبلة  
أو لا كبيت المقدس فاستقباله واستدباره مكروه (ويجتنب) أدبا قاضي الحاجة (البول) والغائط (في  
الماء الراكد) أما الجاري فيكره في القليل منه دون الكثير لكن الأولى اجتنابه وبحسب النووي  
تحريره في القليل جارياً أو راكداً (و) يجتنب أيضاً البول والغائط (تحت الشجرة المثمرة) وقت الثمرة  
وغيره (و) يجتنب ما ذكر (في الطريق) المسلوك للناس (و) في موضع (الظل) صيفاً وفي موضع الشمس  
شتاءً (و) في (الثقب) في الأرض وهو النازل المستدير لفظ الثقب ساقط في بعض نسخ المتن (ولا  
يتكلم) أدباً لغير ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فإن دعت ضرورة إلى الكلام كن رأى  
حية تقصد أناساً لم يكره الكلام حينئذ (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) أي يكرهه  
ذلك حال قضاء حاجته لكن النووي في الرخصة وشرح المذهب قال إن استدبرهما ليس بكمروه وقال  
في شرح الوسيط إن ترك استقبالهما واستدبارهما سواء أي يكون مباحاً وقال في التحقيق إن كراهة  
استقبالهما لا أصل لها وقوله ولا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المتن

\*(فصل) في نواقض الوضوء والسماة أيضاً بأسباب الحدث (والذي ينقض) أي يبطل (الوضوء خمسة  
أشياء) أحدها (ما خرج من) أحد (السبيلين) أي القبل والدر من متوضئ حتى واضح معناه إذا كان  
الخارج كبول وغائط أو نادراً كدم وحصى نجس كهذه الأمثلة أو طاهراً كدود الالمى الخارج  
باحتمال من متوضئ يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض والمشكل انما ينقض وضوءه بالخارج من  
فرجيه جميعاً (و) الثاني (التوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض عقده  
والأرض ليست بقيد وخرج بالمتمكن ما لو نام فاعدا غير متمكن أن أو نام قائماً أو على قنائه ولو متمكناً  
(و) الثالث (زوال العقل) أي الغلبة عليه (بسكر أو مرض) أو جنون أو انهماؤ أو غير ذلك (و) الرابع  
(لمس الرجل المرأة الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى بلغا حد الشهوة  
عرفوا والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لاجل نسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج  
ما لو كان هنالك حائل فلا ينقض حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج الآدمي بباطن  
الكف) من نفسه وغيره ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً حياً أو ميتاً ولفظ الآدمي ساقط في بعض نسخ  
المتن وكذا قوله (ومس حلقة ذره) أي الآدمي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم  
لا ينقض مس الحلقة والمراد بهما متني المنفذ وبباطن الكف الراحة مع بطون الأصابع وخرج

\*(فصل) في الاستنجاء  
واجب من البول والغائط  
والأفضل أن يستنجي  
بالأحجار ثم يتبعها بالماء  
ويجوز أن يقتصر على الماء  
أو على ثلاثة أحجار ينقي  
من المحل فإذا أراد  
الاقتصاد على أحدهما  
فالماء أفضل ويجتنب  
استقبال القبلة واستدبارها  
في الصحراء ويجتنب البول  
في الماء الراكد وتحت  
الشجرة المثمرة وفي الطريق  
والظل والثقب ولا يتكلم  
على البول والغائط ولا  
يستقبل الشمس والقمر  
ولا استدبرهما

\*(فصل) في نواقض الوضوء  
من السبيلين والتوم على  
غير هيئة المتمكن وزوال  
العقل بسكر أو مرض ولمس  
الرجل المرأة الأجنبية من  
غير حائل ومس فرج  
الآدمي بباطن الكف  
ومس حلقة ذره على الجديد

**فصل في المسح على الخفين جائز في الوضوء** لا في غسل فرض أو نفل ولا في إزالة النجاسة فلو أجنب أو دميت رجله فأراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل وأشهر قوله جائز أن يغسل الرجلين أفضل من المسح وإنما يجوز مسح الخفين لأحدهما فقط إلا أن يكون فاقد الأخرى (بثلاثة شرائط أن يتدنى لبسهما بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلا أو لبسهما خفهما ثم غسل بالأخرى كذلك لم يكف ولو ابتدأ لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم يجز المسح (وأن يكونا) أي الخفان (سائر من لعل غسل الفرض من القدمين) يكفيهما فلو كانا دون الكعبين كالمدا من لم يكف المسح عليهما والمراد بالساتر هنا الحائل لا مانع الرؤية وأن يكون الساتر من جوانب الخفين لا من أعلاهما (وأن يكونا مما يمكن تتابع المشي عليهما) لتردد مسافر في حوائجه من حط وترحال وتؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما ولو لبس خفاف فوق خف أشد البرد مثلا فإن كان الأعلى صالحا للمسح دون الأسفل صح المسح على الأعلى وإن كان الأسفل صالحا للمسح دون الأعلى فصح الأسفل صح أو الأعلى فوصل البالي للأسفل صح إن قصد الأسفل أو قصدهما معا إلا أن قصد الأعلى فقط وإن لم يقصد أحدهما بل قصد المسح في الجلة أجزأ في الأصح (و يصح المقيم يوما وليلة) يصح (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن) المتصلة بمساواة تقدمت أو تأخرت (وابتداء المسدة) تحسب (من حين يحدث) أي من انقضاء الحدث المكان (بعد تمام لبس الخفين) لا من ابتداء الحدث ولا من وقت المسح ولا من ابتداء اللبس والعاصي بالسفر والهاثم بمسح مقيم ودأب الحدث إذا أحدث بعد لبس الخف حدثا آخر مع حدثه الدائم قبل أن يصلي به فرضا يصح ويستنج ما كان يستنج به لو بقي طهره الذي لبس عليه خفيه وهو فرض وفوقه فلو صلى بطهره فرضا قبل أن يحدث مسحا واستباح فوافى فقط (فإن مسح) الشخص (في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام) قبل مضى يوم وليلة (أن مسح مقيم) والواجب في مسح الخف ما يطلق عليه اسم المسح إذا كان على ظاهر الخف ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على حرفه ولا أسفله ولا سنه في مسحه أن يكون خطوطا بان يفرج الماسح بين أصابعه ولا يضمهما (ويبطل المسح) على الخفين (بثلاثة أشياء بخلعهما) أو خلع أحدهما أو اختلاعه أو خروج الخف عن صلاحية المسح كحرقه (وانقضاء المسدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يوم وليلة لمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر (و) يعروض (ما يوجب الغسل) كجناية أو حيض أو نفاس لللبس الخف **فصل في التيمم** وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة القصد وشرعا اتصال تراب طهور للوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة (وشرائط التيمم خمسة أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود العذر بسفر أو مرض أو الثاني) (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (و) الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن أذن له في طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقه فإن كان مفردا نظر حوالاه من الجهات الأربع إن كان بمستومن الأرض فإن كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قدر نظره (و) الرابع (تعذر استعماله) أي المأبأ بان يخاف من استعمال الماء على ذهاب نفس أو منفعة عضو ويدخل في العذر ما لو كان بقر به ماء وخاف لو قصده على نفسه من سبع أو عذ أو على ماله من سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي (و) اعواره بعد الطلب (و) الخامس (التراب الطاهر) أي الطهور غير المنسدى وبصدق الظاهر بالمقصود وتراب مقبرة لم تنبش ويوجد في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي (له غبار فإن خالطه حص أو رمل لم يجز) وهذا موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتعريض لكنه في الروضة والقفاوى جوز ذلك ويصح التيمم أيضا بمل فيه غبار وخرج بقول المصنف التراب غيره كنورة ومصافة خرف وخرج بالظاهر التمس

**فصل في المسح على الخفين جائز بثلاثة شرائط**  
أن يتدنى لبسهما بعد كمال الطهارة وأن يكونا ساترين لعل غسل الفرض من القدمين وأن يكونا مما يمكن تتابع المشي عليهما ويصح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن وابتداء المسدة من حين يحدث بعد لبس الخفين فإن مسح في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام أن مسح مقيم ويبطل المسح بثلاثة أشياء بخلعهما وانقضاء المسدة وما يوجب الغسل

**فصل في شرائط التيمم**  
خمس أشياء وجود العذر بسفر أو مرض ودخول وقت الصلاة وطلب الماء وتعذر استعماله واعواره بعد الطلب والتراب الطاهر له غبار فإن خالطه حص أو رمل لم يجز



الاتصال المعتاد في الحيض (وأكثره خمسة عشر يوما) بل يلبها فان زاد عليها فهو استحاضة (وعالیه ست أو سبع) والمعتمد في ذلك الاستقراء (وأقل النفاس لحظة) وأريد بها زمن يسير وابتداء النفاس من انفصال الولد (وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون يوما) والمعتمد في ذلك الاستقراء أيضا (وأقل الطهر) الفاصل (بين الحيضتين خمسة عشر يوما) واحترز المصنف بقوله بين الحيضتين عن الفاصل بين حيض ونفاس إذا قلنا بالاصح ان الحامل تحيض فانه يجوز ان يكون دون خمسة عشر يوما (ولا حدا لكثرة) أي الطهر فقد عكث المرأة دهرها بالحيض أما غالب الطهر فيعتبر بغالب الحيض فان كان الحيض ستا فالطهر أربع وعشرون يوما أو كان الحيض سبعا فالطهر ثلاثة وعشرون يوما (وأقل زمن تحيض فيه المرأة) وفي بعض النسخ الجارية (تسعين) قرية فلور أنه قبل تمام التسع بمن يضيّق من حيض وطهر فهو حيض والأفلا (وأقل الحمل) زمنا (سته أشهر) ولحظتان (وأكثره) زمنا (أربع سنين وغالبه تسعة أشهر) والمعتمد في ذلك الوجود (وبحرم بالحيض) وفي بعض النسخ وبمحرم على الحائض (والنفاس ثمانية أشياء) أحدها (الصلاة) فرضا أو نفلا وكذا المجددة للتلاوة والشكر (و) الثاني (الصوم) فرضا أو نفلا (و) الثالث (قراءة القرآن) (و) الرابع (مس المصحف) وهو اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين (وحله) الا اذا خافت عليه (و) الخامس (دخول المسجد) للحائض ان خافت تلويثه (و) السادس (الطواف) فرضا أو نفلا (و) السابع (الوطء) وبين لمن وطئ في اقبال الدم التصديق بدينار و لمن وطئ في ادباره التصديق بنصف دينار (و) الثامن (الاستمتاع بمابين السرة والركبة) من المرأة فلا يحرم الاستمتاع بهما ولا بما فوقهما على المختار في شرح المهذب ثم استطرذ المصنف لذكر ما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الفصل فقال (وبحرم على الجنب خمسة أشياء) أحدها (الصلاة) فرضا أو نفلا (و) الثاني (قراءة القرآن) غير منسوخ التلاوة آية كانت أو حرفا سرا أو جهر او نرج بالقرآن التوراة والانجيل أما ذكر القرآن فضل لا بقصد قرآن (و) الثالث (مس المصحف وحله) من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضا أو نفلا (و) الخامس (اللبث في المسجد) لجنب مسلم الا لضرورة كن احتلم في المسجد وعذر خروجه منه لحوف على نفسه أو ماله أما عبور المسجد مارا به من غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الاصح وزد الجنب في المسجد بمنزلة الميت وخرج بالمسجد المدارس والربط ثم استطرذ المصنف أيضا من أحكام الحدث الاكبر الى أحكام الحدث الاصغر فقال (وبحرم على المحدث) حدثا أصغر (ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحله) وكذا خريطة وصندوق فيها مصحف ويحمل حله في أتمعه وفي تفسير أكثر من القرآن وفي دراهم ودنانير وخواتم نقش على كل منها قرآن ولا يمنع المميز المحدث من مس مصحف ولو لوح لدراسة وتعلم

### \* (كتاب أحكام الصلاة) \*

وهي لغة الدعاء وشعر عاكما قال الرافعي أقوال وأفعال مفتحة بالكبير مختمة بالسليم بشرايط مخصوصة (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة (خمس) يجب كل منها بأقل الوقت وجوبا موسعا الى أن يبقى من الوقت ما يسعها فيضيق حينئذ (الطهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لانها ظاهرة وسط النهار (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الامر بل بالمظهر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل الى جهة المشرق بعد تنهاى قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس (وآخره) أي وقت الطهر (اذا صار ظل كل شيء مثله بعد) أي غير (ظل الزوال) والظل لغة الستر تقول أنا في ظل فلان أي ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد ينوهم بل هو أمر وجدوى يخلفه الله تعالى لنفع البدن وغيره (والعصر) أي صلاتها وسميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على ظل المثل) وللصلاة خمسة أوقات أحدها وقت

وأكثره خمسة عشر يوما  
وغالبه ست أو سبع وأقل  
النفاس لحظة وأكثره  
ستون يوما وغالبه أربعون  
يوما وأقل الطهر بين  
الحيضتين خمسة عشر يوما  
ولا حدا لكثرة وأقل زمن  
تحيض فيه المرأة تسع  
سنين وأقل الحمل ستة  
أشهر وأكثره أربع سنين  
وغالبه تسعة أشهر ويحرم  
بالحيض والنفاس ثمانية  
أشياء الصلاة والصوم  
وقراءة القرآن ومس  
المصحف وحله ودخول  
المسجد والطواف والوطء  
والاستمتاع بمابين السرة  
والركبة ويحرم على الجنب  
خمس أشياء الصلاة  
وقراءة القرآن ومس  
المصحف وحله والطواف  
واللبث في المسجد ويحرم  
على المحدث ثلاثة أشياء  
الصلاة والطواف ومس  
المصحف وحله

### \* (كتاب الصلاة) \*

الصلاة المفروضة خمس  
الطهر وأول وقتها زوال  
الشمس وآخره اذا صار ظل  
كل شيء مثله بعد ظل الزوال  
والعصر وأول وقتها الزيادة  
على ظل المثل



وغسل جميع الايوان  
والاروات واجب الايوان  
الصبي الذي لم يأكل الطعام  
فانه يطهر برش الماء عليه  
ولا يعنى عن شئ من  
التجاسات الا اليسير من الدم  
والقيح وما لا نفس له سائلة  
اذا وقع في الاناء ومات فيه  
فانه لا ينجمه والحياوان كله  
طاهر الا الكلب والخنزير  
وما تولد منهما ما اومن  
أحدهما والميتة كلها نجسة  
الا السمك والجراد  
والا دمي ويغسل الاناء  
من ولوغ الكلب والخنزير  
سبع مرات احدها  
بالتراب يغسل من سائر  
التجاسات مرة تأتى عليه  
والثلاثة أفضل واذا تخللت  
الخجرة بنفسها طهرت وان  
خللت بطرح شئ في الم تطهر  
(فصل) ويخرج من الفرج  
ثلاثة دماء دم الحيض  
والنفاس والاستحاضة  
فالحيض هو الخارج من  
فرج المرأة على سبيل الصحة  
من غير سبب الولادة ولونه  
أسود محتمل لذاع والنفاس  
هو الدم الخارج عقب  
الولادة والاستحاضة هو  
الدم الخارج في غير أيام  
الحيض والنفاس وأقل  
الحيض يوم وليلة

الدود وكل متصلب لا تحيله المعدة فلا يسب نجس بل متنجس يطهر بالغسل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج  
بلفظ المضارع واسقاط مانع (وغسل جميع الايوان والاروات) ولو كانا من مأكول اللحم (واجب)  
وكيفية غسل التجاسة ان كانت مشاهدة بالعين وهى المسماة بالعينية تكون بزوال عينها ومحاوله  
زوال أو صافها من طعم أولون أو ريج فان بقي طعم التجاسة ضر أولون أو ريج عسر زواله يضر وان  
كانت التجاسة غير مشاهدة وهى المسماة بالحكمية فيكفى جري الماء على المتنجس بما ولومه واحدة  
ثم استثنى المصنف من الايوان قوله (الايوان الصبي الذي لم يأكل الطعام) أى لم يتناول مأكولا ولا  
مشروبا على جهة التغذى (فانه) أى بول الصبي (يطهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش  
سيلان الماء فان أكل الصبي الطعام على جهة التغذى غسل بوله قطعا وخرج بالصبي الصبيبة والخنثى  
فيغسل من بوله ما يشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه ان كان قليلا فان عكس لم يطهر أما  
الكثير فلا فرق بين كون المتنجس واردا أو مورودا (ولا يعنى عن شئ من التجاسات الا اليسير من الدم  
والقيح) فيعنى عنهما فى ثوب أو بدن وتصح الصلاة معهما (و) الا (ما) أى شئ (لا نفس له سائلة)  
كذباب وغل (اذا وقع في الاناء ومات فيه فانه لا ينجمه) وفي بعض النسخ اذا مات في الاناء وأفهم قوله  
وقع أى بنفسه أنه لو طرح ما لا نفس له سائلة في المانع ضر وهو ما جزم به الرافعى في الشرح الصغير ولم  
يتعرض لهذه المسئلة في التكبير واذا كثرت ميتة ما لا نفس له سائلة وغيرت ملوحت فيه نجسته واذا  
نشأت هذه الميتة من المانع كدود دخل وفاكهة لم تنجمه قطعا ويستثنى مع ما ذكرناه مسائل مذكورة  
في المسوطات سبق بعضها فى كتاب الطهارة (والحياوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد  
منهما أو من أحدهما) مع حياوان طاهر وعبارته تصديق بطهارة الدود المتولد من التجاسة وهو كذلك  
(والميتة كلها نجسة الا السمك والجراد والادمي) وفي بعض النسخ وان آدم أى ميتة كل منها فانها  
طاهرة (ويغسل الاناء من ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات) بما تطهر (احداهن) معجوبة  
(بالتراب) الطهور يعم المحل المتنجس فان كان المتنجس عما ذكر في ماء حار كدركي مر ورسم سبع مرات  
عليه بلا تعقير واذا لم تزل عين التجاسة الكلبية الا بست مثلا حببت كلها غسلة واحدة والارض الترابية  
لا يجب التراب فيها على الاصح (ويغسل من سائر) أى باقى (التجاسات مرة واحدة) وفي بعض النسخ  
مرة (تأتى عليه والثلاث) وفي بعض النسخ والثلاثة بالتاء (أفضل) واعلم أن غسالة التجاسة بعد  
طهارة المحل المغسول طاهرة ان انفصلت غير متغيرة ولم يزد زنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار  
مقدار ما ينشربه المغسول من الماء هذا اذا لم يبلغ قلتي فان بلغها فالشرط عدم التغير \* ولما فرغ  
المصنف مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهى انقلاب الشئ من سفة الى صفة أخرى  
فقال (واذا تخللت الخجرة) وهى المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الخجرة أم لا ومعنى تخللت صارت  
خلاو كانت صبرورتها خلا (بنفسها طهرت) وكذا لو تخللت بنقلها من شمس الى ظل وعكسه (وان) لم  
تخلل الخجرة بنفسها بل (خللت بطرح شئ فيها لم تطهر) واذا طهرت الخجرة طهرت ما تبعها  
فصل في الحيض والنفاس والاستحاضة (ويخرج من الفرج ثلاثة دماء دم الحيض والنفاس  
والاستحاضة فالحيض هو) الدم (الخارج) في سن الحيض وهو تسع سنين فأكثر (من فرج المرأة على  
سبيل الصحة) أى لا لعل بل للجبلة (من غير سبب الولادة) وقوله (ولونه أسود محتمل لذاع) ليس في  
أكثر نسخ المتن وفي الصحاح احتدم الدم اشتدت حرته حتى اسود ولذعته النار حتى أحرقت  
(والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة) فالخارج مع الولد أو قبله لا يسمى نفاسا وزيادة الباء في عقب  
لغة قليلة والاكثر حذفها (والاستحاضة) أى دمها (هو الدم الخارج في غير أيام الحيض والنفاس)  
لا على سبيل الصحة (وأقل الحيض) زمنا (يوم وليلة) أى مقدار ذلك وهو أربعة وعشرون ساعة على

فصل في شرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء هي: والشروط جمع شرط وهو لغة العلامة  
 وشرعاً ما تنوقف صحة الصلاة عليه وليس جزم أنها مخرج بهذا القيد الركن فإنه جزء من الصلاة  
 الشرط الأول (طهارة الاعضاء من الحدث) الأصغر والأكبر عند القدرة أما فاقد الطهورين  
 فصلايته صحيحة مع وجوب إعادة عليه (و) طهارة (النفس) الذي لا يعنى عنه في ثوب وبدن ومكان  
 وسيد كرام المصنف هذا الأخير قريباً (و) الثاني (ستر) لون (العورة) عند القدرة ولو كان الشخص  
 خالياً في ظلمة فإن عجز عن سترها - إلى عارياً ولا يؤمى بالركوع والسجود بل يتمها ولا إعادة عليه  
 ويكون - تر العورة (لباس طاهر) ويجب سترها أيضاً في غير الصلاة عن الناس وفي الخلوة  
 الحاجة من اغتسال ونحوه وأما سترها عن نفسه فلا يجب لكنه يكره نظراً إليها وعورة الذكور ما بين  
 سرة وركبته وكذلك الإمة وعورة الحرة في الصلاة ما سوى وجهها وكفيها طهر أو بطناً إلى الكوعين  
 أما عورة الحرة خارج الصلاة فجميع بدنهما وعورتها في الخلوة كالذكر والعورة لغة النقص وتطلق  
 شرعاً على ما يجب ستره وهو المراد هنا وعلى ما يحرم نظره وذكره الأصحاب في كتاب النكاح (و) الثالث  
 (الوقوف على مكان طاهر) فلا تصح صلاة منخص بلا في بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود  
 أو ركوع أو سجود (و) الرابع (العلم بدخول الوقت) أو ظن دخوله بالاجتهاد فلو صلى بغير ذلك لم  
 تصح صلاته وإن صادف الوقت (و) الخامس (استقبال القبلة) أي الكعبة ومميت قبله لأن المصلي  
 يقابلها وكعبته لا ارتفاعها واستقبالها بالصدر شرط لمن قدر عليه واستثنى المصنف من ذلك ما ذكره  
 بقوله (ويجوز ترك) استقبال (القبلة) في الصلاة (في حالتي في شدة الخوف) في قتال مباح فرضاً  
 كانت الصلاة أو نفلاً (وفي النافلة في السفر على الرحلة) فلهما سفرهما مباحاً ولو قصر التفضل  
 صوب مفسده وراكب الدابة لا يجب عليه وضع جبهته على سرحها مثلاً بل يؤمى بركوعه وسجوده  
 ويكون سجوده أخفض من ركوعه وأما المائى فيتم ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة فيهما  
 ولا يعنى إلا في قيامه وتشهده

فصل في أركان الصلاة \* وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعاً (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركناً)  
 أحدها (النية) وهي قصد الشيء مقترناً بفعله ومحله القلب فإن كانت الصلاة فرضاً وجب نية الفرضية  
 وقصد فعلها وتعيينها من صبح أو ظهر مثلاً أو كانت الصلاة نفلاً ذات وقت كراتبة أو ذات سبب  
 كالاستسقاء وجب قصد فعله وتعيينه لانية النية (و) الثاني (القيام مع القدرة) عليه فإن عجز  
 عن القيام فقد كيف شاء وقعوده مقترناً أفضل (و) الثالث (تكبيرة الاحرام) فيتعين على القادر  
 بالظن بها أن يقول الله أكبر فلا يصح الركن أكبر ونحوه ولا يصح فيها تقديم الحبر على المبتدأ  
 كقوله أكبر الله ومن عجز عن النطق بها بالعبودية ترجم عنها بأى لغة شاء ولا يعدل عنها إلى ذكر آخر  
 ويجب قرن النية بالتكبير وأما النوى فاختار الأكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفاً أنه  
 مستحضر للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدلها من لم يحفظها فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً  
 (وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها) كاملة ومن أسقط من الفاتحة حرفاً أو تشديداً أو أبداً حرفاً منها  
 بحرف لم تصح قراءته ولا صلاته ان تعمدوا ولا وجب عليه إعادة القراءة ويجب ترتيبها بأن يقرأ آياتها  
 على نظامها المعروف ويجب أيضاً ما لا يبان يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل إلا بقدر  
 التنفس فإن تخلل الذكرين موالاة قطعها إلا أن يتعلق بالذكر بحصل الصلاة كتأمين المأموم في  
 أثناء فاتحته لقراءة امامه فإنه لا يقطع الموالاة ومن جهل الفاتحة وتعدت عليه لعدم معلم مثلاً  
 وأحسن غيرها من القرآن وجب عليه سبع آيات متوالية عوضاً عن الفاتحة أو متفرقة فإن عجز  
 عن القرآن أتى بذكر بدلاً عنها بحيث لا ينقص عن حروفها فإن لم يحسن قرأ ناولاً ذكر أوقف قددر  
 الفاتحة وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة بـ بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها (و) الخامس

\* (فصل) \* وشرائط الصلاة

قبل الدخول فيها خمسة  
 أشياء طهارة الاعضاء  
 من الحدث والنفس وستر  
 العورة بلباس طاهر  
 والوقوف على مكان طاهر  
 والعلم بدخول الوقت  
 واستقبال القبلة ويجوز  
 ترك القبلة في حالتي  
 في شدة الخوف وفي النافلة  
 في السفر على الرحلة

\* (فصل) \* وأركان الصلاة

ثمانية عشر ركناً النية  
 والقيام مع القدرة وتكبيرة  
 الاحرام وقراءة الفاتحة  
 وبسم الله الرحمن الرحيم  
 آية منها

الفضيلة وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار وأشار به بقوله (وآخره في الاختيار إلى ظل  
 المثليين) والثالث وقت الجواز وأشار به بقوله (وفي الجواز إلى غروب الشمس) والرابع وقت  
 جواز بلا كراهة وهو من مصير اطل مثلين إلى الاصفرار والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها  
 إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها (والمغرب) أي صلاتها وسميت بذلك لفعلها وقت الغروب (ووقتها  
 واحد وهو غروب الشمس) أي يجتمع مع قرصها ولا يصير بها شعاع بعده (وبقدر ما يؤذن) الشخص  
 (ويتوضأ) أو يتيمم (وبستر العورة وبقيم الصلاة ويصلي خمس ركعات) وقوله (وبقدر الخ ساقط  
 في بعض نسخ المتن) فان انقضى المقدار المذكور خرج وقتها هذا هو القول الجديد والقديم ووجه  
 النور أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر (والعشاء) بكسر العين ومدود اسم لاول الظلام  
 وسميت الصلاة بذلك لفعلها فيه (وأول وقتها اذا غاب الشفق الأحمر) وأما البلد الذي لا يغيب فيه  
 الشفق فوق وقت العشاء في حق أهله أن يمضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولها  
 وقتان أحدهما الاختيار وأشار به بقوله (وآخره) يمتد (في الاختيار إلى ثلث الليل) والثاني جواز  
 وأشار به بقوله (وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني) أي الصادق وهو المنة مشروعه معترضاً بالافق  
 أما الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لا معترضاً بل مستطيلاً ذاهباً في السماء ثم يزول وتعتقه ظلمة  
 ولا يتعلق به حكم وذكرا الشيخ أبو حامد أن ذلك لا عشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (والصبح) أي  
 صلاته وهو لغة أول النهار وسميت الصلاة بذلك لفعلها في أوله ولها كراهة صريحة أوقات أحدها وقت  
 الفضيلة وهو أول الوقت والثاني وقت الاختيار وذكروا في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني وآخره  
 في الاختيار إلى الاصفرار) وهو الاضائة والثالث وقت الجواز وأشار به بقوله (وفي الجواز) أي  
 بكراهة (إلى طلوع الشمس) والرابع جواز بلا كراهة إلى طلوع الحرة والخامس وقت تحريم وهو  
 تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها

\*(فصل) وشرايط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء \* أحدها (الاسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر  
 الاصل ولا يجب عليه قضاؤها إذا أسلم وأما المريد فتجب عليه الصلاة وقضاؤها ان عاد إلى الاسلام  
 (و) الثاني (البالوغ) فلا تجب على صبي وصبيته لكن يؤمران بها بعد سبع سنين ان حصل التمييز  
 والاف بعد التمييز ويضمنان على تركها بعد كمال عشرين سنين (و) الثالث (العقل) فلا تجب على مجنون  
 وقوله (وهو حد التكليف) ساقط في بعض نسخ المتن (والصلوات المستنونات خمس العبدان) أي  
 صلاة عيد الفطر وعيد الاضحى (والكسوفان) أي صلاة كسوف الشمس وكسوف القمر  
 (والاستسقاء) أي صلاته (والسنن التابعة للفرائض) ويعبر عنها أيضاً بالسنة الراتبة وهي (سبعة  
 عشر ركعة ركعتا الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعده وأربع قبل العصر وركعتان بعده  
 المغرب وثلاث بعده العشاء بوزن واحدة منهن) والواحدة هي أقل الوزر وأكثرها إحدى عشرة ركعة  
 ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر فلو أن ترك قبل العشاء عمداً أو سهواً لم يعتد به والراغب المؤكد من  
 ذلك كله عشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعده وركعتان بعد  
 المغرب وركعتان بعد العشاء (وثلاث نوافل مؤكداً) غير تابعة للفرائض أحدها (صلاة الليل)  
 والنفل المطلق في الليل أفضل من النفل المطلق في النهار والنفل وسط الليل أفضل ثم آخره أفضل  
 وهذا من قسم الليل الثلاثة (و) الثاني (صلاة الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها ثنا عشر ركعة  
 ووقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها كما قاله النووي في التحقيق وشرح المذهب (و) الثالث (صلاة  
 التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان وجملة خمس تروجات وينوي  
 الشخص بكل ركعة بين التراويح أو قيام رمضان ولو صلى أربع ركعات منها بتسليم واحدة لم تصح  
 ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر

وآخره في الاختيار إلى  
 ظل المثليين وفي الجواز إلى  
 غروب الشمس والمغرب  
 ووقتها واحد وهو غروب  
 الشمس وبقدر ما يؤذن  
 ويتوضأ وبستر العورة وبقيم  
 الصلاة ويصلي خمس  
 ركعات والعشاء وأول وقتها  
 اذا غاب الشفق الأحمر وآخره  
 في الاختيار إلى ثلث الليل  
 وفي الجواز إلى طلوع الفجر  
 الثاني والصبح وأول وقتها  
 طلوع الفجر الثاني وآخره  
 في الاختيار إلى الاصفرار  
 وفي الجواز إلى طلوع الشمس  
 \* (فصل) وشرايط وجوب  
 الصلاة ثلاثة أشياء الاسلام  
 والبالوغ والعقل وهو حد  
 التكليف والصلوات  
 المستنونات خمس العبدان  
 والكسوفان والاستسقاء  
 والسنن التابعة للفرائض  
 سبعة عشر ركعة ركعتا  
 الفجر وأربع قبل الظهر  
 وركعتان بعده وأربع قبل  
 العصر وركعتان بعد المغرب  
 وثلاثة بعد العشاء بوزن  
 واحدة منهن وثلاث نوافل  
 مؤكداً صلاة الليل  
 وصلاة الضحى وصلاة  
 التراويح

بباطن الكف ظاهره وسرفه رؤس الاصابع وما بينهما فلا نقض بذلك أي بعد التعامل باليسير  
 فصل في موجب الغسل والغسل لغة ميلان الماء على الشيء مطلقا وشرا ميلانه على جميع البدن  
 بنية مخصوصة (والذي يوجب الغسل ستة أشياء ثلاثة منها) تشترك فيها الرجال والنساء وهي التقاء  
 الختانين) ويعبر عن هذا الالتقاء بالاجحى واضح غيب حشفة الذكرك منه أو قدرها من مقطوعها في  
 فرج ويصير الأذى المولج فيه جنباً بالاجحى ما ذكره المصنف فلا يعاد غسـله بالاجحى فيه وأما الخنثى  
 المشكل فلا غسل عليه بالاجحى حشفته ولا بالاجحى قبله (و) من المشترك (انزال) أي خروج (المني)  
 من شخص غـير ابـلـاجـحـى وقل المنى كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان الخارج بجماع أو غيره  
 في بقطة أو نوم بشهوة أو غيرهما من طريق المعتاد أو غيره كأن انكسر صلبه فخرج منه (و) من  
 المشترك (الموت) أي الشهيد (وثلاثة تختص بها النساء وهي الحيض) أي الدم الخارج من امرأة  
 بلغت تسع سنين (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة فإنه موجب للغسل قطعاً (والولادة)

المقصود بالابل موجب للغسل قطعاً والمجردة عن البابل موجب للغسل في الأصح

فصل وفرائض الغسل ثلاثة أشياء هي أحدها (النية) فينوي الجنب رفع الجنابة أو الحدث الأكبر  
 ونحو ذلك وتنوي المائض أو النفساء رفع حدث الحيض أو النفاس وذلك النية مقرونة بأول  
 القرض وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله فلينوي بعد غسل جـزء وجب اعادته (وإزالة  
 الجناسة إن كانت على بدنه) أي المعتدل وهذا ما رجحه الرافعي وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث  
 والجناسة ورجح النووي الإكفاء بغسلة واحدة عنهما ومجمله ما إذا كانت الجناسة حكيمية أما إذا  
 كانت التجاسة عينية وجب غسلتان عنهما (وإيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض  
 النسخ بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر  
 المصفور إن لم يصل الماء إلى باطنه إلا بالنقض وجب نقضه والمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب  
 غسل مظاهره من صمغ أي أذنيه ومن أنف مجذوع ومن شقوق بدن ويجب إيصال الماء إلى ما تحت  
 القلفة من الألف إلى ما يمد من فرج المرأة عند قعودها لقضاء حاجتها ويجب غسله الممرية  
 لأنها تظفر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن (وسننه) أي الغسل (خمسـة أشياء التيميمية  
 والوضوء) كاملاً (قبله) وينوي به المغسل سنة الغسل إن تجردت جنابته عن الحدث الأصغر  
 والأفوى به الأصغر (وامرأه اليد على) ما وصلت إليه من (الجلسد) ويعبر عن هذا الإهرا بالذلك  
 (والموالة) وسبق معناها في الوضوء (وتقديم اليمنى) من شقيقه (على اليسرى) وبقي من سنن الغسل  
 أمور مذكورة في المبسوطات منها التليث وتخيل الشعر

فصل والاعتسالات السنوية سبعة عشر غسل الجمعة في حاضرها ووقته من الفجر الصادق  
 (و) غسل (العائدين) الفطر والأضحية ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (والاستسقاء) أي  
 طلب السقياء من الله (والخسوف) للقمر (والكسوف) للشمس (والغسل من) أجل (غسل الميت)  
 مسلماً كان أو كافراً (و) غسل (الكافراً إذا أسلم) إن لم يجنب في كفره أو لم يخص بالكفرة والأوجب  
 الغسل بعد الإسلام في الأصح وقيل يسقط إذا أسلم (والمجنون والمغفم عليه إذا أفاق) ولم يتحقق منهما  
 انزال فان تحقق منهما انزال وجب الغسل على كل منهما (والغسل عند) إرادة (الأحرام) ولا فرق في  
 هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض فإن لم يجحد المحرم الماء تيمم (و)  
 الغسل (لدخول مكة) محرم بحج أو عمره (و للوقوف بعرفة) في تاسع ذي الحجة (وللمبيت بمزدلفة ولرمي  
 الجمار الثلاث) في أيام التشريق الثلاث فيغسل لرمي كل يوم منها غسلًا أما رمي جرة العقبة في يوم  
 النحر فلا يغسل له لقرب زمنه من غسل الوقوف (و) الغسل (للوفا) الصادق بطواف قدوم  
 وإفاضة ووداع وبقيـة الاعتسالات السنوية مذكورة في المطولات

\* (فصل) \* والذي يوجب  
 الغسل ستة أشياء ثلاثة  
 تشترك فيها الرجال والنساء  
 وهي التقاء الختانين وانزال  
 المنى والموت وثلاثة تختص  
 بها النساء وهي الحيض  
 والنفاس والولادة

\* (فصل) \* وفرائض الغسل  
 ثلاثة أشياء النية وإزالة  
 الجناسة إن كانت على بدنه  
 وإيصال الماء إلى جميع  
 الشعر والبشرة وسننه  
 خمسة أشياء التيميمية  
 والوضوء قبله وامرأه اليد  
 على الجلد والموالة  
 وتقديم اليمنى على اليسرى  
 \* (فصل) \* والاعتسالات  
 السنوية سبعة عشر غسل  
 غسل الجمعة والعائدين  
 والاستسقاء والخسوف  
 والكسوف والغسل من  
 غسل الميت والكافراً إذا  
 أسلم والمجنون والمغفم عليه  
 إذا أفاق والغسل عند  
 الأحرام ولدخول مكة  
 وللوقوف بعرفة وللمبيت  
 بمزدلفة ولرمي الجمار الثلاث  
 وللطواف ولدخول مدينة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

(الركوع) وأقل فرضه لقائم قادر على الركوع معتدل الخلقة سليم يديه وركبتيه أن يعني بغير انحناس قد بلغ راحتيه وركبتيه لو أراد وضعهما عليهما فإن لم يقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره وأما بطفه وأكمل الركوع تسوية الراكع ظهره وهنقه بحيث يصيران كصفيحة واحدة ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه (و) السادس (الطمأينة) وهي سكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمأينة في الأركان ركناً مستقلاً ومشى عليه النووي في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة للأركان (و) السابع (الرفع) من الركوع (والاعتدال) قائماً على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وعود عاجز عن القيام (و) الثامن (الطمأينة فيه) أي الاعتدال (و) التاسع (السجود) مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة بعض جهة المصلى موضع سجوده من الأرض أو غيرها وأكمله أن يكبر لهويه للسجود بالرفع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه (و) العاشر (الطمأينة فيه) أي السجود بحيث ينال موضع سجوده نقل رأسه ولا يكفي إمساك رأسه موضع سجوده بل يتجامل بحيث لو كان تحته قطن مثلاً لا ينكس وظهر أثره على بدنه فرضت تحته (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة سواء صلى قائماً أو مضطجعا وأقله سكون بعد حركة أعضائه وأكمله الزيادة على ذلك بالدهاء الوارد فيه فلو لم يجلس بين السجدين بل صار إلى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثاني عشر (الطمأينة فيه) أي الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الأخير) أي الذي يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أي الجلوس الأخير وأقل التشهد القيام لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي الجلوس الأخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وآل محمد كلام المصنف أن الصلاة على الأئمة لا تجب وهو كذلك بل هي سنة (و) السادس عشر (التسليمة الأولى) ويجب إيقاع السلام حال القعود وأقله السلام عليكم مرة واحدة وأكمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم يميناً وشمالاً (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه من وجوه وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر (ترتيب الأركان) حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة النية تكبيرة الأحرار ومقارنة الجلوس الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة (سنتها قبل الدخول فيها أشياء من الأذان) وهو لغة الأعلام وشرعاً كخصوص للأعلام بدخول وقت صلاة مفروضة وألفاظه منى الألتكبير أوله فاربعة والألتوحيد آخره فواحد (والاقامة) وهي مصدر أقام ثم سمي به الذكر المخصوص لانه يقسم إلى الصلاة وأغاب شرع كل من الأذان والاقامة للمكتوبة وأما غيرهما فينادى لها الصلاة جامعة (و) سنتها (بعد الدخول فيها أشياء من التشهد الأول والقنوت في الصبح) أي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعاً ذكر مخصوص وهو اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَاقِبِي فِيمَنْ عَاقَيْتَ الخ (و) القنوت (في آخر) (الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان) وهو قنوت الصبح المتقدم في محله ولفظه ولا يمين كلمات القنوت السابقة فلو قلت بآية تضمن دعاء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت (وهيأتها) أي الصلاة وأراد هيأتها ما ليس ركناً فيها ولا بعضاً يجبر بسجود السهو (خمس عشرة خصله رفع اليدين عند تكبيرة الأحرار) إلى حد ومنكبيه (و) رفع اليدين (عند الركوع) عند (الرفع منه) وضع اليدين على الشمال) ويكونان تحت صدره وفوق مرتبة (والتوجه) أي قول المصلى عقب التحريم وجه وجهي للذي فطر السموات والأرض الخ والمراد أن يقول المصلى بهذا التحريم دعاء الافتتاح هذه الآتية أو غيرها مما ورد في الاستفتاح (والاستعاذة) بعد التوجه وتحصل بكل لفظة شتمل على التعوذ

والركوع والطمأينة فيه والرفع والاعتدال والطمأينة فيه والسجود والطمأينة فيه والجلوس بين السجدين والطمأينة فيه والجلوس الأخير والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليمة الأولى ونية الخروج من الصلاة وترتيب الأركان على ما ذكرناه وسنتها قبل الدخول فيها أشياء من الأذان والاقامة وبعد الدخول فيها أشياء من التشهد الأول والقنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان وهيأتها خمسة عشر خصله رفع اليدين عند تكبيرة الأحرار وعند الركوع والرفع منه ووضع اليدين على الشمال والتوجه والاستعاذة

(۱۰۰) (۱۰۰) (۱۰۰) (۱۰۰) (۱۰۰) (۱۰۰) (۱۰۰) (۱۰۰) (۱۰۰) (۱۰۰)

سبعة عشر ركعة فيها أربع  
وثلاثون سجدة وأربع  
وتسعون تسكيرة وتسع  
أشهاد وعشر تسليمات  
ومائة وثلاث وخمسون  
تسبيحة وجملة الأركان في  
المساجد مائة وست  
وعشرون ركنا في الصبح  
ثلاثون ركنا وفي المغرب  
اثنان وأربعون ركنا وفي  
الرباعية أربعة وخمسون  
ركنا ومن عجز عن القيام  
في الفريضة صلى جالسا  
ومن عجز عن الجلوس صلى  
مضطجعا

(فصل ثلث) والمستر ولا من  
الصلاة ثلاثة أشياء يفرض  
وسنة وهيئة فالفرض  
لا ينوب عنه سجود السهو  
بل ان ذكره والزمان قريب  
أتى به وبني عليه مسجد  
للسهو والسنة لا يعود اليها  
بعد التلبس بالفرض لكنه  
يسجد للسهو عنها والمهيئة  
لا يعود اليها بعد تركها  
ولا يسجد للسهو عنها اذا  
شك في عدم ما أتى به من  
الركعات بنى على اليقين  
وهو الأقل وسجد للسهو  
وسجد السهو سنة ومحله  
قبل السلام

(فصل) وخمسة أوقات  
لا يصلي فيها إلا صلاة لها  
سبب بعد صلاة الصبح  
حتى تطلع الشمس وعند  
طأوعها حتى تتكامل  
وترفع فدررع واد استون  
حتى تزول

فصل في عدد ركعات الصلاة (وركعات الفرائض) أي في كل يوم وإيسلة في صلاة الحضر اليوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فاحدى عشرة ركعة وقوله (فيها أربع وأربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة) وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة وجهلة الأركان في الصلاة مائة وست وعشرون ركنا في الصبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنان وأربعون ركنا وفي الرباعية أربعة وخمسون ركنا الخ ظاهر غنى عن الشرح (ومن عجز عن القيام في الفريضة) اشقة الخفة في قيامه (صلى جالسا) على أى هيئة شاء، ولكن اقترانه في موضع قيامه أفضل من تربعه في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا) فان عجز عن الاضطجاع صلى مستقبيا على ظهره ووجهه للاقبلة فان عجز عن ذلك كله أو ما بطرفه ونوى قبله - ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شئ تحت رأسه ويؤتي ركوعه وسجوده فان عجز عن الاعمال برأسه أو ما بأفخافه فان عجز عن الاعمال بها أجرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله ثابتا والمصلى قاعد الإ قضاء عليه ولا ينقص أجره لانه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد فمحمول على النقل عند القدرة

فصل والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء (فرض) ويسمى بالركن أيضا (وسنة وهيئة) وهما ما عدا  
الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (والفرض لا ينوب عنه) سجود السهو وبل ان ذكره (أى  
الفرض وهو في الصلاة أتى به وغت صلاته أو ذكره بعد السلام) والزمان قريب أتى به بنى عليه  
ما بقى من الصلاة (وسجد للسهو) وهو سنة كالسنة أى لكن عند تركه أمور به في الصلاة أو فعل  
منه عنه فيها (والسنة) ان تركها المصلى (لا يعود اليها بعد التمس بالفرض) فن ترك التشهد  
الأول مثلا فذكره بعد اعتداله مستويا لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا لم يجزعه بطلت صلاته  
أو ناسيا أنه في الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وان كان مأموما عاد  
وجو بالمتابعة امامه (لكنه يسجد للسهو عنها) في صورة عدم العود أو العود ناسيا وأراد المصنف  
بأسنة هنا الأبعاد السبعة وهى الشهاد الأول وقعوده والقنوت في الصبح وفي آخر الجوز في النصف  
الثانى من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهاد الأول والصلاة  
على الآل في الشهاد الأخير (والهيئة) كالتيهات ونحوها مما لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلى  
(اليها بعد تركها ولا يسجد للسهو عنها) سواء تركها عمدا أو سهوا (وإذا شئت) المصلى (في عدد ما أتى  
به من الركعات) كن شك هل صلى ثلاثا أو أربع (بنى على اليقين وهو الأقل) كالثلاثة في هذا المثال  
وأتى بركعة (وسجد للسهو) ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى أربع ولا يعمل بقول غيره أنه صلى أربع  
ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجود السهو سنة) كالسبق (ومحله قبل السلام) فان سلم المصلى  
عامدا لم يبال به أو ناسيا وطال الفصل عرفا فأت محله وان قصر الفصل عرفا لم يفت وجهه وذكره  
السجود مرة

فصل في الاوقات التي تذكره الصلاة فيها تحريما كأي الروضة وشرح المذهب هنا وتزويها كأي التحقيق وشرح المذهب في فواض الوضوء (وخمس أوقات لا يصلي فيها الا الصلاة لسبب) اما متقدم كالغائث أو مقارن كصلاة الكسوف والاستسقاء فالاول من الخمسة الصلاة التي لا سبب لها اذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتستمر الكراهة (حتى تطلع الشمس و) الثاني الصلاة (عنده طلوعها) فاذا طلعت (حتى تستكمل وترتفع قدر مراح) في رأى العين (و) الثالث الصلاة (اذا استنوت حتى تزل) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تذكر الصلاة فيه وقت الاستسقاء وكذا من مكة المسجدة وغيره فلا تذكر الصلاة فيه في هذه الاوقات كلها سواء صلى سنة الطواف

أو غيرها (و) الرابع من (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس و) الخامس (عند الغروب) للشمس  
فاذا دنت للغروب (حتى يتكامل غروبها)

\* (فصل) وصلاة الجماعة \* للرجال في الفرائض غير الجمعة (سنة مؤكدة) عند المصنف والرافعي  
والاصح عند النووي أنها فرض كفاية ويدرك المأموم الجماعة مع الامام في غير الجمعة ما لم يسلم  
التسليمة الاولى وان لم يقدمه أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل باقل من ركعة (و) يجب  
(على المأموم أن ينوي الائتلاف) أو الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بال حاضر  
ان لم يعرفه فان عينه وأخطأ بطلت صلاته الا ان انضمت اليه اشارة بقوله نويت الاقتداء بزيد  
هذا فان عمر اقتصر (دون الامام) فلا يجب في حجة الاقتداء به في غير الجمعة نسبة الامامة بل هي  
مستحبة في حقه فان لم ينقص لانه فردي (ويجوز أن يأتم الحزب بالهبل والبالغ بالمرأه) أما الصبي  
غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل بامرأة) ولا تجتنب مشكل ولا خشي مشكل بامرأة  
ولا بمشكلى (ولا قارئ) وهو من يحسن الفاتحة أى لا يصح اقتداءه (بأى) وهو من يتخل بحرف أو  
تشديد من الفاتحة ثم أشار المصنف لشروط القدوة بقوله (وأى موضع صلى في المسجد بعد صلاة  
الامام فيه) أى في المسجد (وهو) أى المأموم (عام بصلاته) أى الامام بمشاهدة المأموم له  
أو بمشاهدة بعض صف (أجزأه) أى كفاه ذلك في حجة الاقتداء به (ما لم يقدم عليه) فان تقدم عليه  
بعقبه في جهته لم تنقص صلاته ولا تنقص مساواته لامامه ويندب تخلفه عن امامه قليلا ولا يصير بهذا  
التخلف منفردا عن الصف حتى لا يجوز فضيلة الجماعة (وان صلى) الامام (في المسجد والمأموم  
خارج المسجد) حال كونه (قريابا منه) أى الامام بان لم يزد مسافة ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريرا  
(وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الامام (ولا حائل هناك) أى بين الامام والمأموم (جاز) الاقتداء  
وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وان كان الامام والمأموم في غير المسجد اما قضاء أو بناء  
فالشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع وأن لا يكون بينهما حائل

\* (فصل) \* في قصر الصلاة وجهها (ويجوز للمسافر) أى المتأهب بالسفر (قصر الصلاة الرباعية)  
لا غير هان ثنائية وثلاثية وجواز قصر الصلاة الرباعية (بخمسة شرائط) الاول (أن يكون سفره)  
أى الشخص (في غير معصية) هو شامل للواجب كقضاء دين وللمندوب كصلة الرحم وللإباح  
كسفر تجارة أما سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع (و) الثاني  
(أن تكون مسافته) أى السفر (سبعة عشر فرسخا) تحديد في الاصح ولا تحسب مدة الرجوع  
منها والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ يجمع الفرائض ثمانية وأربعون ميلا والميل أربعة آلاف  
خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والمراد بالميل الهاشمية (و) الثالث (أن يكون) القاصر (مؤدبا  
للصلاة الرباعية) أما الفاتحة حضر فلا تقضى فيه مقصورة والفاتحة في السفر تقضى فيه  
مقصورة لافي الحضر (و) الرابع (أن ينوي) المسافر (القصر) للصلاة (مع الاحرام) بها (و)  
الخامس (أن لا يأتم) في جزء من صلاته (بعقيم) أى بمن صلى صلاة تامة ليشمل المسافر المتمم (ويجوز  
للمسافر) سفر طويلا بما ح (أن يجمع بين) صلاتي (الظهر والعصر) تقديم وتأخير أو هو معنى  
قوله (في وقت أيهما شاء) أن يجمع (بين) صلاتي (المغرب والعشاء) تقديم وتأخير أو هو معنى  
قوله (في وقت أيهما شاء) وشروط جمع التقديم ثلاثة \* الاول أن يبدأ بالظهر قبل العصر والمغرب  
قبل العشاء فلو عكس كان تبديلا للعصر قبل الظهر مثلا لم يصح ويعيدها بعدا وان أراد الجمع \* والثاني  
نية الجمع أول الصلاة بان تفرق نية الجمع بغيرها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن  
السلام من الاولى وتجوز في اثنتاهما على الاظهر \* والثالث الموازنة بين الاولى والثانية بان لا يطول  
الفصل بينهما فان طال عرفا ولو بعد ركعتين وجب تأخير الصلاة الثانية الى وقتها ولا ينصرف في الموازنة

وبعد صلاة العصر حتى  
تغرب الشمس وعند الغروب  
حتى يتكامل غروبها  
\* (فصل) \* وصلاة الجماعة  
سنة مؤكدة وعلى المأموم  
أن ينوي الائتلاف دون  
الامام ويجوز أن يأتم  
بالعبد والبالغ بالمرأه ولا  
تصح قدوة رجل بامرأة ولا  
قارئ بأى وأى موضع  
صلى في المسجد للصلاة  
الامام فيه وهو عالم  
بصلاته أجزاء ما لم يقدم عليه  
وان صلى في المسجد والمأموم  
خارج المسجد قريابا منه  
وهو عالم بصلاته ولا حائل  
هناك جاز

\* (فصل) \* قصر الصلاة الرباعية  
بخمسة شرائط أن يكون  
سفره في غير معصية وأن  
تكون مسافته ستة عشر  
فرسخا وأن يكون مؤدبا  
للصلاة الرباعية وأن ينوي  
القصر مع الاحرام وان لا يأتم  
بعقيم ويجوز للمسافر أن  
يجمع بين الظهر والعصر في  
وقت أيهما شاء وبين المغرب  
والعشاء في وقت أيهما شاء



فلا يلب طهوريته فهو طهور لقهره واحتراز بقوله خاطمه عن الطاهر المجاور له فانه باق على طهوريته ولو كان التغير كثيرا وكذا المتغير بمخاط لا يستغنى الماء عنه كطين وطحلب وما في مفره وممره والمتغير بطول المدكث فانه طهور (و) القسم الرابع (ماء نجس) أي متنجس وهو قسمان أحدهما قليل (وهو الذي حلت فيه نجاسة) تغير أم لا (وهو) أي والحال أنه ماء (دون القلتين) ويستثنى من هذا القسم الميتة التي لادم لها سائل عند قتلها أو شق عضو منها كالذبابة إذا لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا النجاسة التي لا يدركها الطرف فيبطل منها ما لا نجس المانع ويستثنى أيضا صور المذكورة في المبسوطات وأشار للقسم الثاني من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا (قلتين) فأكثر (فتغير) يسيرا أو كثيرا (والقلتان خمسمائة رطل بغدادي تقريباً في الأصح) فيهما والرطل البغدادي عند النوى مائة وعشانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وترك المصنف قسمًا خامسا وهو الماء المطهر الحرام كالوضوء بماه مفسوب أو مسبل للشرب

**فصل في ذكر شيء من الأعيان المتنجسة وما يطهر منها بالدباغ وما لا يطهر (وجلود الميتة) كلها (تطهر بالدباغ) سواء في ذلك ميتة ما كول اللحم وغيره وكيفية الدبغ أن يترفع فضول الجلد مما بعفنه من دم ونحوه بشئ حريف كعص ولو كان الحريف نجسا كذرق حمام كفي في الدبغ (الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر فلا يطهر بالدباغ (وعظم الميتة وشعرها نجس) وكذا الميتة أيضا نجسة وأرديها الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية فلا يستثنى حينئذ جنين المذكاة إذا خرج من بطن أمه ميتا لأن ذكاته في ذكاة أمه وكذا غيره من المستثنيات المذكورة في المبسوطات ثم استثنى من شعر الميتة قوله (الا لا أدى) أي فان شعره طاهر كميته**

**فصل في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز وبدا بالاول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة لرجل أو امرأة (استعمال) ثمن من (أواني الذهب والفضة) لاني أكل ولا في شرب ولا غيرهما وكما يحرم استعمال ما ذكر يحرم اتخاذه من غير استعمال في الأصح ويحرم أيضا الاناء المطلي بذهب أو فضة ان حصل من الطلاء شئ يعرضه على النار (ويجوز استعمال) اناه (غيرهما) أي غير الذهب والفضة (من الاواني) النفيسة كانا باقوت ويحرم الاناء المصنوب بضربة فضة كبيرة عرفا لينة فان كانت كبيرة لحاجة جازم الكراهة أو صغيرة عرفا لينة كرهت وألحاجة فلا تكره أما ضربة الذهب فتحرم مطلقا كما صححه النووي**

**فصل في استعمال آلة السوال \* وهو من سنن الوضوء ويطلق السوال أيضا على ما يستاك به من أراك ونحوه (والسوال مسح في كل حال) ولا يكره تنزيها (الابعد الزوال للصائم) فرضا أو نفلا وتزول الكراهة بغروب الشمس واختار النووي عدم الكراهة مطلقا (وهو) أي السوال (في ثلاثة مواضع أشد استحبابا) من غيرها أحدها (عند تغير الفم من أزم) قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الأكل وانما قال (وغيره) ليشمل تغير الفم بغير أزم كالكل ذي ريح كريه من قوم وبصل وغيرهما (و) الثاني (عند القيام) أي الاستيقاظ (من النوم) الثالث (عند القيام إلى الصلاة) فرضا أو نفلا ويأكد أيضا في غير الثلاثة المذكورة مما هو مذكور في المطولات كقراءة القرآن واصفرار الاسنان ويسن أن ينوي بالسوال السنة وأن يستاك بيمنه ويبدأ بالجانب الايمن من فمه وأن يمر على سقف حلقه امرارا لطيفا وعلى كراسي أضراره**

**فصل في فروض الوضوء \* وهو يضم الواو في الأشهر اسم للفعل وهو المراد هنا وبفض الواو اسم لما يتوضأ به ويشتمل الاول على فروض وسنن وذكر المصنف المفروض في قوله (وفروض الوضوء ستة أشياء) أحدها (النية) وحقيقتها اسم ما قصد الشيء مقترنا بفعله فان تراخى عنه معنى هزما ولو تكون النية (عند غسل) أول جزء من (الوجه) أي مقترنة بذلك الجزء لا يجتمع ولا بما قبله ولا بما بعده**

وماء نجس وهو الذي حلت فيه نجاسة وهو دون القلتين أو كان قلتين فتغير والقلتان خمسمائة رطل بغدادي تقريباً في الأصح **فصل في وجوب الميتة** تطهر بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما وعظم الميتة وشعرها نجس الا لا أدى

**فصل في ولا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة** ويجوز استعمال غيرها من الاواني

**فصل في السوال والمسح** مستحب في كل حال الا بعد الزوال للصائم وهو في ثلاثة مواضع أشد استحبابا عند تغير الفم من أزم وغيره وعند القيام من النوم وعند القيام إلى الصلاة

**فصل في وفروض الوضوء** ستة أشياء النية عند غسل الوجه

والجهر في موضعه والاسرار

في موضعه والتأمين وقراءة  
السورة بعد الفاتحة  
والتكبيرات عند الخفض  
والرفع وقول سمع الله لمن  
حده ربنا لك الحمد والتسبيح  
في الركوع والسجود ووضع  
اليدين على الفخذين  
والجلوس بسط اليسرى  
ويقبض اليمنى الا المسجدة  
فانه يشير بها منتهدا  
والافتراش في جميع  
الجلسات والتورك في  
الجلسة الاخيرة والتسليمة  
الثانية

(فصل) والمرأة تخالف  
الرجل في خمسة أشياء  
فالرجل يجافي مرفقيه عن  
جنبه ويقل بطنه عن  
نخذه في الركوع والسجود  
ويجهر في موضع الجهر واذ  
نابته شئ في الصلاة سمع  
وعورة الرجل ما بين ستره  
وركبته والمرأة تضم بعضها  
الى بعض وتخفض صوتها  
بحضرة الرجال الاجانب  
واذا نابها شئ في الصلاة  
صفت وجمع بدن الحرة  
عورة الاوجهها وكفيها  
والامة كالرجل

(فصل) والذي يبطل  
الصلاة أحد عشر شأناً  
الكلام العمد والعمل  
الكثير والحديث وحدوث  
التجاسة وانكشاف العورة  
وتغيير النية واستدبار القبلة  
والاكل والشرب والفقهة  
والردة

والافضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (والجهر في موضعه) وهو الصبح وأول المغرب والعشاء  
والجمعة والعيذان (والاسرار في موضعه) وهو ما عدا الذي ذكر (والتأمين) أي قول آمين عقب  
الفاتحة لقارئها في صلاة وغيرها لكن في الصلاة آكد ويؤمن المأموم مع تأمين امامه ويجهر به  
(وقراءة السورة بعد الفاتحة) لامام ومنفرد في ركعتي الصبح وأتقى غيرها وتكون قراءة السورة  
بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب (والتكبيرات عند الخفض) للركوع (والرفع) أي رفع  
الصلب من الركوع (وقول سمع الله لمن حده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من حده الله سمع له  
كفي ومعنى سمع الله لمن حده تقبل الله منه حده وجازاه عليه وقول المصلي (ربنا لك الحمد) اذا  
انتصب قائماً (والتسبيح في الركوع) وأدنى الكمال في التسبيح سبحان ربى العظيم ثلاثاً (والتسبيح في  
السجود) وأدنى الكمال فيه سبحان ربى الاعلى ثلاثاً والاكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور  
(وضع اليدين على الفخذين في الجلوس) للثشهد الاول والاخير (يسط) البسط (اليسرى) بحيث  
تسامت رؤسها الركبة (ويقبض) اليد (اليمنى) أي أصابعها (الا المسجدة) من اليمنى فلا يقبضها (فانه  
يشير بها) رافعاً لها حال كونه (منتهداً) وذلك عند قوله الا الله ولا يحركها فان حركها كره ولا تبطل  
صلاته في الاصح (والافتراش في جميع الجلسات) الواقعة في الصلاة بجلوس الاستراحة والجلوس  
بين السجدين وجلوس الثشهد الاول والافتراش أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاعلاً  
ظهرها للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالارض أطراف أصابعها الجهة القبلة (والتورك في  
الجلسة الاخيرة) من جلسات الصلاة وهي جلوس الثشهد الاخير والتورك مثل الافتراش الا أن  
المصلي يخرج يساره على هيئته في الافتراش من جهة يمينه ويصلي ورأسه بالأرض أما المسبوق  
والساهي فيفتراش ولا يتورك (والتسليمة الثانية) أما الاولى فسبق أنها من أركان الصلاة  
(فصل) في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة يجوز للمصنف ذلك في قوله (والمرأة تخالف  
الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجافي) أي يرفع (مرفقيه عن جنبه ويقل) أي يرفع (بطنه عن نخذه  
في الركوع والسجود ويجهر في موضع الجهر) وتقديم بيانه في موضعه (واذا نابته) أي أصابعه (شئ في  
الصلاة سمع) فيقول سبحان الله بقصد الذي كلفه أو مع الاعلام أو أطلق لم تبطل صلاته أو الاعلام  
فقط بطلت (وعورة الرجل ما بين ستره وركبته) أماها فلبس من العورة ولا ما فوقها (والمرأة)  
تخالف الرجل في خمسة المذكورة فانها (تضم بعضها الى بعض) فتلتصق بطنها بفخذها في ركوعها  
وسجودها (وتخفض صوتها) ان صلت (بحضرة الرجال الاجانب) فان صلت منفردة عنهم جهرت  
(واذا نابها شئ في الصلاة صفت) بضرب بطن اليمنى على ظهر الشمال فلو ضربت بطنها بطن بقصد  
اللعب ولو قليلاً منع علم التحريم بطلت صلاتها وانكشفت كالمراة (وجمع بدن) المراة (الحرة عورة الا  
وجهها وكفيها) وهذه عورتها في الصلاة أما خارج الصلاة فعورتها جميع البدن (والامة كالرجل)  
في كون عورتها ما بين سترها وركبتها

(فصل) في عدد مبطلات الصلاة (والذي يبطل) به (الصلاة أحد عشر شيئاً الكلام العمد) الصالح  
لخطاب الآدميين سواء تعلقت بمصلحة الصلاة أولاً (والعمل الكثير) المتوالى كمثل ثلاث خطوات  
عمداً كان ذلك أو سهواً أما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الا الصغير والا كبر (وحدوث  
التجاسة) التي لا يعنى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فنفسه به حالاً لم تبطل صلاته (وانكشاف  
العورة) عمداً فان كشفها الرجح فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغيير النية) كأن ينوى الخروج  
من الصلاة (واستدبار القبلة) كأن يجعلها اخاف ظهره (والاكل والشرب) كثيراً كان الماء كقول  
والمشروب أو قليلاً الا أن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلاً بتحريم ذلك (والفقهة) ومنهم من  
يعبر عنها بالضعف (والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل

بدخل فيهم أن الحاضر لا يفتي صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة أولا ولا يظهر من هذا المفهوم أن فعله - ما حرام أو مكروه لكن الذورى في شرح المذهب صرح بالحرمه ونقل الاجماع عليها عن المالوردي

«فصل وصلاة العيدين) أى الفطر والأضحى (سنة مؤكدة) وتشرع جماعة ولمنفرد ومسافر وسحر وعبد وخنثى وامرأة لا جيلة ولا ذات هيئة أما الجوز فحضر العيد في ثياب بيته بلا طيب ووقت صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها (وهى) أى صلاة العيد (ركعتان) يحرم بهما بنية عبد الفطر أو الأضحى ويأتى بدعاء الافتتاح (يكبر في) الركعة (الأولى سبعاً سوى تكبيرة الاحرام) ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها سورة في جهراً (و) يكبر (في) الركعة (الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام) ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقتربت جهراً (ويخطب) ندباً (بعدهما) أى الركعتين (خطبتين يكبر في) ابتداء (الأولى تسعاً) ولأول (و) يكبر (في) ابتداء (الثانية سبعاً) ولأول فصل بينهما بعميد وتقبل وثناء كان حسناً والتكبير على قسمين مرسل وهو ما لا يكون عقب صلاة ومقيد وهو ما يكون عقبها وبداء المصنف بالأول فقال (و) يكبر) ندباً على من ذكر أو أنشأ وحاضر ومسافر في المنازل والطرق والمساجد والأسواق (من غروب الشمس من ليلة العيد) أى عيد الفطر ويستمر هذا التكبير (الى أن يدخل الامام في الصلاة) للعيد ولا ين التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات ولكن النووي في الاذكار اختار أنه سنة ثم شرع في التكبير المقيد فقال (و) يكبر (في) عيد (الأضحى) خلف الصلوات المقررات) من مؤداة وفاته وكذا خلف رابعة ونقل مطلق وصلاة جنازة (من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التثريب) وصيغة التكبير الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الجدد الله أكبر كبيراً والله الجدد كثير أوسبحان الله بكرة وأصلياً لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عهده وأعز حذله وهزم الاحزاب وحده

فصل في صلاة الكسوف (للشمس وصلاة الكسوف للقمر كل منهما) (سنه مؤكدة فان فاتت) هذه الصلاة (لم تقض) أي لم يشرع قضاؤها (وبصلى لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) يحرم بنية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح والتعوذ بقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه من الركوع ثم يعبدل ثم يقرأ الفاتحة ثانيا ثم يركع ثانيا أخف من الذي قبله ثم يعبدل ثانيا ثم يسجد السجدةين بطمأنينة في السكلى ثم يصلى ركعة ثانية بقيامين وقراءتين وركوعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منهما (قيامان يطيل القراءة فيهما) كما سيأتي (و) في كل ركعة (ركوعان يطيل التسبيح فيهما دون السجود) فلا يطوله وهذا أحد وجهين لكن الصحيح أنه بطوله نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الإمام (بعدهما) أي بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) تكلمتني الجمعة في الأركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق ونحو ذلك (ويس) بالقراءة (في كسوف الشمس ويجهر) بالقراءة (في خسوف القمر) وتقوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للمنكسف وبغروبها كاسفة وتقوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطولوع الشمس لا طلوع القمر ولا غروبها خاصة فلا تقوت الصلاة

فصل في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقيمان الله تعالى (وصلاة الاستسقاء مسنونة) للفقير ومساقر عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك ونعاده صلاة الاستسقاء ثانيا وأكثر من ذلك إن لم يسقوا حتى يسقيهم الله (فيأمرهم) ندبا (الامام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم امتثال أمره كما أنقذ به النور والتوبة من الذنب واجبة أمر الامام بها أولا (والصدق والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحه) الاعداء وصيام ثلاثة أيام قبل ميعة الخروج فيكون به أربعة (ثم يخرجهم في اليوم الرابع) صيا ما غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بدلة) بموحدة

\*(فصل) \*وصلاة العبدین

سنة مؤكدة وهي ركعتان  
يكبر في الاولى سبعاً سوى  
تكبيرة الاحرام وفي الثانية  
خمساً سوى تكبيرة القيام  
ويخطب بعدهما خطبتين  
يكبر في الاولى تسعاً وفي  
الثانية سبعاً وبكبر من  
غروب الشمس من ليلة العيد  
الى أن يدخل الامام في  
الصلاة وفي الاضحية خلف  
الصلوات المفروضة من  
صبح يوم عرفة الى العصر  
من آخر أيام التشريق (فصل)  
وصلاة الكسوف سنة  
مؤكدة فان فات لم تقض  
ويصلى لكسوف الشمس  
وخسوف القمر ركعتين في  
كل ركعة قياماً بطيلاً  
القراءة فيها ركوعان  
بطيلاً التسبيح فيها ركعون  
السجود ويخطب بعدهما  
خطبتين ويسر في كسوف  
الشمس ويجهر في خسوف  
القمر

(فصل) وصلة الاستيفاء.

مسئونه فيأمرهم الامام  
بالتوبة والصدقة والخروج  
من المظالم ومصالحمة  
الاعداء وصيام ثلاثة أيام  
ثم يخرجهم في اليوم الرابع  
في ثياب مذلة

بينهما فصل يسير عرفا أو أجمع التأخير فيجب فيه أن يكون بنية الجمع وتكون النية هذه في وقت الأولى ويجوز تأخيرها إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداءه ولا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة (ويجوز للحاضر) أي المقيم (في وقت المطر أن يجمع بينهما) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا في وقت الثانية بل (في وقت الأولى منهما) إن بل المطر أعلى الثوب وأسهل النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم وبشرط أيضا وجود المطر في أول الصلاةين ولا يكفي وجوده في أثناء الأولى منهما وبشرط أيضا وجوده عند السلام من الأولى سواء استمر المطر بعد ذلك أم لا وتختص بخصصة الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعد عرفا أو بتأذي الذهاب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالمطر في طريقه

\*(فصل) \* وشرايط وجوب الجمعة سبعة أشياء: الإسلام والبلوغ والعقل وهذه شروط أيضا لغير الجمعة من الصلوات (والحرية والذكورية والعفة والاستيطان) فلا تجب الجمعة على كافر أصلي وصبي ومجنون وروقي وأنثى ومريض ونحوه ومسافر (وشرايط) صحة (فعالها ثلاثة) الأول دار الإقامة التي يستوطنها العدد المجعون سواء في ذلك المدن والقرى التي تتخذوطنا وعبر المصنف عن ذلك بقوله (أن تكون البلد مصرا) كانت البلد (أوقرية) (الثاني) (أن يكون العدد) في جماعة الجمعة (أربعين) رجلا (من أهل الجمعة) وهم المكلفون الذكور الأحرار المستوطنون بحيث لا يظعنون عما استوطنوه شتاء ولا صيفا إلا الحاجة (و) الثالث (أن يكون الوقت باقيا) وهو وقت الظهر فيبشرط أن تقع الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بان لم يبق منه ما يسع الذي لابد منه فيها من خطبتها وركعتيها صليت ظهرا (فان خرج الوقت أو عدمت الشروط) أي جميع وقت الظهر يتيمنا أو ظنا وهم فيها (صليت ظهرا) بناء على ما فعل منها وفاتت الجمعة سواء أدركوا منها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتهم وهم فيها أعوها جمعة على الصحيح (وفرائضها) ومنهم من عبر عنها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان: قوم) الخطيب (فيما يجلس بينهما) قال المتولي بقدر الطمأنينة بين السعدتين ولو عجز عن القيام وخطب قاعدا أو مضطجعا صرح وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيث خطب قاعدا فصل بين الخطبتين بسكتة لا باضطجاع وأركان الخطبتين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وافتطها متعينا ثم الوصية باليقوى ولا يتبعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية وبشرط أن يسمع الخطيب أو كان الخطيب لا أربعين تعقد بهم الجمعة وبشرط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين فلو فرق بين كلماتها ولو بعد بطلت وبشرط فيها ستر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تصلي) بضم أوله (ركعتين في جماعة) تعقد بهم الجمعة وبشرط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيد فام قبل الخطبتين (وهياتها) وسبق معنى الهيئة (أربع خصال) أحدها (الفسل) لمن يريد حضورها من ذكر أو أنثى حراً أو عبدا مقيماً أو مسافراً ووقت غسلها من الفجر الثاني وتقريبه من ذهابه أفضل فان عجز عن غسلها تيمم بنية الفسل لها (و) الثاني (تنظيف الجسد) بإزالة الريح الكريهة منه كصننانه فيتعاطى ما يزيله من مرتك ونحوه (و) الثالث (لبس الثياب البيض) فانها أفضل الثياب (و) الرابع (أخذ الظفر) ان طال والشعر كذلك فينتفبطه ويقص شاربه ويحلق ما نبت منه والطيب باحسن ما وجد منه (ويستحب الانصات) وهو السكوت مع الاصغاء (في وقت الخطبة) ويستثنى من الانصات أمور مذكورة في المطولات منها انذار أعمى أن يقع في ستر ومن دب إليه عقرب مثلاً (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب صلى ركعتين حقيقتين ثم يجلس) وتعبير المصنف

ويجوز للحاضر في المطر أن يجمع بينهما في وقت الأولى منهما

\*(فصل) \* وشرايط وجوب الجمعة سبعة أشياء: الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والصحة والاستيطان وشرايط فعالها ثلاثة أن تكون البلد مصرا أو قرية وأن يكون العدد أربعين من أهل الجمعة وأن يكون الوقت باقيا فان خرج الوقت أو عدمت الشروط صليت ظهرا وفرائضها ثلاثة خطبتان يقوم فيهما وبجلاس بينهما وأن تصلي ركعتين في جماعة وهياتها أربع خصال الفسل وتنظيف الجسد ولبس الثياب البيض وأخذ الظفر والطيب ويستحب الانصات في وقت الخطبة ومن دخل والامام يخطب صلى ركعتين حقيقتين ثم يجلس

والاستغفار ویدعو بدعاء  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اللهم اجعلها سقيا رحمة  
ولا تجعلها سقيا عذاب ولا  
محق ولا بلا ولا هدم ولا  
غرق اللهم على الطراب  
والاكمام ومنابت الشجر  
وبطون الاودية اللهم حوالينا  
ولا علينا اللهم اسقنا غيثا  
مغيثا هنيئا مريئا  
سحاما غاطقا طبقا مجلدا  
دائما الى يوم الدين اللهم  
اسقنا الغيث ولا تجعلنا  
من القانطين اللهم ان  
باعداد البلاد من الجود  
والجوع والضئيل ما لا  
نشكو الا اليك اللهم أنبت  
لنا الزرع وأدر لنا الضرع  
وأزل علينا من ركات السماء

وأنت لنا من ركات الارض  
واكشف عنا من البلاء  
ما لا يكشفه غيرك اللهم  
انا نستغفرك انك كنت  
غفارا فأرسل السماء علينا  
مدرارا وبنفس في الوادي  
اذا سال ويسج للرعده  
والبرق

**فصل في صلاة الخوف**  
على ثلاثة أضرب أحدها  
أن يكون العدو في غير جهة  
القبلة فيفرقهم الامام  
فوقتين فرقة تنف في وجه  
العدو وفرقة خلفه فيصلي  
بالفرقة التي خلفه ركعة  
ثم تتم لنفسها وتخصى الى  
وجه العدو وتأتي الطائفة

الاخرى فيصلي بها ركعة وتتم لنفسها وبها الثاني أن يكون في جهة القبلة فيصليهم الامام صفيين ويحرمهم فاذا سجد الانحراف  
مجدد معه أحد الصفيين ووقف الصف الاخر يحرسهم فاذا رفع مجددا وحقوقه والثالث أن يكون في شدة الخوف والنظام الحرب

مكسورة وذال مجبهة ساكنة ما يلبس من ثياب المهنة وقت العمل (واستكانه) أي خشوع  
(وتضرع) أي خضوع ونزال ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ والمجان واليهائم (وبصلى  
بم) الامام أو نائبه (ركعتين كصلاة العبدین) في كيفية ما من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعا  
في الركعة الاولى وخمس في الركعة الثانية يرفع يديه (ثم يخطب) ندبا خطبتين تخطبني العبدین في  
الاركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير أو له ما في خطبتي العبدین فيفتح  
الخطبة الاولى بالاستغفار ثم دعا الخطبة الثانية سبعا وصيغة الاستغفار استغفر الله العظيم الذي  
لا اله الا هو الخالق القيوم وأتوب اليه وتكون الخطبتان (بعدهما) أي الركعتين (ويحول) الخطيب  
(رداءه) فيجعل عينه يساره وأعماله أسفله ويحول الناس أربعتهم مثل تحول الخطيب (ويكثر  
من الدعاء) سرأ وجه راخيت أسرار الخطيب أمر القوم بالدعاء وحيث جهر أم نوا على دعائه (و) يكثر  
الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفر واربطكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم  
مدارا الآية وفي بعض نسخ المتن زيادة وهي (ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم  
اجعلها سقيا رحمة ولا تجعلها سقيا عذاب ولا محق ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب  
والاكمام ومنابت الشجر وبطون الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا  
سحاما غاطقا طبقا مجلدا دائما الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم  
ان باعداد البلاد من الجوع والضئيل ما لا نشكو الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا  
الضرع وأزل علينا من ركات السماء وأنبت لنا من ركات الارض واكشف عنا من البلاء ما لا  
يكشفه غيرك اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا وبنفس في الوادي  
اذا سال ويسج للرعده والبرق) انتهت الزيادة وهي اطولها لا تناسب حال المتن من الاختصار  
والله أعلم

**فصل في كيفية صلاة الخوف** وانما أفرد هذا المصنف عن غيرها من الصلوات بترجته لانه يحتمل  
في اقامه الفرض في الخوف ما لا يحتمل في غيره (وصلاة الخوف) أنواع كثيرة تبلغ ستة أضرب كما في  
مصحح مسلم اقتصر المصنف منها (على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة) وهو  
قابل وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو (فيفرقهم الامام فوقتين فرقة تنف في وجه  
العدو) تحرسه (وفرقة تنف خلفه) أي الامام (فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم) بعد قيامه  
للكعة الثانية (تتم لنفسها) بقية صلاتها (وتغضي) بعد فراغ صلاتها (الى وجه العدو) تحرسه  
(وتأتي الطائفة الاخرى) التي كانت حارسه في الركعة الاولى (فيصلي) الامام (بها ركعة) فاذا  
جلس الامام للشهد تفارقه (وتتم لنفسها) ثم ينظرها الامام (وبصلى بها) وهذه صلاة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رفعوا فيها رايانهم وقيل غير ذلك (والثاني أن  
يكون في جهة القبلة) في مكان لا يستترهم عن أعين المسلمين شيء وفي المسلمين كثرة تحتمل نفرتهم  
(فيصليهم الامام صفيين) مثلا (ويحرمهم) جميعا (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى (مجدد معه  
أحد الصفيين) مجددين (ووقف الصف الاخر يحرسهم فاذا رفع) الامام رأسه (مجددا وحقوقه)  
ويتشهد الامام بالصفيين وبصلى بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعنقاف وهي قرينة  
في طريق الحاج المصري بينا وبين مكة من حلتان سميت بذلك لصف السجود فيها (والثالث أن  
يكون في شدة الخوف والنظام الحرب) هو كناية عن شدة الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق لحم  
بعضهم ببعض فلا يمتكن من ترك القتال ولا يقدرون على التزول ان كانوا ركبانا ولا على

لنا وله وسلم بعد الرابعة  
ويدفن في الحسد مستقبل  
القبلة ويسل من قبل  
رأسه برفق ويقول الذي  
يلحده بسم الله وعلى ملة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ويصحب في القبر بعد  
أن يعق قامة وبسطة  
ويسطح القبر ولا يبنى  
عليه ولا يخصص ولا بأس  
بالبكاء على الميت من غير  
فوح ولا شق جيب ويعزى  
أهله إلى ثلاثة أيام من  
دفنه ولا يدفن اثنان في  
قبر إلا الحاجة

كتاب الزكاة

تجب الزكاة في خمسة أشياء  
وهي الماشي والاعنان  
والزروع والثمار وعروض  
التجارة فاما الماشي فتجب  
الزكاة في ثلاثة أجناس  
منها وهي الابل والبقر  
والغنم وشرايط وجوبها  
سنة أشياء الاسلام والحرية  
والمالك التام والنصاب  
والحول والسوم وأما  
الاعنان فتشيان الذهب  
والفضة وشرايط وجوب  
الزكاة فيها خمسة أشياء  
الاسلام والحرية والمالك  
التام والنصاب والحول  
وأما الزروع فتجب فيها  
الزكاة بثلاثة شرايط أن  
يكون مما يرزعه الادميون  
وأن يكون قوتاً مدخراً وأن  
يكون نصيباً وهو خمسة  
أوسق لا قشر عليها وأما

فتمسه القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولقه برحمتك الامن من هذا بل حتى  
تبعثه آمناً إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تقنأ به عده  
واغفر لنا وله (وسلم) المصلى (بعد التكبير) (الرابعة) والسلام هنا كاسلام في صلاة غير الجنازة  
في كيفيته وعدهه ولكن يستحب زيادة روحه الله وبركاته (ويدفن) الميت (في الحسد مستقبل القبلة)  
واللحد يفض اللام وضيمها وسكون الحاء ما يحفر في أسفل جانب القبر من القبلة قدر ما يسع الميت  
ويستره والدفن في اللحد أفضل من الدفن في الشق ان صلبت الارض والشق أن يحفر في وسط القبر  
كالنهر ويبنى جانباه ووضع الميت بينهم ما يسقف عليه بلبن ونحوه ووضع الميت عند مؤخر القبر  
وفي بعض النسخ بعد مستقبل القبلة زيادة وهي ويسل من قبل رأسه أى سلابرق لا بعنف ويقول  
الذي يلحده بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويصحب في القبر بعد أن يعق قامة  
وبسطة) ويكون الاضجاع مستقبل القبلة فالودفن مسنداً للقبلة أو مستلقياً بنش ووجه للقبلة عالم  
بتغير (ويسطح القبر) ولا يسم ولا يبنى عليه ولا يخصص (أى يكره تخصيصه بالجص وهو النورة  
المسماة بالجير) ولا بأس بالبكاء على الميت (أى يجوز البكاء عليه قبل الموت وبعد وتر كالأولى  
ويكون البكاء عليه (من غير فوح) أى رفع صوت بالتدب (ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل  
ثوب والجيب طوق القميص (يعزى أهله) أى أهل الميت من غيرهم وكبيرهم ذكركم وأنثاهم  
إلا الشابة فلا يعزى إلا محارمها والتعزية سنة قبل الدفن وبعد (إلى ثلاثة أيام من) بعد (دفنه) ان  
كان المعزى والمعزى حاضرين فان كان أحدهما غائباً امتدت التعزية إلى حضوره والتعزية لغة  
التسليم لمن أصيب عن يعز عليه وشعره الأمر بالصبر والحث عليه بوعد الاجر والدعاء للميت بالمغفرة  
وللمصاب يجبر المصيبة (ولا يدفن اثنان في قبر) واحد (إلا الحاجة) كضييق الارض وكثرة الموتى  
\*(كتاب) أحكام (الزكاة)\*

وهي لغة التماء وشعره اسم لمال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص على وجه مخصوص يصرف  
إلى أنفس مخصوصة (تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي الماشي) ولو عبر بالنعم لكان أولى لأنها أخص  
من الماشي والكلام هنا في الأخص (والاعنان) وأريد بها الذهب والفضة (والزروع) وأريد بها  
الاقوات (والثمار وعروض التجارة) وسيأتى كل من الخمسة مفصلاً (فاما الماشي فتجب الزكاة في  
ثلاثة أجناس منها وهي الابل والبقر والغنم) فلا تجب في الخيل والريق والمتولد مثلاً بن غنم وطيء  
(وشرايط وجوبها سنة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ست خصال (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي  
وأما المرتد فالصحيح أن ماله موقوف فان عاد إلى الاسلام وجبت عليه والا فلا (والحرية) فلا زكاة  
على رقيق وأما المبعوض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه الحر (والمالك التام) أى المالك الضعيف  
لا زكاة فيه كالمشتري قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كإقتضيه كلام المصنف تبعاً للقول القديم  
لكن الجديد الوجوب (والنصاب والحول) فلو نقص كل منهما فلا زكاة (والسوم) وهو الرعى في كلا  
مباح فلو علفت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيها وان علفت نصفه فأقل قدر أن تعيش بدونه بلا ضرر  
بين وجبت زكاتها والا فلا (وأما الاعنان فتشيان الذهب والفضة) مضر وبين كاناً وألا وسيأتى  
نصابهما (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أى الاعنان (خمس أشياء الاسلام والحرية والمالك التام  
والنصاب والحول) وسيأتى بيان ذلك (وأما الزروع) وأراد المصنف بها المقتات من حنطة وشعير  
وعدس وأرز وكذا ما يقتات اختياراً كدرة وحصى (فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرايط أن يكون مما  
يرزعه) أى يستنبته (الادميون) فان نبت بنفسه بجمل ماء أو هواء فلا زكاة فيه (وأن يكون قوتاً  
مدخراً) وسبق قريباً بيان المقتات وخرج بالقوت ما لا يقتات من البراءة نحو الكرمون (وأن يكون  
نصيباً وهو خمسة أوسق لا قشر عليها) وفي بعض النسخ أن يكون خمسة أوسق بأسقاط نصاب (وأما

الانحراف ان كانوا مشاة (فصل في) كل من القوم (كيف أمكنه راجلاً) أي ماشياً (أو راكباً مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) ويعذرون في الاعمال الكثيرة في الصلاة كضربات متوالية \* (فصل في) اللباس (و) يحرم على الرجال لبس الحرير والتختم بالذهب (والقز في حالة الاختيار وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الافتراض وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويحل للرجال لبسه للضرورة كحور بردم هلكين) (ويحل للنساء) لبس الحرير واقتراشه ويحل للولي اللباس العسبي الحرير قبل سبعين وبعد ما (وقليل الذهب وكثيره) أي استعمالهما (في الحرير) سواء إذا كان بعض الثوب ابريسماً أي حريراً (وبعضه) الآخر (قطناً أو كناناً) مثلاً (جاز) للرجل (لبسه) ما لم يكن الا بر يسماً غالباً على غيره فان كان غير الا بر يسماً غالباً حل وكذا ان استويا في الاصح

\* (فصل في) فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (ويلزم) على طريق فرض الكفاية (في الميت) المسلم غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) وان لم يعلم بالميت الا واحد تعين عليه ما ذكر وأما الميت الكافر فالصلاة عليه حرام حريماً كان أودمياً أو يجوز غسله في الحالين ويجب تكفين الذي ودفنه دون الحرير والمسلمين وأما المحرم اذا كفن فلا يستر رأسه ولا وجهه المحرمه وأما الشهيد فلا يصلي عليه كما ذكره بقوله (واثنان لا يغسلان ولا يصلي عليهما) أحدهما (الشهيد في معركة المشركين) وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء قتله كافر مطلقاً أو مسلم خطأ أو عادسلاً عليه أو سقط عن دابته أو نحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال بجراحة فيه يقطع بوجوبه منها فغير شهيد في الاظهر وكذا لو مات في قتال البغاة أو مات في القتال لاسبب القتال (و) الثاني (السقط الذي لم يستهل) أي لم يرفع صوته (صارخاً) فان استهل صارخاً أو ببكى فحكمه كالشخص والسقط بثلاث السين الولد النازل قبل غامه مأخوذ من السقوط (ويغسل الميت وتراً) ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك (ويكون في أول غسله سدر) أي بدن أن يستعين الغاسل في الغسلة الاولى من غسلات الميت بسدر أو خطمي (و) يكون (في آخره) أي آخر غسل الميت غير المحرم (شئ) قليل (من كافور) بحيث لا يغير الماء واعلم أن أقل غسل الميت نعيم يذنه بالماء مرة واحدة وأما كفه فذكر في المبسوطات (ويكفن) الميت ذكرًا كان أو أنثى بالغاً كان أو لا (في ثلاثة أثواب بيض) وتكون كلها القافية متساوية طولاً وعرضاً خذ كل واحدة منها جميع البدن (ليس فيها قبض ولا عمامة) وان كفن الذكوري في خمسة فهي الثلاثة المذكورة وقبض وعمامة أو المرأة في خمسة فهي ازار وخاروق قبض ولقافتان وأقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الاصح في الروضة وشرح المذهب ويختلف بكورة الميت وأقوته ويكون الكفن من جنس ما يلبسه الشخص في حياته (ويكبر عليه) أي الميت اذا صلى عليه (أربع تكبيرات) بتكبيرات الاحرام ولو كبر خمساً تبطل لكن لو خمس امامه لم يتابعه بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه وهو افضل (و يقرأ) المصلي (الفاتحة بعد) التكبيرة (الاولى) ويجوز قراءتها بعد غير الاولى (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبيرة (الثانية) وأقل الصلاة عليه اللهم صل على محمد (ويدعو للميت بعد الثالثة) وأقل الدعاء للميت اللهم اغفر له وأكمله مذكور في قول المصنف في بعض نسخ المتن وهو اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها ومحبوها وأحبها وفيها الى ظلمة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتاك راغبين اليك شفعاء له اللهم ان كان محمد بن جنتك رضاك وقه فتنه القبر وعذابه وافصح له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولقه فرد في احسانه وان كان مسيئاً فجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنه القبر وعذابه وافصح له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولقه برحمتك الامن من عذابك حتى تبعه آمناً الى جنتك برحمتك أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر

والتختم بالذهب ويحل للنساء وقيل الذهب وكثيره في الحرير سواء وإذا كان بعض الثوب ابريسماً وبعضه قطناً أو كناناً جاز لبسه ما لم يكن الا بر يسماً غالباً (فصل في) ويلزم في الميت أربعة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه واثنان لا يغسلان ولا يصلي عليهما ما الشهيد في معركة المشركين والسقط الذي لم يستهل صارخاً يغسل الميت وتراً ويكون في أول غسله سدر وفي آخره شئ من كافور ويكفن في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قبض ولا عمامة ويكبر عليه أربع تكبيرات يقرأ الفاتحة بعد الاولى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو للميت بعد الثالثة فيقول اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها ومحبوها وأحبها وفيها الى ظلمة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتاك راغبين اليك شفعاء له اللهم ان كان محمد بن جنتك رضاك وقه فتنه القبر وعذابه وافصح له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولقه فرد في احسانه وان كان مسيئاً فجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنه القبر وعذابه وافصح له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولقه برحمتك الامن من عذابك حتى تبعه آمناً الى جنتك برحمتك أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر



والحرية والملك التام  
والنصاب وأما عروض  
التجارة فقب الزكاة فيها  
بالشرائط المذكورة في الاغان

﴿فصل﴾ وأول نصاب  
الابل خمس وفيها شاة وفي  
عشر شاتان وفي خمسة

عشر ثلاث شياه وفي عشرين  
أربع شياه وفي خمس  
وعشرين بنت مخاض وفي

ست وثلاثين بنت لبون  
وفي ست وأربعين حقة وفي  
احدى وستين جذعة وفي

ست وسبعين بنتا لبون  
وفي احدى وتسعين حقنان  
وفي مائة واحدى وعشرين

ثلاث بنات لبون ثم في كل  
أربعين بنت لبون وفي كل  
خمين حقة (فصل) وأول

نصاب البقر ثلاثون وفيها  
تبيع وفي أربعين مسنة  
وعلى هذا أيدافقس

(فصل) وأول نصاب الغنم  
أربعون وفيها شاة جذعة  
من الضأن أو ثنية من

المعز وفي مائة واحدى  
وعشرين شاتان وفي مائتين  
وواحدة ثلاث شياه وفي

أربع مائة أربع شياه ثم  
في كل مائة شاة  
(فصل) والخليطان بزكبان

زكاة الواحد بسبع شرايط  
إذا كان المراح واحدا  
والمسرح واحد والمرعى

واحدا والفهل واحدا  
والمشرب واحدا والحالب  
واحدا وموضع الحلب  
واحدا

الثمار فقب الزكاة في شيتين منها ثمرة النخل وثمر الكرم) والمراد بهاتين الثمرتين التمر والزبيب  
(وشرايط وجوب الزكاة فيها) أى الثمار (أربع خصال الاسلام والحرية والملك التام والنصاب)  
فتى اتنى شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة فقب الزكاة فيها بالشرايط المذكورة)  
سابقا (في الاغان) والتجارة هى التقلب في المال لغرض الربح

﴿فصل﴾ وأول نصاب الابل خمس وفيها شاة \* أى جذعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية أو ثنية  
معها استئان ودخلت في الثالثة وقوله (وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين  
أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الابل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين  
حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقنان وفي مائة  
واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) الخ ظاهر غنى عن الشرح وبنت المخاض لها سنة ودخلت في الرابعة  
الثانية وبنت اللبون لها استئان ودخلت في الثالثة والحقة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة  
والجذعة لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم في كل) أى ثم بعد زيادة التسع على مائة  
واحدى وعشرين وزيادة عشر بعد زيادة التسع وجملة ذلك مائة وأربعون يستقيم الحسب على أن  
في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وأربعين حقنان وبنت لبون وفي مائة وخمسين  
ثلاث حقان وهكذا

﴿فصل﴾ وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها \* وفي بعض النسخ وفيه أى النصاب (تبيع) ابن سنة  
ودخل في الثانية معنى بذلك تبعه أمه في المرعى ولو أخرج تبعة أجزأت بطريق الاولى (و) يجب  
(في أربعين مسنة) لها استئان ودخلت في الثالثة مع ذلك لتكامل أسنانها ولو أخرج عن أربعين  
تبيعين أجزأ على الصحيح (وعلى هذا أيدافقس) وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه

﴿فصل﴾ وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز \* وسبق بيان  
الجذعة والثنية وقوله (وفي مائة واحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي  
أربع مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة) الخ ظاهر غنى عن الشرح

﴿فصل﴾ والخليطان بزكبان) بكسر الكاف (زكاة) الشخص (الواحد) والخلاطة قد نفيد الشرى يكن  
تخفيفا بان يملك ثمانين شاة بالسوية بينهما فيلزمه شاة واحدة وقد نفيد تقبلا بان يملك أربعمائة شاة  
بالسوية بينهما فيلزمه شاة واحدة وقد نفيد تخفيفا على أحدهما وتقبلا على الآخر كان يملك كل مسنتين  
لاحدهما ثلثها ولا آخر ثلثها وقد لا نفيد تخفيفا ولا تقبلا كان يملك كل مائة شاة بالسوية بينهما  
واغما بزكبان زكاة الواحد (بسبع شرايط إذا كان) وفي بعض النسخ ان كان (المراح واحدا) وهو  
بضم الميم ماوى المشاة ليل (والمسرح واحد) والمراد بالمسرح الموضع الذى تسمح إليه المشاة  
(والمرى) والراعى (واحدا والفهل واحد) أى ان اتخذ نوع المشاة فان اختلف نوعها كضأن  
ومعز فيجوز أن يكون لكل منهما ما يخل بطرق ماشيته (والمشرب) أى الذى تشرب منه المشاة  
كعين أو نهر أو غيرهما (واحدا) وقوله (والحالب واحد) هو أحد الوجهين في هذه المسئلة والاصح  
عدم الاتحاد في الحالب وكذا الحلب بكسر الميم وهو الأنا الذى يحلب فيه (وموضع الحلب) يقع  
اللام (واحدا) وحكى النووى اسكان اللام وهو اسم للبن الحلوب ويطلق على المصدر وقال بعضهم  
هو المراد هنا

﴿فصل﴾ ونصاب الذهب عشرون مثقالا \* تحديد اوزن مكة والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم  
(وفيه) أى نصاب الذهب (ربيع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد) على عشرين مثقالا (بحسابه)

﴿فصل﴾ ونصاب الذهب عشرون مثقالا وفيه ربيع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد بحسابه

درهم وفيه ربع  
العشر وهي خمسة دراهم  
وفيما زاد بحسابه ولا يجب  
في الحلي المباح زكاة  
(فصل) ونصاب الزروع  
والثمار خمسة أوسق وهي  
ألف وستمائة رطل بالعراقي  
وفيما زاد بحسابه وفيها ان  
سقيت بماء السماء أو السج  
العشر وان سقيت بدولاب  
أو نضح نصف العشر  
(فصل) وتقوم عروض  
التجارة عند آخر الحول بما  
اشترى به ويخرج من ذلك  
ربع العشر وما استخرج من  
معادن الذهب والفضة  
يخرج منه ربع العشري  
الحال وما يوجد من الركاز  
ففيه الخمس  
(فصل) وتجب زكاة الفطر  
بثلاثة أشياء الاسلام  
وبغروب الشمس من آخر  
يوم من شهر رمضان  
وجود الفضل من قوته  
وقوت عياله في ذلك اليوم  
ويزكي عن نفسه وعن  
تأزمه نفقته من المسلمين  
صاعا من قوت بلده وقدره  
خسة أروطال وثلاث بالعراقي  
(فصل) وتدفع الزكاة  
الى الاصناف الثمانية الذين  
ذكرهم الله تعالى في كتابه  
العزيز في قوله تعالى انما  
الصداقات للفقراء  
والمساكين والعاملين عليها  
والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب  
وابن السبيل

وان قل الزائد (ونصاب الورق) يكسر الرء وهو الفضة (ما تئاد درهم وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم  
وفيما زاد) على المائتين (بحسابه) وان قل الزائد ولا شيء في المغشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ  
خالصة نصابا (ولا يجب في الحلي المباح زكاة) أما المحرم كسوار وخلخال لرجل وخنثى قصب الزكاة فيه  
\* (فصل ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق) \* من الوسق مصدر بمعنى الجمع لان الوسق يجمع  
الصبيحان (وهي) أي الخمسة أوسق (ألف وستمائة رطل بالعراقي) وفي بعض النسخ بالعدا (وما  
زاد في حسابها) ورطل بغداد عند النوى مائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (وفيها)  
أي الزروع والثمار (ان سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه كالثلج (أو السج) وهو الماء الجاري  
على الارض بسبب مدخر فيصعد الماء على وجه الارض فيسقيها (العشر وان سقيت بدولاب) يضم  
الدال وقصه ما يديره الحيوان (أو) سقيت: (نضح) من نهر أو بئر يجيىء كبعير أو بقرة (نصف  
العشر) وفيما سقي بماء السماء والدولاب مثلا سواء ثلاثة أرباع العشر  
\* (فصل) وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترى به) \* سواء كان غن مال التجارة نصابا أم لا  
فان بلغت قيمة العروض آخر الحول نصابا زكاة أو الا فلا (ويخرج من ذلك) بعد بلوغ قيمة مال التجارة  
نصابا (ربع العشر) منه (وما استخرج من معادن الذهب والفضة يخرج منه) ان بلغ نصابا (ربع  
العشر في الحال) ان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن ينضح داله وكسرها  
اسم لمكان خلق الله تعالى فيه ذلك من موات أو ملك (وما يوجد من الركاز) وهو ودين الجاهلية وهي  
الحالة التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام (ففيه) أي  
الركاز (الخمس) ويصرف مصرف الركاز على المشهور ومقابلته أنه يصرف الى أهل الخمس  
المذكورين في آية التي  
\* (فصل) وتجب زكاة الفطر أي الخلفة (بثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرة  
على كافر أو على الا في رقيقه وقريبه المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) حينئذ  
فتخرج زكاة الفطر عن مات بعد الغروب دون من ولد له (ووجود الفضل) وهو يسار الشخص بما  
يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم) أي يوم العيد وكذا البلية أيضا (ويزكي) الشخص (عن  
نفسه وعن تأزمه نفقته من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم  
واذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج (صاعا من قوت بلده) ان كان بلديا فان كان في البلاد اقوات  
تغلب بعضها وجب الاخراج منه ولو كان الشخص في بادية لا قوت فيها أخرج من قوت أقرب البلاد اليه  
ومن لم يوسر يصاع بل ببعضه لزمه ذلك البعض (وقدره) أي الصاع (خسة أروطال وثلاث بالعراقي)  
وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع  
\* (فصل) وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى  
انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليهم والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل  
الله وابن السبيل) الخ هو ظاهر غنى عن الشرح لا معرفة الاصناف فالفقير في الزكاة هو الذي لا مال  
له ولا كسب يقع موقعان حاجته أما فقير العرايا فهو من لا نقد يسده والمساكين من قدره على مال أو  
كسب يقع كل منهما موقعان كفايته ولا يكفيه كسب يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة والعامل  
من استعمله الامام على أخذ الصدقات ودفعها المستحقين او المؤلفة قلوبهم وهم أربعة أقسام أحدها  
مؤلفة المسلمين وهو من أسلم ونيته ضعيفة فيئان يدفع الزكاة وبقيته الاقسام في الميسوطات وفي  
الرقاب وهم المساكين كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فأي مدة فلا يبطى من سهم المساكين والغارم  
على ثلاثة أقسام أحدها من استدان ديناً للمساكين فنته بين طائفتين في قبيل لم يظهر وقاله فعمل  
دينا بسبب ذلك فيقضى دينه من سهم الغارمين غنيا كان أو فقيرا وانما يعطى الغارم عند قضاء الدين

الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذه من النار (و) الثالث (طواف القدوم) ويختص بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمعتز إذا طاف للعمرة أجزأه عن طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بمزدلفة) وعده من السنن هو ما يقتضيه كلام الرافعي لكن الذي في زيادة الروضة وشرح المذهب ان المبيت بمزدلفة واجب (و) الخامس (ركعة الطواف) بعد الفراغ منه وبصلبهما خلف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسمى بالقراءة فيها نهارا ويجهز به اليل اذا وصل لهما خاف المقام ففي الحجر والا في المسجد والا في أى موضع شاء من الحرم وغيره (و) السادس (المبيت بمكة) هذا ما صححه الرافعي لكن صحح النووي في زيادة الروضة الوجوب (و) السابع (طواف الوداع) عند ارادة الخروج من مكة لسهرا حجا كان أو لا طويلا كان السفر أو قصيرا وما ذكره المصنف من سنينه قول مرجوح لكن الاظهر وجوبه (و) يتجرد الرجل) حتما كما في شرح المذهب (عند الاحرام عن الخيط) من الثياب وعن منسوجها ومعقودها وعن غير الثياب من خف ونعل (و) يلبس ازارا وروداء أبيضين) بحددين والاقنطريين

فصل في أحكام محرمات الاحرام وهو ما يحرم بسبب الاحرام (ويحرم على المجرم عشرة أشياء) أحدها (لبس الخيط) كتميص وقباء وخف ولبس المنسوج كدروع والمعدن كلبد في جميع بدنه (و) الثاني (تغطية الرأس) أو بعضها (من الرجل) بما يعد ساترا كعمامة وطبق فان لم يعد ساترا لم يضر كوضع يده على بعض رأسه وكأنعمه في ماء واستظلاله بعمله وان مس رأسه (و) تغطية الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما يعد ساترا ويجب عليها أن تستترن وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس الا بهولها أن تسجل على وجهها ثوبا تجافي عنه بحشبة ونحوها واخفى كقوله القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر ولبس الخيط وأما الفدية فالذي عليه الجمهور انه ان ستر وجهه أو رأسه لم تجب الفدية لأشك وان سترهما وجبت (و) الثالث (ترجيل) أى تسريح الشعر) كذا عده المصنف من المحرمات لكن الذي في شرح المذهب أنه مكروه وكذا حلت الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه) أى الشعر أو نتفه أو اسرقه والمراد ازالتة أى طريق كان ولو ناسيا (و) الخامس (تقليم الاظفار) أى ازالته من يد أو رجل بتقليم أو غيره الا اذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله ازالة المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أى استعماله قصد ابعاده عنه ونحوه الطيب بخومسك وكافور في ثوبه بأن يصفقه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهره أو باطنه كما كانه الطيب ولا فرق في استعماله بين كونه رجلا أو امرأة أو خشيما كان أو لا يخرج بقصد المال أو لغت عليه الرجوع طبيا أو أكرهه على استعماله أو جعل تحريره أو نسي أنه محرم فانه لا فدية عليه فان علم تحريره وجهه الفدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البرى المأكول أو ما في أصله مأكول من وحش وطير ويحرم أيضا صيده ووضع اليد عليه والتعرض لجذئه وشعره وربشه (و) الثامن (عقد النكاح) فيصير على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم بالتحرير سواء جامع في حج أو عمره في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية (و) العاشر (المباشرة) فيعادون الفرج كلبس وقبلة (بشهوة) أما بغیر شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أى المحرمات السابقة (الفدية) وسبأى بيانها والجماع المذكور تفسد به العمرة المفردة أما التي في ضمن حج في قرآن فهي تابعة له صحة وفسادا وأما الجماع فيفسد الحج قبل التحلل الاول بعد الوقوف أو قبله أما بعد التحلل الاول فلا يفسد (الا عقد النكاح فانه لا يفسد ولا يفسده الا الوطء في الفرج) بخلاف المباشرة في غير الفرج فانه لا يفسده (ولا يخرج) المحرم (منه بالفساد) بل يجب عليه المضى في فاسده وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أى التمسك من حج أو عمره بأن يأتي ببغية أمهاله (ومن) أى والحاج الذي (قلته الوقوف بعرفة) بعد أو غيره (تحلل) حقا (بمحل عمرة) فبأنى

وطواف القدوم والمبيت بمزدلفة وركعتا الطواف والمبيت بمكة وطواف الوداع ويتجرد الرجل عند الاحرام عن الخيط ولبس ازارا وروداء أبيضين (فصل) ويحرم على المجرم عشرة أشياء لبس الخيط وتغطية الرأس من الرجل والوجه من المرأة وترجيل الشعر وحلقه وتقليم الاظفار والطيب وقتل الصيد وعقد النكاح والوطء والمباشرة بشهوة وفي جميع ذلك الفدية الا عقد النكاح فانه لا يعقد ولا يفسده الا الوطء في الفرج ولا يخرج منه بالفساد ومن فاته الوقوف بعرفة تحلل بعمل عمرة

يوم الشان وله صيام يوم الشان أيضا عن قضاء ونذرو يوم الشان هو يوم الثلاثين من شعبان اذا لم ير الهلال ليأتها مع الصبح وتحدث الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته صيدان أو عييد أو فقه (ومن وطئ في نهار رمضان) حال كونه (حامدا في الفرج) وهو مكلف بالصوم ونوى من الليل وهو أو شتم هذا الوطء لأجل الصوم (فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض النسخ سليمة من العيوب المضرة بالعمل والنكسب (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع) صومهما (فاطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (لكل مسكين مد) أي مما يجزي في صدقة الفطر فان عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك على خصلة من خصال الكفارة فعلاها (ومن مات وعليه صيام) فانت (من رمضان) بعذر كمن أظرفه لمرض ولم يتمكن من قضاؤه كان استقرمضه حتى مات فلا ثم عليه في هذا القانت ولا تدارك بالقدي وان فات بغير هذر ومات قبل التمكن من قضاؤه (أطعم عنه) أي أخرج الولي عن الميت من تركته (لكل يوم) فأت (مد) طعام وهو رطل وثلث بالبعدادى وهو بالكيل نصف قدح مصرى وما ذكره المصنف هو القول الجديد والتقديم لآية من الاطعام بل يجوز للولي أيضا ان يصوم عنه بل يسن له ذلك كما في شرح المهذب وصوب في الروضة الجزم بالقديم (والشيخ) والجوز والمرضى الذي لا يرجى برؤه (ان عجز) كل منهم (عن الصوم) يفطروا يطعم عن كل يوم (مد) ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان ويجوز بعده فخر كل يوم (والحامل والمرضعان خافتا على أنفسهما) ضررا يلحقهما بالصوم كضرر المريض (أفطرا) وجب (عليهما القضاء) ولا فطار (والكفارة) أيضا والكفارة أن يخرج (عن كل يوم مد) وهو كما سبق رطل وثلث بالعراقي ويعبر عنه بالبعدادى (والمريض والمسافر سفرًا طويلا) مباحا ان تضر بالصوم (يفطران ويقضيان) وللمريض ان كان مرضه مطبقا ترك النية من الليل وان لم يكن مطبقا كالألو كان يحرم وقتا دون وقت وكان وقت الشروع في الصوم محمولا فله ترك النية والافعليه النية لئلا فان عادت الحى واحتاج للفطر أظروا وسكت المصنف عن صوم التطوع وهو مذكور في المطولات ومنه صوم عرفة وعاشوراء وناسوا وأيام البيض وستة من شوال

**فصل في أحكام الاعتكاف** وهو لغة الإقامة على الشيء من خير أو شر وشرعا إقامة عبيد بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل منه في غيره لاجل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعي رضى الله عنه منحصرة في العشر الاخير من رمضان فكل ليلة منهن محتملة لها لكن يابى الوتر أربعا وأربعى يابى الوتر ليلة الحادى أو الثالث والعشرين (وله) أي للاعتكاف (شرطان) أحدهما (النية) ويشوب في الاعتكاف المندور الفرضية (و) الثاني (اللبث في المسجد) ولا يكفي في اللبث قدر الطمأ نية بل الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك اللبث عكوا فاشترط المعتكف اسلام وعقل ونفاة عن حيض ونفاة وجنابة فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وجنب ولو اراد المعتكف أو مسكرا بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من الاعتكاف المندور والحاجة الانسان) من قول وفائط وما في معناهما كفضل جنابة (أو عذر من حيض) أو نفاس فخرج المرأة من المسجد لاجلها (أو) عذر من (مرض لا يمكن المقام معه) في المسجد بأن كان يحتاج لفرش وخادم وطبيب أو يخاف تلويث المسجد كاسهال وادار بول وخرج يقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف كحمى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها (ويطل) الاعتكاف (بالوطء) مختارا اذا كرا الاعتكاف عالما بالتحريم وأما ما بشره المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه ان أنزل والا فلا

كتاب أحكام الحج

ومن وطئ في نهار رمضان حامدا في الفرج فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد ومن مات وعليه صيام من رمضان أطعم عنه لكل يوم مد والشيخ اذا عجز عن الصوم يفطر ويطعم عن كل يوم مد والحامل والمرضعان خافتا على أنفسهما أفطرا وعليهما القضاء وان خافتا على أولادهما أفطرا وعليهما القضاء والكفارة عن كل يوم مد وهو رطل وثلث بالعراقي والمريض والمسافر سفرًا طويلا يفطران ويقضيان (فصل) والاعتكاف سنة مستحبة وله شرطان النية واللبث في المسجد ولا يخرج من الاعتكاف المندور الحاجة الانسان أو عذر من حيض أو مرض لا يمكن المقام معه ويطلب بالوطء

\*(كتاب الحج)\*

والى من يوجد منه - ولا يقتصر على أقل من ثلاثة من كل صنف الا العامل وخمسة لا يجوز دفعها اليهم الغنى بما لا يكسب والعبد وبنوهاتهم وبنو المطلب والكافر ومن تلزم المزرعة نفقته لا يدفعها اليهم باسم الفقراء والمساكين

(كتاب الصيام)

وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم وفرائض الصوم أربعة أشياء النية والامساك عن الاكل والشرب والجماع والعمد التي والذى يفطر به الصائم عشرة أشياء ما وصل عمدا الى الجسوف أو الرأس والحفنة في أحد السيلين والتي وعمدا والوطء همدا في الفرج والاززال عن مباشرة والحيض والنفاس والجنون والردة ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء تجبيل الفطر وتأخير السحور وترك المسهر من الكلام ويحرم صيام خمسة أيام العبدان وأيام التشريق الثلاثة ويكره صوم يوم الاثنين الآن

يوافق عادة

عليه فان أداه من ماله أو دفعه ابتداء لم يعط من هم الغارمين وبقية أقسام الغارمين في المبسوطات وأما سبيل الله فهم الغزاة الذين لا سهم لهم في ديوان المرنزقة بل هم متطوعون بالجهاد وأما ابن السبيل فهو من ينشئ سفره من بلد الى مكان أو يكون محتاراً ببلدها ويشتريه الحاجة وعدم المعصية وقوله (والى من يوجد منه) أى الاصناف فيه إشارة الى انه اذا فقد بعض الاصناف ووجد البعض أنصرف لمن وجد فان فقدوا كلهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر) في إعطاء الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الاصناف الثمانية (الا العامل) فانه يجوز أن يكون واحداً ان حصلت به الكفاية واذا صرف لاثنتين من كل صنف غرم للثالث أقل معقول وقيل يفرم له الثالث (وخمسة لا يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم الغنى بما لا يكسب والعبد وبنوهاتهم وبنو المطلب) سواء منعوا حقهم من خمس الخمس أم لا وكذا اعتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم أخذ صدقة التطوع على المشهور (والكافر) وفي بعض النسخ ولا يصح للكافر (ومن تلزم المزرعة نفقته لا يدفعها) أى الزكاة (اليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة أو غارمين مثلاً

(كتاب أحكام الصيام)

وهو الصوم مصدر وان معناها لغة الامساك وشراها امساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسأل عاقل طاهر من حبس ونفاس (وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفي بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على أحد ذلك (وفرائض الصوم أربعة أشياء) أحدها (النية) بالقلب فان كان الصوم فرضاً كرمضان أو نذراً فلا بد من إيقاع النية به لا يجب التعميد في صوم الفرض كرمضان وأكل نية صومه أن يقول الشخص نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (و) الثاني (الامساك عن الاكل والشرب) وان قل المأكول والمشروب عند التعمد فان أكل ناسياً أو جاهلاً لم يفطران كان قريب عهد بالاسلام أو ناسياً بعد اذن العلم والافطر (و) الثالث (الجماع) عامداً أو مأماً بالجماع ناسياً فكلاً كل ناسياً (و) الرابع (تعمد النية) فلو غلبه التي لم يبطل صومه (والذى يفطر به الصائم عشرة أشياء) أحدها ونائيه (ما وصل عمدا الى الجوف) المنقض (أو) غير المنقض كالوصول من مأومة الى (الرأس) والمراد امساك الصائم عن وصول عين الى ما يسمى جوفاً (و) الثالث (الحفنة في أحد السيلين) وهي دواء يحقن به المريض في قبل أو در المعبر عنهما في المتن بالسيلين (و) الرابع (التي وعمدا) فان لم يتعمد لم يبطل صومه كما سبق (و) الخامس (الوطء همدا في الفرج) فلا يفطر الصائم بالجماع ناسياً كما سبق (و) السادس (الاززال) وهو خروج المنى (عن مباشرة) بالجماع محرماً كان خراجاً بيده أو غير محرماً كان خراجاً بيد زوجته أو جاريته واحترز بمباشرة عن خروج المنى بالاحتلام فلا فطر به جرماً (و) السابع الى آخر العشرة (الحيض والنفاس والجنون والردة) فحتى طرأ شيء منها في أثناء الصوم أبطله (ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء) أحدها (تجبيل الفطر) ان تحقق غروب الشمس فان شك فلا يجعل الفطر ويسن أن يفطر على غروب الاقمار (و) الثاني (تأخير السحور) ما لم يقع في شك فلا يؤخر ويحصل السحور بقليل الاكل والشرب (و) الثالث (ترك الهجر) أى الفحش (من الكلام) الفاحش فيصون الصائم لسانه عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم وإن شتمه أحد فليقل مرتين أو ثلاثاً فان صام ما يلبسه كقال النوى في الاذكار أو قبله كانه لم يرافقه عن الاثم واقتصر عليه (ويحرم صيام خمسة أيام العبدان) أى صوم يوم عيد الفطر وعيد الاضحى (وأيام التشريق) وهي (الثلاثة) التي بعد يوم النحر (ويكره) فحرم بها (صوم يوم الشك) بالاسبب يقتضى صومه وأشار المصنف لبعض صور هذا السبب بقوله (الا أن يوافق عادة) في نطقه كن عادة صيام يوم وافطر يوم فوافق صومه

بطواف وسعى ان لم يكن - هي بعد طواف القدوم (وعليه) أى الذى فاته الوقوف (القضاء) فوراً  
فرضاً كان نسكه أو نفلاً وانما يجب القضاء فى فوات لم ينشأ من حصر فإن أحصر شخص وكان له طريق  
غير التى وقع الحصر فيها زمه - سلوكها وان علم القوات فان مات لم يقض عنه فى الاصح (و) عليه  
مع القضاء (الهدى) ويوجد فى بعض النسخ زيادة وهي (ومن ترك ركناً مما يتوقف عليه الحج) لم  
يحصل من احرامه حتى يأتي به) ولا يجبر ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً) من واجبات الحج (لزمه  
الدم) وسبأنى بيان الدم (ومن ترك سنة) من سنن الحج (لم يلزمه بتركها شيئ) وظهر من كلام المتن  
الفرق بين الركن والواجب والسنة  
فصل في أنواع الدماء الواجبة فى الاحرام بترك واجب أو فعل حرام (والدماء الواجبة فى  
الاحرام خمسة أشياء: أحدها الدم الواجب بترك نكاح أى ترك ما موبه بترك الاحرام من الميقات  
(وهو) أى هذا الدم (على الترتيب) فيجب أولاً بترك المأمر به (شاة) تجزئ فى الاضحية  
(فان لم يجز) ها أصلاً أو وجدها بزيادة على ثمن مثلها (فصيام عشرة أيام ثلاثة فى الحج) نسن  
قبل يوم عرفه فصوم سادس ذى الحجة وسابعه وثامنه (و) صيام - سبعة اذ رجع الى أهله  
ووطنه ولا يجوز صومها فى أثناء الطريق فان أراد الاقامة بمكة صامها كفى بالحرر ولو لم يصم الثلاثة  
فى الحج ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام ومدة امكان السير  
الى الوطن وما ذكره المصنف من كون الدم المذكور دم ترتيب موافق لما فى الروضة وأصلها  
وشرح المذهب لكن الذى فى المنهاج تبعاً للحرر أنه دم ترتيب ونه - بل فيجب أولاً شاة فان عجز عنها  
اشترى ب قيمته طعاماً وتصدق به فان عجز صام عن كل مديوما (والثانى الدم الواجب بالخلق والترفة  
كالطيب والدهن والخلق اما لجميع الرأس أو لثلاث شعرات (وهو) أى هذا الدم (على التغيير)  
فيجب اما (شاة) تجزئ فى الاضحية (أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع على ستة  
مساكين) أو فقراً لكل من - نصف صاع من طعام تجزئ فى الفطرة (والثالث الدم الواجب  
بالاحصار فيقتل) الحرم بنية الفصل بأن يقصد الخروج من نسكه بالاحصار (ويم - دى) أى يذبح  
(شاة) حيث أحصر ويحلق رأسه بعد الذبح (والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أى هذا الدم  
(على التغيير) بين ثلاثة أمور (ان كان الصيد مما له مثل) والمراد بقتل الصيد ما يقاربه فى  
الصورة وذكر المصنف الاول من هذه الثلاثة فى قوله (أخرج المثل من النعم) أى يذبح المثل  
من النعم وتصديق به على مساكين الحرم وفقرائه فيجب فى قتل النعامة بدنة وفى بقر الوحش  
وحمار بقرة وفى الغزال عنز بقيمة صور الذى له مثل من النعم مذكورة فى المطولات وذكر الثانى  
فى قوله (أو قومه) أى المثل بدراهم بقيمة مكة يوم الاخراج (واشترى ب قيمته طعاماً) يجزئ فى الفطرة  
(وتصدق به) على مساكين الحرم وفقرائه وذكر المصنف الثالث فى قوله (أو صام عن كل مديوما)  
وان بقى أقل من مد صام عنه يوماً (وان كان الصيد مما لا مثل له) فيغير بين أمرين ذكرهما  
المصنف فى قوله (أخرج ب قيمته طعاماً) وتصدق به (أو صام عن كل مديوما) وان بقى أقل من مد صام  
عنه يوماً (والخامس الدم الواجب بالوطء) من عاقل عامد عالم بالتعريم - سواء جامع فى قبل أو دبر كما  
سبق (وهو) أى هذا الدم الواجب (على الترتيب) فيجب به أولاً (بدنة) وتطلق على الذكرو الانثى  
من الابل (فان لم يجزها فبقرة فان لم يجزها ف سبع من الغنم فان لم يجزها قوم البدنة) بدراهم - بسعر  
مكة وقت الوجوب (واشترى ب قيمتها طعاماً وتصدق به) على مساكين الحرم وفقرائه ولا تقدر  
فى الذى يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه (فان لم يجز) طعاماً (صام عن كل مديوما) واعلم  
أن الهدى على قسمين أحدهما كان عن احصار وهذا لا يجب بعشه الى الحرم بل يذبح فى موضع  
الاحصار والثانى الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر

وعليه القضاء والهدى  
ومن ترك ركناً لم يحصل من  
احرامه حتى يأتي به ومن  
ترك واجباً لزمه الدم ومن  
ترك سنة لم يلزمه بتركها شيئ  
(فصل) والدماء الواجبة  
فى الاحرام خمسة أشياء  
أحدها الدم الواجب بترك  
نكاح وهو على الترتيب  
شاة فان لم يجز فصيام  
عشرة أيام ثلاثة فى الحج  
وسبعة اذ رجع الى أهله  
والثانى الدم الواجب بالخلق  
والترفة وهو على التغيير  
شاة أو صوم ثلاثة أيام أو  
التصدق بثلاثة أصع على  
ستة مساكين والثالث  
الدم الواجب بالاحصار  
فيقتل ويم - دى شاة والرابع  
الدم الواجب بقتل الصيد  
وهو على التغيير - ان كان  
الصيد مما له مثل أخرج  
المثل من النعم أو قومه  
واشترى ب قيمته طعاماً  
وتصدق به أو صام عن كل  
مديوما وان كان الصيد مما  
لا مثل له أخرج ب قيمته  
طعاماً أو صام عن كل مد  
يوماً والخامس الدم الواجب  
بالوطء وهو على الترتيب  
بدنة فان لم يجزها فبقرة  
فان لم يجزها ف سبع من  
الغنم فان لم يجزها قوم  
البدنة واشترى ب قيمتها  
طعاماً وتصدق به فان لم يجز  
صام عن كل مديوما

المصنف هذا في قوله (ولا يجوز نه الهدى ولا الاطعام الابا الحرم) وأقل ما يجزئ أن يدفع الهدى الى ثلاثة مساكين أو فقراء (ويجوز نه أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل ولو أحرمت ثم جن فقتل صيد لم يضمنه في الاطهر (ولا) يجوز (قطع شجره) أى الحرم وتضمن الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة بشاة كل منهما بصفة الاضحية ولا يجوز أيضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنبه الناس بل ينبت بنفسه أما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لقلعه (والحمل) يضم الميم أى الحلال (والحرم في ذلك) الحكم السابق (سواء) ولما دفع المصنف من معاملة الخالق وهى العبادات أخذ في معاملة الخلق فقال

﴿كتاب (أحكام) البيوع وغيرها من المعاملات﴾

﴿قراض ومركبة والبيوع جمع بيع والبيع لغة مقابلة شئ بشئ فدخل ما ليس بمال كحرم وأما شرعا فأحسن ما قبل في تعريفه أنه غلبك عين مالبسة بمعاوضة بأذن شرعى أو غلبك منفعة بمباحة على التأييد بشئ مالى تخرج بمعاوضة القرض وبأذن شرعى الربا ودخل في منفعة غلبك حق البناء وخرج بشئ الاجرة في الاجارة فانها لا تسمى غنا (البيوع ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أى حاضرة (بخائر) اذا وجدت الشروط من كون المبيع طاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه للعاقدة عليه ولاية ولا بد في البيع من إيجاب وقبول فالأول كقول البائع أو القائم مقامه بعثت وما كنت بكذا والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه اشتريت وعكست ونحوهما (و) الثاني من الأشياء (بيع شئ موصوف في الذمة) ويسمى هذا بالسلم (بخائر اذا وجدت) فيه (الصفة على ما وصف به) من صفات السلم الآتية في فصل السلم (و) الثالث (بيع عين خائبة لم تشهد) للمتعاقدين (فلا يجوز) بيعها والمراد بالخوارق في هذه الثلاثة الصحة وقد يشترط في قوله لم تشهد بانها ان شوهت ثم غابت عند العقد أنه يجوز ولكن محل هذا في عين لا تغير غالبا في المدة المتخللة بين الرؤية والشراء (ويصح بيع كل طاهر منتفع به مملوك) وصرح المصنف بفهم هذه الأشياء في قوله (ولا يصح بيع عين نجسة) ولا متنجسة كحرم ودهن متنجس ونحوهما مما لا يمكن نظيره (ولا) بيع (مالا منتفعا فيه) كعقرب وغل وسبع لا ينفع

﴿فصل في الربا﴾ بالف مقصورة لغة الزيادة وشرعا مقابلة عوض باختراجه حول التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في العوضين أو أحدهما (والربا) حرام وانما يكون (في الذهب والفضة و) (في) (المطعمات) وهى ما يقصد به غالبا للطعم اقتبانا وتفكها أو نداء أو لا يجزئ الربا في غير ذلك (ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة كذلك) أى بالفضة مضروبا بين كائنا أو غير مضروبا بين (الامتثال) أى مثلا بمثل فلا يصح بيع شئ من ذلك متفاضلا وقوله (نقدا) أى حاليا لا يسد فلو بيع شئ من ذلك مؤجلا لم يصح (ولا) يصح (بيع ما ابتاعه) الشخص (حتى يقبضه) سواء باعه للبائع أو غيره (ولا) يجوز (بيع اللحم بالحيوان) سواء كان من جنسه كبيع لحم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من ما كول كبيع لحم بقرة بشاة (ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلا) لكن (نقدا) أى حالا مقبوضا قبل التفرق (وكذلك المطعمات لا يجوز بيع الجنس منها بمثلها الا متفاضلا نقدا) أى حالا مقبوضا قبل التفرق (ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلا) لكن (نقدا) أى حالا مقبوضا قبل التفرق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل أو بعد قبض بعضه فقبضه فولا تفرق الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع عبد من عبده أو طير في الهواء

﴿فصل في أحكام الخيار (المتبايعان بالخيار) بين امضاء البيوع وقبضه أى ثبت لهما خيار المجلس في أنواع البيوع كالسلم (مالم يتفرقا) أى مدة عدم تفرقهما عرفا أى ينقطع خيار المجلس اما بتفرق المتبايعين بدنهما عن مجلس العقد أو بان يختارا المتبايعان لزوم العقد فلو اختارا أحدهما لزوم العقد

ولا يجوز نه الهدى ولا الاطعام الابا الحرم ويجزئ نه أن يصوم حيث شاء ولا يجوز قتل صيد الحرم ولا قطع شجره والمحل والمهرم في ذلك سواء

﴿كتاب البيوع وغيرها من المعاملات﴾

البيع ثلاثة أشياء بيع عين مشاهدة بخائر وبيع شئ موصوف في الذمة بخائر اذا وجدت الصفة على ما وصف به وبيع عين خائبة لم تشهد فلا يجوز ويصح بيع كل طاهر منتفع به مملوك ولا يصح بيع عين نجسة ولا مالا منتفعا فيه

﴿فصل في الربا في الذهب والفضة والمطعمات ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك الا متفاضلا نقدا ولا يصح

ما ابتاعه حتى يقبضه ولا يصح بيع اللحم بالحيوان ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلا نقدا وكذلك المطعمات لا يجوز بيع الجنس منها بمثلها الا متفاضلا نقدا ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلا نقدا

ولا يجوز بيع الغرر ﴿فصل في الخيار (المتبايعان بالخيار) بين امضاء البيوع وقبضه أى ثبت لهما خيار المجلس في أنواع البيوع كالسلم (مالم يتفرقا) أى مدة عدم تفرقهما عرفا أى ينقطع خيار المجلس اما بتفرق المتبايعين بدنهما عن مجلس العقد أو بان يختارا المتبايعان لزوم العقد فلو اختارا أحدهما لزوم العقد



وهو لغة القصد وشرفا قصد البيت الحرام للنفسك (وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع خصال (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية) فلا يجب الحج على المتعصب بحد ذلك (ووجود الزاد) وأوعيته ان احتاج اليها وقد لا يحتاج اليها كمن حضر من مكة ويشترط أيضا وجود الماء في المواضع المتعادج للماء منها بمن المشل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح له بشراء أو استئجار هذا اذا كان الشخص بينه وبين مكة من حلتان فأكثر سواء قدر على المشي أم لا فان كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوی على المشي لزمه الحج بالراحلة ويشترط كون ماذ كرفاضة لا من دينه وعن مؤنة من عليه مؤنتهم مدة ذهابه وايابيه وفاضلا أيضا عن مسكنه اللاتق به وعن عبد يليق به (وتخلية الطريق) والمراد بالتخلية هنا أمن الطريق ظنا بحسب ما ياتق به بكل مكان فلولم يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان المسير) ثابت في بعض النسخ والمراد به اذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود الى الحج فان أمكن الا انه يحتاج لقطع مرحلتين في بعض الايام يلزمه الحج المأمور (وأركان الحج أربعة) أحدها (الاحرام مع النية) أي بنية الدخول في الحج (و) الثاني (الوقوف بعرفة) والمراد حضور الهرم بالحج لحظة بعد ذوال الشهر يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون الوقوف أهلا للعبادة لا مغمى عليه ويستمر وقت الوقوف الى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة (و) الثالث (الطواف بالبيت) سبع طوافات جاعلا في طوافه البيت عن يساره مبتدئا بالجحر الاسود محاذياله في مروه بجميع بدنه فلو بدأ بغير الجحلم يحسبه (و) الرابع (السعي بين الصفا والمروة) سبع مرات وشروطه أن يبدأ في أول مرة بالصفا ويحتم بالمروة ويحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة وهو دونه منها اليه مرة أخرى والصفا بالقصر طرف جبل أبي قبيس والمروة بفتح الميم علم على موضع المعروف بمكة وبقي من أركان الحج الحلق أو التقصير ان جعلنا كلاهما مناسكا وهو المشهور فان قلنا ان كلاهما استباحة محظورة فليس من الاركان ويجب تقديم الاحرام على كل الاركان السابقة (وأركان العمرة ثلاثة) كافي في بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (الاحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين) وهو الرابع كما سبق قريبا والافلا يكون من أركان العمرة (وواجبات الحج غير الاركان ثلاثة أشياء) أحدها (الاحرام من الميقات) الصادق بالزمان والمكان فالزمان بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ربيع الأول من ذي الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت للاحرامها والميقات المكان الذي للحج في حق المقيم بمكة نفس مكة مجكا كان أو أفاقيا وأما غير المقيم بمكة فميقات المتوجه من المدينة الشريفة ذوالحليفة والمتوجه من الشام ومصر والمغرب والحفصة والمتوجه من تهامة اليمن يالم والمتوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن قرن والمتوجه من المشرق ذات عرق (و) الثاني من واجبات الحج (رى الجمار الثلاث) يبدأ بالكبرى ثم الوسطى ثم جرة العقبة ويرى كل جرة بسبع حصيات واحدة بعد واحدة ولوروى حصتين دفعة واحدة حبس واحدة ولوروى حصاة واحدة بسبع مرات كفي ويشترط كون المرمى به حجرا فلا يكتفي غيره كالألوان وحصى (و) الثالث (الحلق) أو التقصير أو الأفضل للرجل الحلق وللمرأة التقصير وأقل الحلق ازالة ثلاث شعرات من الرأس حلقا أو تقصيرا أو نتقا أو احرقا أو قصا ومن لا شعر برأسه يسن له امر أو الموسى عليه ولا يقوم شعر غير الرأس من اللحية وغيرهما مقام شعر الرأس (وسن الحج سبع) أحدها (الافراد وهو تقديم الحج على العمرة) بأن يحرم أولا بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج من مكة الى أدنى الحل فيصوم بالعمرة ويأتي بعلمها ولو عكس لم يكن مفردا (و) الثاني (التلبية) ويسن الاكثار منها في دوام الاحرام ويرفع الرجل صوته بها ولفظه يا أيها الله ليبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل

وشرائط وجوب الحج سبعة  
أشياء الاسلام والبلوغ  
والعقل والحرية ووجود  
الزاد والراحلة وتخلية  
الطريق وامكان المسير  
وأركان الحج أربعة  
الاحرام مع النية والوقوف  
بعرفة والطواف بالبيت  
والسعي بين الصفا والمروة  
وأركان العمرة ثلاثة  
الاحرام والطواف والسعي  
والحلق أو التقصير في أحد  
القولين وواجبات الحج غير  
الاركان ثلاثة أشياء  
الاحرام من الميقات ورمى  
الجار الثلاث والحلق وسن  
الحج سبعة الافراد وهو  
تقديم الحج على العمرة  
والتلبية

وان كان مؤجلا ذكر  
وقت محله وان يكون  
موجودا عند الاستحقاق  
في الغالب وأي ذكر  
موضع قبضه وأن يكون  
الثمن معلوما وأن يتقاضا  
قبل التفريق وأن يكون  
عقد السلم ناجزا لا يدخله  
خيار الشرط

﴿فصل في وكل ما جاز بيعه  
جاز رهنه في الدينون اذا  
استقر بثمنها في الذمة  
وللراهن الرجوع فيه مالم  
يقبضه ولا يضمنه المرتهن  
الا بالتعدي واذا قضى  
بعض الحق لم يخرج شيء  
من الرهن حتى يقضى  
جميعه

﴿فصل في والجور على ستة  
الصبي والمجنون والسفيه  
المبذر لماله والمفلس الذي  
ارتكبته الدينون والمريض  
فما زاد على الثلث والعبد  
الذي لم يؤذن له في التجارة  
وتصرف الصبي والمجنون  
والسفيه غير صحيح وتصرف  
المفلس يصح في ذمته  
دون أعيان ماله وتصرف  
المريض فيما زاد على  
الثلث موقوف على اجازة  
الورثة من بعده وتصرف  
العبد يكون في ذمته يتبع  
به بعد عتقه

مذكور في قول المصنف (وان كان) السلم (مؤجلا ذكر) العاقد (وقت محله) أي الاجل كشهري  
كذا قالوا أجل السلم بقدم زيد مثلا لم يصح (و) الرابع (أن يكون) السلم فيه (موجودا عند  
الاستحقاق في الغالب) أي استحقاق تسليم المسلم فيه فلو أسلم فيما لا يوجد عند المحل كطبق في  
الشتاء لم يصح (و) الخامس (أن يذ كر موضع قبضه) أي محل التسليم ان كان الموضع لا يصلح له  
أو صلح له ولكن لحمله الى موضع التسليم مؤنة (و) السادس (أن يكون الثمن معلوما) بالقدر أو بالرؤية  
له (و) السابع (أن يتقاضا) أي المسلم والمسلم اليه في مجلس العقد (قبل التفريق) فلو تفرقا قبل قبض  
رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه ففيه خلاف تقر بيق الصفقة والمعتبر القبض الحقيقي  
فلو أحال المسلم رأس مال السلم وقبضه المحتال وهو المسلم اليه من المال عليه في المجلس لم يكف  
(و) الثامن (أن يكون عقد السلم ناجزا لا يدخله خيار الشرط) بخلاف خيار المجلس فانه يدخله

﴿فصل في أحكام الرهن وهو واغاة الثبوت وشرا جعل عين ماله وثيقة يدين يستوفى منها عند  
تعدن الوفاء ولا يصح الرهن الا بإيجاب وقبول ومشرط كل من الراهن والمرتهن أن يكون مطابقا  
التصرف وذكر المصنف ضابط المرهون في قوله (وكل ما جاز بيعه جاز رهنه في الدينون اذا استقر  
ثبوتها في الذمة) واحترز المصنف بالدينون عن الاعيان فلا يصح الرهن عليها كبيع من مقصوبة  
ومستغارة ونحوهما من الاعيان المضمونة واحترز باستقراء الدينون قبل استقرارها كدين السلم  
ومن الثمن مدة الخيار (وللراهن الرجوع فيه مالم يقبضه) أي المرتهن فان قبض الدين المرهونة بمن  
يصح اقتباسه لزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه والرهن وضعه على الامانة (و) حيث لا  
لا يضمنه المرتهن الا بالتعدي) فيه ولا سقط بقلقه شيء من الدين ولو ادعى ثلثه ولم يذ كر سببا تلغفه  
صدق بيمينه فان ذكر سببا ظاهر لم يقبل الا بيمينه ولو ادعى المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل  
الا بيمينه (واذا قضى) المرتهن (بعض الحق) الذي على الراهن (لم يخرج) أي لم ينقل (شيء من الرهن  
حتى يقضى جميعه) أي الحق الذي على الراهن

﴿فصل في بجور السفيه والمفلس (والجور) لغة المنع ومشرع يمنع التصرف في المال بخلاف التصرف  
في غيره كالطلاق فينفذ من السفيه وجعل المصنف الجور (على ستة) من الامتناع (الصبي  
والمجنون والسفيه) وفسره المصنف بقوله (المبذر لماله) أي يصرفه في غير مصارفه (والمفلس) وهو  
لغة من صار ماله فلوسا ثم كنى به عن قلة المال أو عتده ومشرع الشخص (الذي ارتكبته الدينون)  
ولا يبق ماله بدينة أو دينونه (والمريض) المخوف عليه من مرضه والجور عليه (فما زاد على الثلث) وهو  
ثلث التركة لأجل حق الورثة هـ اذا لم يكن على المريض دين فان كان عليه دين يستغرق ركنه هجر  
عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده  
وسكت المصنف عن أشياء من الجور مذكورة في المطولات منها الجور على المرتد لحق المسلمين ومنها  
الجور على الراهن لحق المرتهن (وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع  
ولا شراء ولا هبة ولا غيرهما من التصرفات وأما السفيه فيصحب نكاحه باذن وليه (وتصرف المفلس  
يصح في ذمته) فلو باع سلعا طعما أو غيره أو اشترى كلاما بمن في ذمته صح (دون) تصرفه في  
(أعيان ماله) فلا يصح تصرفه في نكاح مثلا أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المفلسة فان اختلفت  
على دين لم يصح أو دين في ذمته أصح (وتصرف المريض فيما زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة)  
فان أجازوا الزائد على الثلث صح والا فلا واجازة الورثة وردهم حال المرض لا يعتبران وانما اعتبر  
ذلك (من بعده) أي من بعد موت المريض واذا أجاز الوارث ثم قال انما أجزت لظني أن المال قليل  
وقد بان خلافة صدق بيمينه (وتصرف العبد) الذي لم يؤذن له في التجارة (بكونه في ذمته) ومعنى كونه  
في ذمته أنه (يتبع به بعد عتقه) اذا هتق وان أذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك الاذن

ولم يخرأ الاخر فورا سطة حقه من الخيار وبنى الحق للاخر (ولهما) أى المتبايعين وكذا الاحد هما اذا وافقه الاخر (أن يشترط الخيار) في أنواع البيع (الى ثلاثة أيام) وتحسب من العقد لامن التفرق فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشتربة بطل العقد (واذا وجد بالمبيع عيب) موجود قبل القبض تنقص به القيمة أو العين نقصا بقوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وابقه (فلا يشتري رده) أى المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة) المنفردة عن الشجرة (مطلقا) أى عن شرط القطع (الا بعد بدو) أى ظهور (صلاحها) وهو فيما يتلون انتهاء حالها الى ما يقصد عدمها غالبا كخلاوة قصب وجوهره رمان ولين تين وفيما يتلون بان يأخذ في حجرة أو سواد أو صفرة كالغالب والاجاص والبلح أما قبل بدو الصلاح فلا يصح بيعها مطلقا لامن صاحب الشجرة ولا من غيره الا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الأخضر في الأرض الا بشرط قطعها أو قلعه فان بيع الزرع مع الأرض أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمرا أو زرا لم يبد صلاحه لزمه سقيه قدر ما تنمو به الثمرة وتسلم عن التلف سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل (ولا) يجوز (بيع ما فيه الرابح منه وطبا) بسكون الطاء المهمة وأشار بذلك الى أنه يعتبر في بيع الرويات حالة الكمال فلا يصح مثلا بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف مما سبق قوله (الا اللبن) أى فانه يجوز بيع بعضه ببعض قبل تحميمه وأطلق المصنف اللبن فشمّل الحليب والرائب والحقيض والحامض والمغيار في اللبن الكيل حتى يصح بيع الرائب بالحليب كبلان وتفاوت وزنا

(فصل) في أحكام السلم وهو السلف لغة بمعنى واحد وشرا يبيع شئ موصوف في الذمة ولا يصح الا بايجاب وقبول (ويصح السلم حالا ومؤجلا) فان أطلق السلم انعقد حالا في الاصح وانما يصح السلم (فيما) أى في شئ (تسكامل فيه خمس شرائط) أحدها (أن يكون) المسلم فيه (مضبوطا بالصفة) التي يختلف بها الغرض في المسلم فيه بحيث يتنى بالصفة الجهالة فيه ولا يكون ذكر الارصاف على وجه يؤدي لعمرة الوجود في المسلم فيه كالؤلؤ كالجارية وأختها أو ولدها (و) الثاني (أن يكون) جنسا لم يختلط به غيره) فلا يصح السلم في المختلط المقصود الاجزاء التي لا تنضب كهرسة ومججون فان انضبطت أجزاؤه صح السلم فيه كجنين والشرط الثالث مذكور في قوله (ولم تدخله النار ل حالته) أى بان دخلته لطح أو شئ فان دخلته النار للتمييز كالعسل والسمن صح السلم فيه (و) الرابع (أن لا يكون) المسلم فيه (معينا) بل دينا فلو كان معينا كسملت اللبن هذا الثوب مثلا في هذا العبد فليس بسلم قطعا ولا ينعقد أيضا به عا في الاظهر (و) الخامس (أن لا يكون) (من معين) كاسلمت السك هذا الدرهم في صاع من هذه الصبرة (ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ ويصح السلم ثمانية شرائط الاول مذكور في قول المصنف (وهو أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم في رقيق مثلا نوعه كتركي أو هندي وذكوره أو أنثى وسننه أو ثمنه أو وقده طولا أو قصرا أو ربة ولونه كأيض ويصف بياضه بسمرة أو شقرة ويذكر في الابل والبقر والغنم والخيل والبالغ والجير الذكورة والانثى والسن واللون والنوع ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والانثى والسن ان عرف ويذكر في الثوب الجنس كقطن أو كان أو حرير والنوع كقطن عراقي والطول والعرض والغلظ والدفقة والصفاقة والرقعة والنعومة والخشونة ويقاس بهذه الصور غيرها ومطلق السلم في الثوب يحتمل على الخاتم لا المقصور (و) الثاني (أن يذكرة درهما ينفى الجهالة عنه) أى أن يكون المسلم فيه معلوم القدر كبلان في مكيل ووزان في موزون وعدا في معدود وزرا في مسدود والشاثل

ولهما أن يشترط الخيار الى ثلاثة أيام واذا وجد بالمبيع عيب فلا يشتري رده ولا يجوز بيع الثمرة مطلقا الا بعد بدو صلاحها ولا يصح ما فيه الرابح منه وطبا الا اللبن

فصل في بيع السلم حاله ومؤجلا في تسكامل فيه خمس شرائط أن يكون مضبوطا بالصفة وأن يكون جنسا لم يختلط به غيره ولم تدخله النار ل حالته وأن لا يكون معينا ولا من معين ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط وهو أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف فيها الثمن وأن يذكرة درهما ينفى الجهالة عنه

\* (فصل) في الصلح وهو لغة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل به قطعها (ويصح الصلح مع الاقرار) أي اقرار المدعي عليه به (في الأموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أفضى إليها) أي الأموال من ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان) ابراء ومعامضة فالابراء أي صلحه (اقتصاره من حقه) أي ديبته (على بعضه) فاذا صالحه من الألف الذي له في ذمة شخص على جسمائه منها فكذا قال له أعطى جسمائه وأبرأتك من جسمائه (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تعليقه) أي تعليق الصلح بمعنى الابراء (على شرط) كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد صالحك (والمعامضة) أي صلحها (عذرله عن حقه الى غيره) كان ادعى عليه داراً أو شقة قصاصاً وأقر له بذلك وصالحه منها على معين كثوب فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) فكأنه في المثال المذكور باعه الدار بالتوب وحيث ثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو صالحه على بعض العين المدعاة فله منه لبعضها المتروك منها فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في بابها ويسمى هذا صلح الحطيطة ولا يصح بلفظ البيع للبعض المتروك كان يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز للانسان) المسلم (أن يشرع) يضم أوله وكسر ما قبل آخره أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضاً الجناح وهو اخراج خشب على جدار (في) هوا (طريق نافذ) ويسمى أيضاً الشارح (بحيث لا يتضرر المار به) أي الروشن بل يرفع بحيث يمر تحته المار التام الطويل منتصباً واعتبر المارودي أن يكون على رأسه الجولة الغالبة وان كان الطريق النافذ يمر فرسان وقوافل فليرفع الروشن بحيث يمر تحته الحمل على البعير مع أخشاب المنظلة الكثانة فوق الحمل أما الذي فيمنع من اشراع الروشن والسباط وان جازله المروفي الطريق النافذ (ولا يجوز) اشراع الروشن (في الدرب المشترك) الا باذن الشركاء (في الدرب والمراد بهم من نفذ باب داره منهم إلى الدرب وليس المراد بهم من لاصقه منهم جداره ولا نفوذ باب اليه وكل من الشركاء يستحق الانتفاع من باب داره إلى رأس الدرب دون ما يلي آخر الدرب (ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخيرها) أي الباب (الا باذن الشركاء) بحيث منعه ولم يجوز تأخيرها وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب بحال صح

\* (فصل) في الحوالة بفتح الحاء وحكى كسرهما وهي لغة التحول أي الانتقال وشرعاً نقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه (وسرايط الحوالة أربعة) أحدها (رضا المحيل) وهو من عليه الدين لا المحال عليه فانه لا يشترط رضاه في الاصح ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه (و) الثاني (قبول المحال) وهو مستحق الدين على المحيل (و) الثالث (ككون الحق) المحال به (مستقراً في الذمة) والتقييم بالاستقرار موافق لما قاله الرافعي لكن النووي استدل عليه في الروضة وحيثئذ فالمعتبر في دين الحوالة أن يكون لازماً أو يؤل إلى اللزوم (و) الرابع (اتفاق ما) أي الدين الذي (في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس) والقدر (والنوع والحلول والتأجيل) والعكس والتكسير (وتبرأها) أي الحوالة (ذمة المحيل) أي عن دين المحال وتبرأ أيضاً المحال عليه عن دين المحيل ول يقول حق المحال إلى ذمة المحال عليه حتى لو عذر أخذ من المحال عليه بفلس أو سحر لا دين ونحوه ما يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه مفلساً عند الحوالة وجهله المحال فلا رجوع له أيضاً على المحيل

\* (فصل) في الضمان وهو مصدرة ضمانا اذا اكفله وشرعاً التزام ما في ذمة الغير من المال وشرط الضامن أن يكون فيه أهلية التصرف (ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة اذا علم قدرها) والتقييم بالاستقرة بشكل عليه بحصة ضمان الصداق قبل الدخول فانه حفيظ غير مستقر في الذمة وله المذهب يعتبر الرافعي والنووي الا كون الدين ثابتاً لا زماً يخرج بقوله اذا علم قدرها الديون الجهولة فلا يصح ضمانها كما سيأتي (ولصاحب الحق) أي الدين (مطالبة من شاء من الضامن

\* (فصل) \* ويصح الصلح مع الاقرار في الأموال وما أفضى إليها وهو نوعان ابراء ومعامضة فالابراء اقتصاره من حقه على بعضه ولا يجوز تعليقه على شرط والمعامضة عذرله عن حقه الى غيره ويجوز عليه حكم البيع ويجوز للانسان أن يشرع روشناً في طريق نافذ بحيث لا يتضرر المار به ولا يجوز في الدرب المشترك الا باذن الشركاء ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخيرها الا باذن الشركاء

\* (فصل) \* وسرايط الحوالة أربعة رضا المحيل وقبول المحال وكون الحق مستقراً في الذمة واتفاق ما في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس والنوع والحلول والتأجيل وتبرأها ذمة المحيل

\* (فصل) \* ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة اذا علم قدرها ولصاحب الحق مطالبة من شاء من الضامن

بالفلس وان راجت رواج النقود (ولا يجوز أن يبيع) الوكيل ببيعاً مطلقاً (من نفسه) ولا من ولده الصغير ولو صرح الموكل للوكيل في البيع من الصغير كما قاله المتولى خلافاً للبغوى والاصح أنه يبيع لايه وان علا ولا يه البايع وان سفل ان لم يكن سفيهاً ولا مجنوناً فان صرح الموكل بالبيع منها صرح جزماً (ولا يقر) الوكيل (على موكله) فلو وكل شخصاً في خصوصه لم يملك الاقرار على الموكل ولا البراء من دينه ولا الصلح عنه وقوله (الاباذنه) ساقط في بعض النسخ والاصح أن التوكيل في الاقرار لا يصح

**فصل في أحكام الاقرار** وهو لغة الاثبات ومثراً اخبار بحق على المقر فخرجت الشهادة لانها اخبار بحق للغير على الغير (والمقر به ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرقة والزنا (و) الثاني (حق الآدمي) كحق القذف للشخص (حق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الاقرار به) كأن يقول من أقرب الزنا رجعت عن هذا الاقرار أو كذبت فيه ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه (و) حق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به (و) فرق بين هذا والذي قبله بان حق الله تعالى مبني على المسامحة وحق الآدمي مبني على المشاحة (وتفتقر صحة الاقرار الى ثلاثة شرائط) أحدها (البسوغ) فلا يصح اقرار العبيد ولو مرأهوا ولو اباذن وليه (و) الثاني (العقل) فلا يصح اقرار المجنون والمغص عليه وزائل العقل بما بعد زيفه فان لم يمدد خيذه كالسكران (و) الثالث (الاختيار) فلا يصح اقرار مكره بما أكره عليه (وان كان) الاقرار (بما اعتبر فيه شرط رابع وهو الرشيد) والمراد به كون المقر مطلق التصرف واحترز المصنف بحال عن الاقرار بغيره كطلاق وظهار ونحوهما فلا يشترط في المقر بذلك الرشيد بل يصح من الشخص السفيه (واذا أقر) الشخص (بجهول) كقوله لقفلان على شئ (رجع) يضم أوله (اليه) أي المقر (في بيانه) أي المجهول فيقبل تفسيره بكل ما يقول وان قل كفلس ولو فسر المجهول بما لا يقول يكن من جنسه كجبة خنفة أو ليس من جنسه لكن يحل اقتناؤه بكلمة مبهمة وكلمة معلم وزبل قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح ومتى أقر بمجهول وامتنع من بيانه بعد أن طول به حبس حتى يبين المجهول فان مات قبل البيان طول به الوارث ووقف جميع التركة (و) يصح الاستثناء في الاقرار اذا وصل به (أي وصل المقر الاستثناء بالاستثناء) شئ منه فان فصل بينهما بسكون أو كلام كثير أجنبي ضرراً ما السكون اليسير كسكنة تنفس فلا يضر ويشترط أيضاً في الاستثناء أن لا يستغرق الاستثناء شئ منه فان استغرقه فحوله يد على عشرة الا عشرة ضر (وهو) أي الاقرار (في حال الصحة والمرض سواء) حتى لو أقر شخص في صحته بدين لزيد وفي مرضه بدين لعمرو لم يقدم الاقرار الاول وحينئذ فيقسم المقر به بينهما بالسوية

**فصل في أحكام العارية** وهي بتشديد الياء في الاصح مأخوذة من عار اذا ذهب وحقيقتهما الشرعية اباحة الانتفاع من أهل التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على المتبرع وشرط المعبر عنه تبرعه وكونه مالاً كالمنفعة ما يعبه فن لا يصح تبرعه كصبي ومجنون لا تصح اعارته ومن لا يملك المنفعة كاستعير لا تصح اعارته الاباذن المعبر وذكر المصنف ضابط المعار في قوله (وكل ما يمكن الانتفاع به) منفعة مباحة (مع بقاء عينه) جازت اعارته (نخرج بمباحة آلة الله فلا تصح اعارته) وببقاء عينه اعارة الشعلة للوقود فلا تصح وقوله (اذا كانت منفعة آثارة) مخرج للمنافع التي هي أعبان كاهارة شاة للبهائم ونجربة لثمرتها ونحو ذلك فانه لا يصح فلو قال لشخص خذ هذه الشاة فقد أجبحت درها ونسلها فالاباحة محبة والشاة عارية (وتجوز العارية مطلقاً) من غير تقييد بوقت (ومقبداً بمدة) أي بوقت كاهرتك هذا الثوب شهراً وفي بعض النسخ وتجوز العارية مطلقاً ومقبدة بمدة وللمعبر الرجوع في كل منهما متى شاء (وهي) أي العارية اذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه (مضمونة على المستعير بغيرها يوم تلفها) لا بغيرها يوم قبضها ولا باقضى القيم فان تلفت باستعمال مأذون فيه

ولا يجوز أن يبيع من نفسه  
ولا يقر على موكله الاباذنه  
(فصل) والمقر به ضربان  
حق الله تعالى وحق الآدمي  
حق الله تعالى يصح الرجوع  
فيه عن الاقرار به وحق  
الآدمي لا يصح الرجوع  
فيه عن الاقرار به وتفتقر  
صحة الاقرار الى ثلاثة  
شرائط البسوغ والعقل  
والاختيار وان كان بحال  
اعتبر فيه شرط رابع وهو  
الرشيد واذا أقر بمجهول  
رجع اليه في بيانه ويصح  
الاستثناء في الاقرار اذا  
وصل به وهو في حال الصحة  
والمرض سواء

**(فصل)** \* وكل ما أمكن  
الانتفاع به مع بقاء عينه  
جازت اعارته اذا كانت  
منافعة آثارة وتجوز العارية  
مطلقاً ومقبداً بمدة وهي  
مضمونة على المستعير بغيرها  
يوم تلفها

للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه شركة أو نصيبا منه فسد القراض أو على أن الرجح يثبتنا  
صح ويكون الرجح نصفين (و) الرابع (أن لا يقدر) القراض (بعدة) معلومة كقوله قارضتك سنة  
وأن لا يعلق بشرط كقوله إذا جازأ من الشهر قارضتك والقراض أمانة (و) حينئذ (لا ضمان على  
العامل) في مال القراض (الابعدوان) وفي بعض النسخ بالعدد وان (وإذا حصل) في مال القراض  
(رجح وخسران جبر الخسران بالرجح) واعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين فليس كل من المالك  
والعامل فسخه

**فصل** في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشرعا دفع الشخص نخلا أو شجر عنب لمن  
يتعهده بسقي وتربية على أن له قدرام معلوما من ثمره (والمساقاة جائزة على) شيتين فقط (النخل  
والكرم) فلا تجوز المساقاة على غيرهما كتين ومشمش وتصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه  
والبسبي ويجنون بالولاية عليهم ما عند المصلحة وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا أو سلمته إليك  
لتعهده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (ولها) أي للمساقاة (شرطان) أحدهما (أن يقدر) ها  
المالك (بعدة معلومة) كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح (و) الثاني (أن يعين)  
المالك (للعامل جزأ معلوما من الثمرة) كنصفها أو ثلثها أو أقل قال المالك للعامل على أن مافتح الله به  
من الثمرة يكون بيننا صح وحمل على المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (عمل يعود نفعه  
إلى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شئ من طلع الذكور في طلع الاناث (فهو على العامل) (و) الثاني  
(عمل يعود نفعه إلى الأرض) كتهيب الدواب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن  
يشترط المالك على العامل شيئا من أعمال المساقاة كحفر النهر ويشترط انفراد العامل بالعمل  
فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم أن عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج  
الثمر مستحقا كأن أوصى بثمرة النخل المساقى عليها فلا يعمل على رب المال أجرة المثل لعمله

**فصل** في أحكام الاجارة وهي بكسر الهمزة في المشهور وحكى ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشرعا  
عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وشروط كل من المؤجر والمستأجر  
الرشد وعدم الاكراه وخرج بمعلومة الجعالة وبمقصودة استئجار نقاحة لشهها وبقابلية  
للبذل منفعة البضع فالعقد عليها يسمى اجارة بالاباحة اجارة الجوارى للوطء وبعوض الاجارة  
وبمعلوم عوض المساقاة ولا تصح الاجارة الا بايجاب كاستئجرك لقبول كاستأجرت وذكرا لمصنف  
ضابط ما تصح اجارته بقوله (وكل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاستئجار دار للسكنى ودابة  
للكوب (صحت اجارته) والافلا ولحمة ماذ كشر وطء كرها بقوله (إذا قدرت منفعة باحد  
أمرين) اما (عدة) كاستئجار هذه الدار سنة (أو عمل) كاستأجرك لتخيط لي هذا الثوب وتجب  
الاجرة في الاجارة بنفس العقد (وإطلاقها يقتضي تجميل الاجرة الا أن يشترط) فيها (التأجيل)  
فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ (ولا تبطل الاجارة بموت أحد المتعاقدين) أي المؤجر والمستأجر  
ولا بموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت إلى انقضاء مدتها ويقوم وارث المستأجر مقامه  
في استيفاء منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين المستأجرة) كأنه دام الدار وموت  
الدابة المعينة وتبطلان الاجارة بما ذكره بالنظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في  
الآظهر بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار أجرة المثل فتقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية  
فإذا قبل كذا يؤخذ بتلك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانفساخ في الماضي مقيد بما  
بعد قبض العين المؤجرة وبعد مضي مدة اجرة والا انفساخ في المستقبل والماضي وخرج بالمعينة  
ما إذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة فإن المؤجر إذا أحضرها ومات في أثناء المدة فلا تنفسخ الاجارة  
بل يجب على المؤجر ابدائها واعلم أن يدا الجير على العين المؤجرة بدأمانة (و) حينئذ (لا ضمان على

وأن لا يقدر عدة ولا  
ضمان على العامل الا  
بعدوان وإذا حصل رجح  
وخسران جبر الخسران  
بالرجح

(فصل) والمساقاة جائزة  
على النخل والكرم ولها  
شرطان أحدهما أن يقدر  
بعدة معلومة والثاني أن يعين  
للعامل جزأ معلوما من الثمرة  
ثم العمل فيها على ضربين  
عمل يعود نفعه إلى الثمرة  
فهو على العامل وعمل يعود  
نفعه إلى الأرض فهو على  
رب المال

(فصل) وكل ما أمكن  
الانتفاع به مع بقاء عينه  
صحت اجارته إذا قدرت  
منفعة باحد أمرين عدة  
أو عمل وإطلاقها يقتضي  
تجميل الاجرة الا أن يشترط  
التأجيل ولا تبطل الاجارة  
بموت أحد المتعاقدين  
وتبطل بتلف العين المستأجرة  
ولا ضمان على

الاجير (الابعدوان) فيها كان ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصاً أنقل منه  
 (فصل) في أحكام الجعالة \* وهي بثلاث الجيم ومعناها لغة ما يجعل لشخص على شيء يفعله وشروط  
 التزام مطلق التصرف عوضاً معلوماً على عمل معين أو مجهول لمعين أو غيره (والجعالة جائزة) من  
 الطرفين طرف الجاعل والمجهول له (وهو أن يشترط في رد ضلته عوضاً معلوماً) كقول مطلق التصرف  
 من رد ضلتي فله كذا (فإذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض المشروط) له

(فصل) في أحكام المخابرة \* وهي عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل  
 (وإذا دفع) شخص (إلى رجل أرضاً ليزرعها أو شرط له جزءاً معلوماً من ربه لم يجز) ذلك لكن النوى  
 تبعاً لابن المنذر اختار جواز المخابرة وكذا المزارعة وهي عمل العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها  
 والبذر من المالك (وان أكره) أي شخص (أياها) أي أرضاً (بذهب أو فضة أو شرط له طعاماً معلوماً  
 في ذمته جاز) أمالودفع لشخص أرضاً فيها نخل كثير أو قسب فساواه عليه وزارعه على الأرض فنجوز  
 هذه المزارعة تبعاً للمساواة

(فصل) في أحكام أحياء الموات \* وهو كإقال الرافعي في الشرح الصغير أرض لا مالك لها ولا ينتفع  
 بها أحد (وأحياء الموات جائز بشرطين) أحدهما (أن يكون المحيي مسلماً) فيسبغ له أحياء الأرض  
 الميتة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم الآن يتعلق بالموات حق كان حي الإمام قطعه منه وأحياءها  
 شخص فلا يملكها إلا باذن الإمام في الأصح أما الذي والمعاهد والمستامن فليس لهم الأحياء ولو أذن  
 لهم الإمام (و) الثاني (أن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك مسلم) وفي بعض النسخ أن تكون  
 الأرض حرة والمراد من كلام المصنف أن ما كان مملوكاً وهو الآن حراً فهو للمالك إن عرف  
 مسلماً كان أو ذمياً ولا يملك هذا الخراب بالأحياء فإن لم يعرف مالكه والعمارة إسلامية فهذا المعمور  
 مال ضائع أمره لرأى الإمام في حفظه أو بيعه وحفظ غنمه وإن كان المعمور جاعلاً ملكاً بالأحياء (وصفة  
 الأحياء ما كان في العادة عمارة للمعبي) ويختلف هذا باختلاف الغرض الذي يقصده المحيي فإن أراد  
 المحيي أحياء الموات مسكناً اشترط فيه تحويط البقعة ببناء حيطانها جارت به عادة ذلك المكان من  
 آخر أو حجر أو قصب أو شترط أيضاً ساقب بعضها أو نصب باب وإن أراد المحيي أحياء الموات زربية  
 دواب فيكني تحويط دون تحويط السكنى ولا يشترط السقف وإن أراد أحياء الموات مزرعة فيجمع  
 التراب حولها ويسوى الأرض بكسح مسطح فيها وطم منخفض وترتيب ماء لها بشق ساقية من بئر  
 أو حفرة فأن كفاها المطر المعتدل فتحج لترتيب الماء على الصحج وإن أراد المحيي أحياء الموات بستاناً  
 يجمع التراب والتحويط حول أرض البستان إن حرت به عادة ويشترط مع ذلك الغرس على المذهب  
 وأعلم أن الماء المختص بشخص لا يجب بذله لما شابه غيره مطلقاً (و) أغنا (يجب بدل الماء بثلاثة  
 شرائط) أحدها (أن يفضل عن حاجته) أي صاحب الماء فإن لم يفضل بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره  
 (و) الثاني (أن يحتاج إليه غيره) أما (لنفسه أو لبيته) هذا إذا كان هنالك كلاً ثمراً المشابهة  
 ولا يمكن رعيه إلا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجرة (و) الثالث (أن يكون)  
 الماء في مقره وهو (مما يستخاف في بئر أو عين) فإذا أخذ هذا الماء في إناء لم يجب بذله على الصخر وحيث  
 وجب البذل للماء فالمراد به تمكين المشابهة من حضورها البئر إن لم يتضرر صاحب الماء في زراعته  
 أو ماشيته فإن تضرر بورودها منعت منه واستغنى لها الرعاة كما قاله الماوردي وحيث وجب البذل  
 للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحج

(فصل) في أحكام الوقف وهو لغة الحبس وشراً حبس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع  
 به مع بقاء عينه وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خير تقر بها الله تعالى وشرط الواقف  
 صحة عبارته وأهلية التبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف جائز بثلاثة

الاجير (الابعدوان)  
 (فصل) والجعالة جائزة  
 وهو أن يشترط في رد ضلته  
 عوضاً معلوماً فإذا ردها  
 استحق ذلك العوض المشروط  
 (فصل) وإذا دفع إلى  
 رجل أرضاً ليزرعها أو شرط  
 له جزءاً معلوماً من ربه  
 لم يجز وإن أكره أياها  
 بذهب أو فضة أو شرط له  
 طعاماً معلوماً في ذمته جاز  
 (فصل) وأحياء الموات  
 جائز بشرطين أن يكون  
 المحيي مسلماً وأن تكون  
 الأرض حرة لم يجز عليها  
 ملك مسلم لم وصفه الأحياء  
 ما كان في العادة عمارة  
 للمعبي ويجب بدل الماء  
 بثلاثة شرائط أن يفضل  
 عن حاجته وأن يحتاج إليه  
 غيره لنفسه أو لبيته  
 وأن يكون مما يستخاف  
 في بئر أو عين  
 (فصل) والوقف جائز  
 بثلاثة شرائط



والمضمون عنه) وهو من عليه الدين وقوله (إذا كان الضمان على ما بيننا) ساقط في أكثر نسخ المتن  
 (وإذا غرم الضامن رجوع على المضمون عنه) بالشروط المذكورة وفي قوله (إذا كان الضمان  
 والقضاء) أي كل منهما (بأذنه) أي المضمون عنه ثم صرح بعفوه وقوله سابقا إذا علم قدرها بقوله هنا  
 (ولا يصح ضمان المجهول) كقوله بيع فلانا كذا وعلى ضمان الثمن (ولا ضمان) (مالم يجب) كضمان  
 مائة تجب على زيد في المستقبل (الأدرك المبيع) أي ضمان أدرك المبيع بان يضمن للمشتري الثمن  
 ان خرج المبيع مستحقا أو يضمن للبائع المبيع ان خرج الثمن مستحقا  
 \* (فصل) في ضمان غير المال من الأبدان \* ويسمى كفالة الوجه أيضا وكفالة البدن كما قال  
 (والكفالة بالبدن جائزة إذا كان على المكفول به) أي بدنه (حق لا دمي) كفصاص واحد قدف  
 وخرج بحق الآدمي حق الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدن من عليه حق الله تعالى كحد مرفقة وحد خمر  
 وحد زنا ويرأى المكفيل بنسائم المكفول ببدنه في مكان التسليم بالأحوال يمنع المكفول له عنه وأما مع  
 وجود الحائل فلا يرأى المكفيل

\* (فصل) في الشركة وهي لغة الاختلاط وشراعتيون الحق على جهة الشيوع في شيء واحد لاثنين  
 فأكثر (وللشركة خمس شرائط) الأول (ان تكون) الشركة (على ناض) أي نقد (من الدراهم  
 والدنانير) وان كانا مغشوشين واستمرروا وجهما في البلد ولا تصح في تبر وحلي وسبائك وتكون الشركة  
 أيضا على المثلى كالحنطة لا المتقوم كالعروض من الثياب ونحوها (و) الثاني (أن يتفقوا في الجنس  
 والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم ولا في صحاح ومم كسرة ولا في حنطة بيضاء وحمراء  
 (و) الثالث (أن يخطأ المالين) بحيث لا يميزان (و) الرابع (أن يأذن كل واحد منهما) أي  
 الشرع بيمين (لصاحبه في التصرف) فإذا أذن له فيه تصرف بلا ضرر فلا يبيع كل منهما ما يشاء ولا يغير  
 نقد البلد ولا يغير فاحش ولا يسافر بالمال المشترك إلا بإذن فان فعل أحد الشريكين ما نهى عنه لم  
 يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه ولا تفرق الصفقة (و) الخامس (أن يكون الربح والخسران على  
 قدر المالين) سواء أدى الشريك في العمل في المال المشترك أو نقدا أو فاقبه فان شرط التساوي  
 في الربح مع تفاوت المالين أو عكسه لم يصح والشركة عقد جائز من الطرفين (و) حيثئذ للملك واحد  
 منهما (و) أي الشريكين (ففيهما متى شاء) وينعزلان عن التصرف بفخضهما (ومتى مات أحدهما)

أوجب أو أغنى عليه (بطلت) تلك الشركة

\* (فصل) في أحكام الوكالة \* وهي بفتح الواو وكسر هاء في اللغة التفويض وفي الشرع تفويض  
 شخص شيئا له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله حال حياته وخرج بهذا القيد الإيصال وذكر  
 المصنف ضابط الوكالة في قوله (وكل ما جاز للأنسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل) فيه  
 غيره (أو يوكل فيه) عن غيره فلا يصح من صبي أو مجنون أن يكون موكلا ولا وكيل ولا شرط الموكل  
 فيه أن يكون قابلا للنيابة فلا يصح التوكيل في عبادة بدنية إلا الحج وتفريق الزكاة مثلا وأن يملكه  
 الموكل فلو وكل شخصه في بيع عبده سلكه أو في طلاق امرأته سلكه باطل (والوكالة عقد جائز)  
 من الطرفين (و) حيثئذ للملك واحد (و) أي الموكل والوكيل (ففيهما متى شاء وتنفخ) الوكالة (بموت  
 أحدهما) أو جنونه أو اغماؤه (والوكيل أمين) وقوله (فيما يقبضه وفيما يصرفه) ساقط في أكثر  
 النسخ (ولا يضمن) الوكيل (إلا بالتفريط) فيما وكل فيه ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض  
 غنه (ولا يجوز) للوكيل وكالة مطلقة (أن يبيع ويشترى إلا بثلاثة شرائط) أحدها (أن يبيع  
 يضمن المثلى) لا بدونه ولا يغير فاحش وهو مالا يحتمل في الغالب (و) الثاني (أن يكون) ثمن المثلى  
 (نقدا) فلا يبيع الوكيل نسيئة وان كان قدر ثمن المثلى والثالث أن يكون النقد (بنقد البلد) فلو  
 كان في البلد نقد ان باع بالأغلب منه ما فان استويا باع بالنفع للموكل فان استويا تخير ولا يبيع

والمضمون عنه إذا كان  
 الضمان على ما بيننا وإذا  
 غرم الضامن رجوع على  
 المضمون عنه إذا كان  
 الضمان والقضاء بأذنه ولا  
 يصح ضمان المجهول ولا  
 مالم يجب الأدرك المبيع  
 \* (فصل) والكفالة  
 بالبدن جائزة إذا كان على  
 المكفول به حق لا دمي  
 \* (فصل) وللشركة خمس  
 شرائط أن تكون على  
 ناض من الدراهم والدنانير  
 وأن يتفقوا في الجنس  
 والنوع وأن يخطأ المالين  
 وأن يأذن كل واحد منهما  
 لصاحبه في التصرف وأن  
 يكون الربح والخسران على  
 قدر المالين ولكل واحد  
 منهما فسخها متى شاء متى  
 مات أحدهما بطلت  
 \* (فصل) وكل ما جاز  
 للأنسان أن تصرف فيه  
 بنفسه جاز له أن يوكل أو  
 يوكل فيه والوكالة عقد جائز  
 ولكل منهما فسخها متى  
 شاء وتنفخ بموت أحدهما  
 والوكيل أمين فيما يقبضه  
 وفيما يصرفه ولا يضمن  
 إلا بالتفريط ولا يجوز أن  
 يبيع ويشترى إلا بثلاثة  
 شرائط أن يبيع يضمن  
 ثمن المثلى وأن يكون  
 النقد بنقد البلد

كأجرة ثوب للبسه فانسحق أو انغرق بالاستعمال فلا ضمان

﴿فصل ١٠﴾ في أحكام الغصب \* وهو لغة أخذ الشيء ظلماً بجحارة وشرعاً الاستيلاء على حق الغير عدواناً ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في حق ما يصح غصبه بماله ليس بمالك بكلمة مبنية ونخرج بعدواناً الاستيلاء به قد (ومن غصب مالا لآخر له رد) لما لا يملك ولو غرم على رده أو ضعف قيمته (و) لزمه أيضاً (أرض نقصه) أن ينقص كمن غصب ثوباً فلبسه أو نقص من غير لباس (و) لزمه أيضاً (أجرة مثله) أمالو نقص المصنوب برخص سعره فلا يضمه القاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر على رده (فإن تلف) المصنوب (ضمنه) القاصب (بمثله) إن كان له (أى المصنوب) (مثل) والأصح أن المثل ما حصره كبدل أو وزن وجاز السليم فيه كحاس وقطن لا عابسة ومجنون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله (أو ضمنه) بضمه (بشيء) إن لم يكن له مثل) بأن كان متقوما واختلقت قيمته (أكثر) ما كانت من يوم الغصب إلى يوم التلف) والعبرة في القيمة بالنقص الغالب فإن غلب نقدان وتب أو ياقال الراعى عين القاضى واحداً منهما

﴿فصل ١١﴾ في أحكام الشفعة \* وهى يسكون القامو بعض الفقهاء بضمها ومعناها لغة الضم وشرعاً حق ثلث قهري ثبت للشرى القديم على الشريك الحادث بسبب الشراكة بالعوض الذى ملك به وشرعت لدفع الضرر (والشفعة واجبة) أى ثابتة للشرى (بالخاطئة) أى خاطئة الشيوخ (دون) خاطئة (الجوار) فلا شفعة لجار الدار ملاصقا كان أو غيره وانما ثبت الشفعة (فيما ينقسم) أى يقبل القسمة (دون مالا ينقسم) كحمام صغير فلا شفعة فيه فإن أمكن انقسامه كحمام كبير يمكن جمعه جملين ثبت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة أيضاً (فى كل مالا ينقل من الأرض) غير الموقوفة والمحسنة (كالعقار وغيره) من البناء والشجر تبعاً للأرض وانما يأخذ الشفيع شقص العقار (بالتن) الذى وقع عليه البيع) فإن كان الثمن مثلياً كتب ونقد أخذته أو متقوماً كتب ودون أخذته بقيمته يوم البيع (وهى) أى الشفعة بمعنى طلبها (على الفور) وحينئذ فليبادر الشفيع إذا علم ببيع الشقص بأخذته وتكون المبادرة فى طلب الشفعة على العادة فلا يكافئ الإسراع على خلاف عادته بعد أو غيره بل الضابط فى ذلك أن ماعدنوا نيا فى طلب الشفعة أسقطها والا فلا (فإن أخرها) أى الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) ولو كان يريد الشفعة مريضاً أو غائباً عن بلد المشتري أو محبوساً أو خائفاً من عدو فليدركه ولو قال الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه (وإذا تزوج) شخص (أمرأة على شقص أخذته) أى أخذ (الشفيع) الشقص (بغير المثل) لثلاث المرأة (وإن كان الشفيع أجمعاً استحقها) أى الشفعة (على قدر) حصصهم من (الأملاك) فلو كان لأحدهم نصف عقار وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها الآخران أثلاثاً

﴿فصل ١٢﴾ فى أحكام القراض \* وهو لغة مشتق من القرض وهو القطع وشرعاً دفع المالك مالا للعامل يعمل فيه ويرجع المال بينهما (وللقراض أربعة شرائط) أحدها (أن يكون على ناض) أى نقد (من الدراهم والدنانير) الخالصة فلا يجوز القراض على تبر ولا حلى ولا مغشوش ولا عروض ومنها الفايوس (و) الثانى (أن يأذن رب المال للعامل فى التصرف) إذا (مطلقاً) فلا يجوز للمالك أن يضيق على العامل التصرف كقوله لا تشتر شيئاً حتى تشاورنى أو لا تشتر إلا الخنطة البيضاء مثلاً ثم عطف المصنف على قوله سابقاً مطلقاً قوله هنا (أو فيما) أى من التصرف فى شئ (لا ينقطع وجوده غالباً) فلو شرط عليه شراء شئ يتدرج وجوده كالخيل البلق لم يصح (و) الثالث (أن يشترطه) أى يشترط المالك للعامل (جزأ معلوماً من الربح) كنهضه أو ثلثه فلو قال المالك

﴿فصل ١٣﴾ ومن غصب مالا لآخر لزمه رده وأرض نفسه وأجرة مثله فإن تلف ضمنه بمثله إن كان له مثل أو بقيته إن لم يكن له مثل أكثر ما كانت من يوم الغصب إلى يوم التلف

﴿فصل ١٤﴾ والشفعة واجبة بالخاطئة دون الجوار فيما ينقسم دون مالا ينقسم وفى كل مالا ينقل من الأرض كالعقار وغيره بالتين الذى وقع عليه البيع وهى على الفور وإن أخرها مع القدرة عليها بطلت وإذا تزوج امرأته على شقص أخذته الشفيع بغير المثل وإن كان الشفيع أجمعاً استحقها على قدر الأملاك

﴿فصل ١٥﴾ وللقرض أربعة شرائط أن يكون على ناض من الدراهم والدنانير وأن يأذن رب المال للعامل فى التصرف مطلقاً أو فيما لا ينقطع وجوده غالباً وأن يشترط له جزأ معلوماً من الربح

شروط أحدها (أن يكون) الموقوف (مما ينتفع به مع بقاء عينه) ويكون الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح وقف آلة الله ولا وقف دراهم للزينة ولا بشرط النفع في المال فيصح وقف عبد وجمش صغيرين وأما الذي لا يبقى عينه كقطعوم وريحان فلا يصح وقفه (و) الثاني (أن يكون) الوقف (على أصل موجود ورفق لا ينقطع) فخرج الوقف على من سيولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع الأول فان لم يقل ثم الفقراء كان منقطع الأول والاخر وقوله لا ينقطع احتراز عن الوقف المنقطع الاخر كقوله وقف هذا على زيد ثم نسله ولم يزد على ذلك وفيه طريقان أحدهما أنه باطل كمنقطع الأول وهو الذي مشى عليه المصنف لكن الراجح الصحة (و) الثالث (أن لا يكون) الوقف (في محظور) بقاء مثالة أي محرم فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبيد وأفهم كلام المصنف أنه لا يشترط في الوقف ظهور فصل القرية بل انتفاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور فصل القرية كالوقف على الفقراء أولا كالوقف على الأغنياء ويشترط في الوقف أن لا يكون مؤقتا كوقف هذا سنة وأن لا يكون معاقفا كقوله إذا جاء رأس الشهر فقد وقف كذا (وهو) أي الوقف (على ما شرط الواقف) فيه (من تقديم) لبعض الموقوف عليهم كوقف على أولادى الأورع منهم (أو تأخير) كوقف على أولادى فاذا انقرضوا فعلى أولادهم (أو سوية) كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناهم (أو تفضيل) لبعض الأولاد على بعض كوقف على أولادى للذكور منهم مثل حظ الانثيين

\* (فصل) في أحكام الهبة \* وهى لغة مأخوذة من هب الريح ويجوز أن يكون من هب من نومه إذا استيقظ فكأن فاعلها استيقظ للاحسان وهى في الشرع غلبة منجز مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولومن الأعلى فخرج بالمنجز الوصية وبالمطلق التملك المؤقت وخرج بالعين هبة المنافع وخرج بحال الحياة الوصية ولا تصح الهبة إلا بإيجاب وقبول لفظا وذكرا المصنف ضابط الموهوب في قوله (وكل ما جاز بيعه جاز هبته) وما لا يجوز بيعه كجهول لا يجوز هبته إلا حتى حنطة ونحوهما فلا يجوز بيعهما ويجوز هبتهما ولا غلظ (ولا تلزم الهبة إلا بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له أو الواهب قبل قبضه الهبة لم تنسخ الهبة وقام وارثه مقامه في القبض والقباض (وإذا قبضها الموهوب لم يكن للواهب أن يرجع فيها إلا أن يكون والدا) وإن عدلا (وإذا أهدى شخص (شيئا) أى دارا مثلا كقوله أعمرتك هذه الدار (أو أرقبه) أياها كقوله أرقبتك هذه الدار وجعلتك رقبى أى إن مت قبلى عادت إلى وإن مت قبلك استغفرت لك وقبل قبض (كان) ذلك الشيء (للمعمر أو للمعرب) بلفظ المفعول فيها (ولورثته من بعده) وبلعوا الشرط المذكور

\* (فصل) في أحكام اللقطة \* وهى بفتح القاف اسم للشيء الملتقط ومعناها سرع مال ضاع من مالكه بسقوط أو غفلة ونحوهما (وإذا وجد) شخص بالغ كان أو لا مسلما كان أو لا فاسقا كان أو لا لقطة في موات أو طريق فله أخذها ورثها (ولكن) أخذها أولى من تركها إن كان (لا أخذها) على ثقة من القيام بها) فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها ولا يجب الإشهاد على التقاطها التملك أو حفظ وينزع القاضي اللقطة من الفاسق ويضعها عند عدل ولا يعتد تعريف الفاسق لللقطة بل يضم القاضي اليه رقبيا عدلا لئلا يمتنع من الحيانة فيها وينزع الولي اللقطة من يد الصبي ويعرفها بعد تعريفها لك اللقطة للصبي إن رأى المصلحة في تملكها (وإذا أخذها) أى اللقطة (وجب عليه أن يعرف) في اللقطة هب أخذها (سنة أشياء وماءها) من جلد أو خرقه مثلا (وعفاصها) هو معنى الوعاء (ووكاهها) بالمد وهو الخيط الذى تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعددها ووزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة (و) أن (يحفظها) حتما (في حرز مثلها ثم) بعد ما ذكر (إذا أراد) الملتقط (علفها عرفها) بتسديد الرأى من التعريف (سنة على أبواب المساجد) عند خروج الناس

أن يكون مما ينتفع به مع بقاء عينه وأن يكون على أصل موجود ورفق لا ينقطع وأن لا يكون في محظور وهو على ما شرط الواقف من تقديم أو تأخير أو سوية أو تفضيل \* (فصل) وكل ما جاز بيعه جاز هبته ولا تلزم الهبة إلا بالقبض وإذا قبضها الموهوب لم يكن للواهب أن يرجع فيها إلا أن يكون والدا وإذا أهدى شخص (شيئا) أى دارا مثلا كقوله أعمرتك هذه الدار (أو أرقبه) أياها كقوله أرقبتك هذه الدار وجعلتك رقبى أى إن مت قبلى عادت إلى وإن مت قبلك استغفرت لك وقبل قبض (كان) ذلك الشيء (للمعمر أو للمعرب) بلفظ المفعول فيها (ولورثته من بعده) وبلعوا الشرط المذكور \* (فصل) في أحكام اللقطة \* وهى بفتح القاف اسم للشيء الملتقط ومعناها سرع مال ضاع من مالكه بسقوط أو غفلة ونحوهما (وإذا وجد) شخص بالغ كان أو لا مسلما كان أو لا فاسقا كان أو لا لقطة في موات أو طريق فله أخذها ورثها (ولكن) أخذها أولى من تركها إن كان (لا أخذها) على ثقة من القيام بها) فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها ولا يجب الإشهاد على التقاطها التملك أو حفظ وينزع القاضي اللقطة من الفاسق ويضعها عند عدل ولا يعتد تعريف الفاسق لللقطة بل يضم القاضي اليه رقبيا عدلا لئلا يمتنع من الحيانة فيها وينزع الولي اللقطة من يد الصبي ويعرفها بعد تعريفها لك اللقطة للصبي إن رأى المصلحة في تملكها (وإذا أخذها) أى اللقطة (وجب عليه أن يعرف) في اللقطة هب أخذها (سنة أشياء وماءها) من جلد أو خرقه مثلا (وعفاصها) هو معنى الوعاء (ووكاهها) بالمد وهو الخيط الذى تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعددها ووزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة (و) أن (يحفظها) حتما (في حرز مثلها ثم) بعد ما ذكر (إذا أراد) الملتقط (علفها عرفها) بتسديد الرأى من التعريف (سنة على أبواب المساجد) عند خروج الناس

وفي الموضع الذي وجدها فيه فان لم يجد صاحبها كان له ان يملكها بشرط الضمان واللقطة على اربعة اضرب احدها ما يتي على الدوام فهذا حكمه والثاني ما لا يتي كالطعام الرطب فهو مخير بين اكله وغرمه أو بيعه وحفظ ثمنه والثالث ما يتي بعلاج كالرطب فيفعل ما فيه المصلحة من بيعه وحفظ ثمنه أو تحفيقه وحفظه والرابع ما يحتاج الى نفقة كالحيوان وهو ضريان حيوان لا يتنع بنفسه فهو مخير بين اكله وغرمه أو بيعه أو التذوق بالانفاق عليه أو بيعه وحفظ ثمنه وحيوان يتنع بنفسه فان وجدته في الصحراء تركه وان وجدته في الحضر فهو مخير بين الاشياء الثلاثة فيه

\* (فصل) واذا وجد لقيط بقارعة الطريق فأخذه وتربيته وكفاله واجبه على الكفاية ولا يقر الا في يد امين فان وجد معه مال انفق عليه الحاكم منه وان لم يوجد معه مال فنفقته في بيت المال

\* (فصل) والوديعة امانة ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها ولا يضمن الا بالتعدي وقول المودع

من الجماعة (وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا ابتداء السنة من وقت التعريف لا الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولا كل يوم مرتين طرفي النهار لا بالاولا ولا وقت القبول ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض أوصافها فان بالغ فيها ضمن ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ اللقطة ليحفظها على مالكها بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترضها على المالك وان أخذ اللقطة ليملكها واجب عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك أم لا ومن التلقط شيئا حقيق الا يعرفه سنة بل يعرفه زمانا ان فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فان لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له ان يملكها بشرط الضمان) لها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضى السنة بل لابد من لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللقطة فان علكها وظهر مالكها وهي باقية وانفق على ردعينها أو بدلها فالامر فيه واضح وان تنازع اطالبها المالك وأراد الملتقط العدول الى بدلها أحجب المالك في الاصح وان تلفت اللقطة بعد تملكها غرم الملتقط مثلها ان كانت مثلية أو قيمتها ان كانت منقومة يوم التملك لها وان نقصت بعيب فله أخذها مع الارش في الاصح (واللقطة) وفي بعض النسخ وجبة اللقطة (على اربعة اضرب احدها ما يتي على الدوام) كذهب وفضة (فهذا) أي ما سبق من تعريفها سنة وتلكها بعد السنة (حكمه) أي حكم (مخير بين) خصماتين (أكله وغرمه) أي غرم قيمته (أو بيعه وحفظ ثمنه) الى ظهور ماله (والثالث ما يتي بعلاج) فيه (كالرطب) والعنب (فيه عمل ما فيه المصلحة من بيعه وحفظ ثمنه أو تحفيقه وحفظه) الى ظهور ماله (والرابع ما يحتاج الى نفقة كالحيوان وهو ضريان) أحدهما (حيوان لا يتنع بنفسه) من صغار السباع كغنم وعجل (فهو) أي ملتقطه (مخير) فيه (بين) ثلاثة أشياء (أكله وغرمه أو تركه) بالأكل (والالتذوق بالانفاق عليه أو بيعه وحفظ ثمنه) الى ظهور ماله (و) الثاني (حيوان يتنع بنفسه) من صغار السباع كعبر وفرس (فان وجدته) الملتقط (في الصحراء تركه) وحرم التقاطه للترك فلو أخذه لملك ضمنه (وان وجدته) الملتقط (في الحضر فهو مخير بين الاشياء الثلاثة فيه) والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يتنع

\* (فصل) في أحكام اللقيط وهو صبي منبوز لا كفل له من أب أو جد أو ما يقوم مقامهما ويلحق بالصبي كفال بعضهم المجنون البالغ (واذا وجد لقيط) بمعنى ملقوط (بقارعة الطريق فأخذه) منها (وتربيته) وكفاله واجبه على الكفاية فاذا التقطه بعض ممن هو أهل حضانه اللقيط سقط الاثم من الباقي فان لم يلقطه أحد اثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين عليه ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه وأشار المصنف لشرط الملتقط بقوله (ولا يقر) اللقيط (الا بيد أمين) حر مسلم رشيد (فان وجد معه) أي اللقيط (مال أنفق عليه الحاكم منه) ولا ينفق الملتقط عليه منه الا باذن الحاكم (وان لم يوجد معه) أي اللقيط (مال فنفقته) (في بيت المال) ان لم يكن له مال عام كالوقوف على الاقطى

\* (فصل) في أحكام الوديعة فهي فدية من ودع اذا ترك وتطلق لغة على الشيء المودع عند غير صاحبه للحفظ وتطلق شرعا على العقد المقتضى الاستحفاظ (والوديعة امانة) في يد الوديع (ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها) ان كان ثم غيره والاوجب قبولها كما أطلقه جع قال في الروضة كاصلها وهذا محمول على أصل القبول دون اتلاف منفعتيه وحرز مجانا (ولا يضمن) الوديع الوديعة (الا بالتعدي) فيها وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات منها أن يودع غيره بلا اذن من المالك ولا يذرم الوديع ومنها أن ينقلها من محلة أو دار الى أخرى دونها في الحرز (وقول المودع) بفض

مقبول في ردّها على المودع وعليه أن يحفظها في حوزتها وإذا طوبى لهم أقم بخيرها (٤١) مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن

(كتاب الفرائض والوصايا)  
والوارثون من الرجال  
عشرة الابن وابن الابن  
وان سفل والاب والجد  
وان علا والاخ وابن الاخ  
وان تراخي والعم وابن العم  
وان تباعدا والزوج والمولى  
المعتق والوارثات من النساء  
سبع البنت وبنت الابن  
والام والجددة والاخت  
والزوجة والمولدة المعتقة  
ومن لا يسقط بحال خمسة  
الزوجان والاخوان وولد  
الصلب ومن لا يرث بحال  
سبعة العبد والمدير وأم  
الولد والمكاتب والقائل  
والمرتد وأهل ملتين  
وأقرب العصبات الابن  
ثم ابنه ثم الاب ثم أبوه ثم  
الاخ للاب والام ثم الاخ  
للاد ثم ابن الاخ للاد  
والام ثم ابن الاخ للاد  
ثم العم على هذا الترتيب  
ثم ابنه فان عدمت  
العصبات فالمولى المعتق  
والفروض المذكورة في  
كتاب الله تعالى ستة  
النصف والربع والثلث  
والثلثان والثلث والسدس  
فالنصف فرض خمسة البنات  
وبنت الابن والاخت من  
الاب والام والاخت من  
الاب والزوج اذا لم يكن  
معه وولد والربع فرض اثنين  
الزوج مع الولد أو ولد الابن  
وهو فرض الزوجة والزوجات  
مع عدم الولد أو ولد الابن  
والثلث فرض الزوجة

الادال (مقبول في ردّها على المودع) بكسر الدال (وعليه) أي الوديع (أن يحفظها في حوزتها) فان لم يفعل ضمن (واذا طوبى لها) أي الوديع بالوديعه (فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) فان أخرّاخرجها بعذر لم ضمن

(كتاب أحكام الفرائض والوصايا) \*

والفرائض جمع فرضة بمعنى مفروضة من الفرض بمعنى التقدير والفرض شرعا اسم نصيب مقدر لمستحقه والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت (والوارثون من الرجال) المجمع على ارثهم (عشرة) بالاختصار وباليسط خمسة عشر وعدا المصنف العشرة بقوله (الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعم وابن العم وان تباعدا والزوج والمولى المعتق) الخ ولوا جمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الابن والابن والزوج فقط ولا يكون الميت في هذه الصورة الا امرأة (والوارثات من النساء) المجمع على ارثهن (سبع) بالاختصار وباليسط عشرة وعدا المصنف السبع في قوله (البنت وبنت الابن) وان سفلت (والام والجددة) وان علمت (والاخت والزوجة والمولدة المعتقة) الخ ولوا جمع كل النساء فقط ورث منهن خمس البنات وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة ولا يكون الميت في هذه الصورة الا رجلا (ومن لا يسقط) من الورثة (بحال خمسة الزوجان) (والاخوان) أي الاب والام (وولد الصلب) ذكر اكر كان أو أنثى (ومن لا يرث بحال سبعة العبد) والامه ولوعبر بالريق لكان أولى (والمدير وأم الولد والمكاتب) وأما الذي بعثه حرا ذامات عن مال ملكه به بعثه الحر ورثه قريبه الحر وزوجته ومعتق بعثه (واقفال) لا يرث من قتله - واه كان قتله مضمونا أم لا (والمرتد) ومثله الزنديق وهو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام (وأهل ملتين) فلا يرث مسلم من كافر ولا عكسه ويرث الكافر الكافرون اختلف ملته - ما كيهودى ونصرانى ولا يرث حربى من ذمى وعكسه والمرتد لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر (وأقرب العصبات) وفي بعض النسخ والعصبة وأريد بهم امن ليس له حال تعصيبه منهم مقدر من المجمع على تورثهم وسبق بيمانهم واعما اعتبر اسهم حال التعصيب ايدخل الاب والجد فان لكل منهم ما سهم مقدر افي غير التعصيب ثم عد المصنف الاقر بيه في قوله (الابن ثم ابنه ثم الاب ثم أبوه ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاد ثم ابن الاخ للاد والام ثم ابن الاخ للاد) الخ وقوله (ثم العم على هذا الترتيب ثم ابنه) أي فيقدم العم للاخوان ثم للاب ثم بنو العم كذلك ثم يقدم عم الاب من الاخوان ثم من الاب ثم بنوهما كذلك ثم يقدم عم الجد من الاخوان ثم من الاب وهكذا (فاذا عدمت العصبات) من النسب والميت عتيق (فالمولى المعتق) يرثه بالعصبة ذكر اكر كان المعتق أو أنثى فان لم يوجد للميت عصبة بالنسب ولا عصبة بالولاء خاله لبيت المال

(فصل والفروض المقدرة) وفي بعض النسخ والفروض المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لا يراى عليها ولا ينقص منها الا لعارض كالعول والسنة هي (النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس) وقد عبر الفرضيون عن ذلك بعبارات مختصرة وهي الربع والثلث وضمة كل ونصف كل (فالنصف فرض خمسة البنات وبنت الابن) اذا انفرد كل منهم ا عن ذكر بعصمها (والاخت من الاب والام والاخت من الاب) اذا انفرد كل منهم ا عن ذكر بعصمها (والزوج اذا لم يكن معه وولد) ذكر ا كان أو أنثى ولا ولد ابن (والربع فرض اثنين الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان الولد منه أو من غيره (وهو) أي الربع (فرض الزوجة) والزوجة بنتين (والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن) والا نضع في الزوجة حذف التاء ولكن اثباتها في الفرائض حسن للتمييز (والثلث فرض الزوجة) (والزوجة بنتين (والزوجات مع الولد أو ولد الابن) ويشتركن كلهن في الثلث (والثلثان فرض أربعة البناتين) فاكثر

(كتاب النكاح وما يتعلق به من الاحكام والقضايا) \*  
 والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر وللعبد بين اثنتين ولا ينكح الحرامة الابشرطين عدم صداق الحرة وخوف الغت ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرب أحدها نظره الى أجنبية لغير حاجة فغير جائز والثاني نظره الى زوجته وأتمه فيجوز أن ينظر الى ما عدا الفرج منها وما عدا المآلت نظره الى ذوات محارمه أو أتمه المزوجة فيجوز فيما عدا ما بين السرة والركبة والرابع النظر لاجل النكاح فيجوز الى الوجه والكفين والخامس النظر للمداواة فيجوز الى المواضع التي يحتاج اليها والسادس النظر للشهادة وللعمالة فيجوز النظر الى الوجه خاصة والسابع النظر الى الامه عند ابتاعها فيجوز الى المواضع التي يحتاج الى نقلها

(فصل في ولا يرضع عقد النكاح الابوي وشاعدي عدل وبفقة والولي والشاهدان الى ستة شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدة الا أنه لا يفقر نكاح الذميمة الى اسلام الولي ولا نكاح الامه الى عدالة السيد

جواز وصية ذمي الى ذمي عدل في دينه على أولاده الكفار وبشرط أيضا في الوصي أن لا يكون عاجزا عن التصرف فالعاجز عنه اكبر أو هرم مثلا لا يصح الایضاء اليه وإذا جعت أم الطفل الشرائط المذكورة فهي أولى من غيرها

### (كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به) \*

وفي بعض النسخ وما يتصل به (من الاحكام والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضم والوط والعقد ويطلق شرعا على عقد مشتمل على الاركان والشروط والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه) يتوفان نفسه للوط ويجد أهنته كهر وفقة فان فقد الاهبة لم يستحب له النكاح (ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر) فقط الا أن تتعين الواحدة في حقه كنكاح فيه ونحوه مما يتوقف على الحاجة (و) يجوز للعبد ولو مديرا أو مبعضا أو مكانبا أو معلقا عنه بصفة أن يجمع (بين اثنتين) أي زوجتين فقط ولا ينكح الحرامة (الغيره) الابشرطين عدم صداق الحرة أو فقد الحرة أو عدم رضاها به (وخوف الغت) أي الزنا مدة فقد الحرة وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما أن لا يكون تحت حرة مسلمة أو كائبة تصلح للاستمتاع والثاني اسلام الامه التي ينكحها الحر فلا يحل لمسلم أمة كائبة وإذا نكح الحرامة بالشروط المذكورة ثم أبسر ونكح حرة لم ينسخ نكاح الامه (ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرب أحدها نظره) ولو كان شيخا هرم ما عدا عن الوط (الى أجنبية لغير حاجة) الى نظرها (فغير جائز) فان كان النظر لحاجة كشهادة عليها جاز (والثاني نظره) أي الى الرجل (الى زوجته وأتمه فيجوز أن ينظر) من كل منهما (الى ما عدا الفرج منها) أما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف والاصح جواز النظر الى الفرج لكن مع الكراهة (والثالث نظره الى ذوات محارمه) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (أو أتمه المزوجة فيجوز) أن ينظر (فيما عدا ما بين السرة والركبة) أما الذي بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) الى الاجنبية (لاجل) حاجة (النكاح فيجوز) للشخص عند عزمه على نكاح امرأة النظر (الى الوجه والكفين) منها ظاهرا وباطنا وان لم تأذن له المزوجة في ذلك وينظر من الامه على ترجيح النووي عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرة (والخامس النظر للمداواة فيجوز) نظرا للطبيب من الاجنبية (الى المواضع التي يحتاج اليها) في المداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم أو زوج أو سيد وأن لا تكون هناك امرأة معها (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر للمشاهد فرجها عند شهادته برتاها أو ولادتها فان تعمد النظر لغير الشهادة فسق وردت شهادته (أو) النظر (للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز النظر) أي نظره لها وقوله (الى الوجه) منها (خاصة) يرجع للشهادة وللعمالة (والسابع النظر الى الامه عند ابتاعها) أي شرائها (فيجوز) النظر (الى المواضع التي يحتاج الى نقلها) فينظر أطرافها وشعرها لا عورتها

(فصل) \* فيما لا يصح النكاح الاب (ولا يصح عقد النكاح الابوي) عدل وفي بعض النسخ بولي ذكروها احتراز عن الاتي فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح أيضا بالبحضور (شاهدي عدل) وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهد في قوله (ويفتقر الولي والشاهدان الى ستة شرائط) الاول (الاسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا الا فيما يستتبه المصنف بعد (و) الثاني (البلوغ) فلا يكون ولي المرأة صغيرا (و) الثالث (العقل) فلا يكون ولي المرأة مجنونا سواء أطبق جنونه أو تقطع (و) الرابع (الحرية) فلا يكون الولي عبدا في إيجاب النكاح ويجوز أن يكون قابلا في النكاح (و) الخامس (الذكورة) فلا تكون المرأة وأنثى ولين (و) السادس (العدالة) فلا يكون الولي فاسقا واستثنى المصنف من ذلك ما تضمنه قوله (الا أنه لا يفقر نكاح الذميمة الى اسلام الولي ولا) يفتقر (نكاح الامه الى عدالة السيد) فيجوز كونه فاسقا وجميع ما سبق في الولي يعتبر في

(بالجنون) سواء أطبق أو قطع قبل العلاج أو لا يخرج الاغماء فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح ولودام خلافاً للمولى (و) ثانيها وجود (الجدام) بذال مجمة وهو علة يحمر منه العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم يتناثر (و) الثالث بوجود (البرص) وهو يبايض في الجلد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم فخرج البق وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه فلا يثبت به الخيار (و) الرابع وجود (الرتق) وهو انسداده محل الجماع بالحلم (و) الخامس بوجود (القرن) وهو انسداده محل الجماع بعظم وماعدا هذه العيوب كالبرص والصنان لا يثبت به الخيار (و) يرد الرجل) أيضا أى الزوج (بخمسة عيوب بالجنون والجدام والبرص) وسبق معناها (و) بوجود (الجب) وهو قطع الذكركلة أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فان بقي قدرها فأكثر فلا خيار (و) بوجود (العنة) وهى ضم العين عجزا لزوج عن الوطء في القبل لسقوط القوة الناعمة بضعف في قلبه أو آلمه ويشترط في العيوب المسد كورة الرفع فيها الى القاضى ولا ينفرد الزوجان بالتراضى بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام المنار ردى وغيره لكن ظاهر النص خلافه

**فصل في أحكام المصداق** وهو بفتح الصاد أفصح من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب وشرا اسم للمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستحب تسمية المهر في عقد النكاح) ولو في نكاح عبد السيد أمته ويكنى تسمية أى شئ كان ولكنه ينعدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة وأشهر قوله يستحب يجوز اخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فإن لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة البالغة الرشيدة كقولها الوليها زوجنى بلامهراً وعلى أن لامهراً لى فيزوجها الولي وينفى المهر أو يسكت عنه وكذا لو قال سيد الامه لشخص زوجته كأمى ونفى المهر أو سكت (و) اذا صح التفويض (وجب المهر) فيه (بثلاثة أشياء) وهى (أن يفرضه الزوج على نفسه) وترضى الزوجة بما فرضه (أو يفرضه الحاكم) على الزوج ويكون المفروض عليه مهر المثل ويشترط علم القاضى بقدره أمارض الزوجين عما يفرضه فلا يشترط (أو يدخل) أى الزوج (بها) أى الزوجة المفوضة قبل فرض من الزوج أو الحاكم (فيجب لها) (مهر المثل) بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الاصح وان مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر مثل في الاظهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثله إعادة (وليس لأقل المصداق) حدمعين في القلة (ولالا كثره حد) معين في الكثرة بل الضابط في ذلك أن كل شئ صح جعله غنام من عين أو منفعة صح جعله صدقا وسبق أنه يستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم (ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) كتعليمها القرآن (ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراما كوطء الزوج زوجته حال احرامها أو حبسها ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين لا بخلو الزوج بها في الجديد وإذا قتل الحرة نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها بخلاف ما لو قتل الامه نفسها أو قتلها سيدها قبل الدخول فانه يسقط مهرها

**فصل والولية على العرس مستحبة** والمراد بها طعام يتخذ للعرس وقال الشافى تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث سرور وأقلها المكثرة شاة وللمقل ما يتيسر وأنواعها كثيرة مذكورة في المطولات (والاجابة اليها) أى وليمة العرس (واجبة) أى فرض عين في الاصح ولا يجب الاكل منها في الاصح أما الاجابة لغير وليمة العرس من بقية الولا ثم فليست فرض عين بل هى سنة وانما تجب الدعوة لولية العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا يخص الداعى الاغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وأن يدعوهم في اليوم الاول فان أولم ثلاثة أيام لم تجب الاجابة في اليوم الثانى بل يستحب وتكره في اليوم

بالجنون والجدام والبرص والرتق والقرن ويرد الرجل بخمسة عيوب بالجنون والجدام والبرص والجب والعنة

**فصل** ويستحب تسمية المهر في النكاح فان لم يسم صح العقد وجب المهر بثلاثة أشياء أن يفرضه الزوج على نفسه أو يفرضه الحاكم أو يدخل بها فيجب مهر المثل وليس لأقل المصداق ولالا كثره حد ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر

**فصل** والولية على العرس مستحبة والاجابة اليها واجبة



وبنتي الابن والاختين من الاب والام (٤٣) والاختين من الاب والثالث فرض اثنتين الام اذ الم تحجب وهو للثنتين فصاعدا

من الاخوة والاخوات  
من ولد الام والسدس  
فرض سبعة الام مع الولد  
أو ولد الابن أو اثنتين  
فصاعدا من الاخوة  
والاخوات وهو للبعة  
عند عدم الام ولبنت الابن  
مع بنت الصلب وهو للثلاث  
من الاب مع الاخت من  
الاب والام وهو فرض الاب  
مع الولد أو ولد الابن وفرض  
الجد عند عدم الاب وهو  
فرض الواحد من ولد الام  
ونسقط الجندات بالام  
والاجداد بالاب ويسقط  
ولد الام مع أربعة الولد  
وولد الابن والاب والجد  
ويسقط الاخ للاب والام  
مع ثلاثة الابن وابن الابن  
والاب ويسقط ولد الاب  
بهم ولأول الثلاثة وبالاخ للاب  
والام وأربعة يعصبون  
أخواتهم الابن وابن الابن  
والاخ من الاب والام  
والاخ من الاب وأربعة  
يرثون دون أخواتهم وهم  
الاعمام وبنو الاعمام  
وبنو الاخ وعصبان المولى  
المعق

فصل في تجوز الوصية  
بالمعلوم والمجهول وبالموجود  
والمعدوم وهي من الثلث  
فان زاد وقت على اجازة  
الورثة ولا تجوز الوصية  
لوارث الا أن يجيزها باقي  
الورثة وتصح الوصية من  
كل بالغ عاقل لملك وفي  
سبيل الله تعالى وتصح

(وبنتي الابن) فكثر وفي بعض النسخ وبنات الابن (والاختين من الاب والام) فكثر (والاختين  
من الاب) فكثر وهذا عندنا نفرد لكل منه ما عن اخوته فان كان معهم ذكر فقد يرذن على الثلثين  
كالمكون عشر والذكر واحد فلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر من ثلثها وقد ينقص كبنتين مع  
ابنتين (والثالث فرض اثنتين الام اذ الم تحجب) وهذا اذا لم يكن للميت ولد ولا ولدان أو اثنتان من  
اخوة وأخوات سواء كن أشقاء أو لاب أو لام (وهو) أي الثلث (للاثنين فصاعدا من الاخوة  
والاخوات من ولد الام) ذكروا كافوا أو اثنا أو اثنتي أو البعض كذا والبعض كذا (والسدس  
فرض سبعة الام مع الولد أو ولد الابن أو اثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات) ولا فرق بين الأشقاء  
وغيرهم ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا (وهو) أي السدس (للبعة عند عدم الام) وللجذتين  
والثلاث (ولبنت الابن مع بنت الصلب) لتكتملة الثلثين (وهو) أي السدس (للاخت من الاب  
مع الاخت من الاب والام) لتكتملة الثلثين (وهو) أي السدس (فرض الاب مع الولد أو ولد الابن)  
ويدخل في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا وأبا فلبنت النصف وللأب السدس فرضا والباقي  
تعصبا (وفرض الجد) الوارث (عند عدم الاب) وقد يفرض للجد السدس أيضا من الاخوة كالمولى  
كان معه ذو فرض وكان سدس المال خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي كبنتين وجد وثلاثة أخوة  
(وهو) أي السدس (فرض الواحد من ولد الام) ذكر كان أو أنثى (ونسقط الجندات) سواء  
قرين أو معدن (بالام) فقط (و) تسقط الاجداد بالاب ويسقط ولد الام (أي الاخ للام) (مع) وجود  
(أربعة الولد) ذكر كان أو أنثى (مع) ولد الابن كذلك (و) مع (الاب والجد) وان علا  
(ويسقط الاخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان (و) مع (الاب ويسقط ولد الاب)  
باربعة (بهم ولأول الثلاثة) أي الابن وابن الابن والاب (وبالاخ للاب والام وأربعة يعصبون أخواتهم)  
أي الاناث للذكر مثل حظ الانثيين (الابن وابن الابن والاخ من الاب والام والاخ من الاب) أما  
الاخ من الام فلا يعصب أخته بل لهم الثلث (ولربعة يرثون دون أخواتهم وهم الاعمام وبنو  
الاعمام وبنو الاخ وعصبان المولى المعق) وانما نفردوا عن أخواتهم لانهم عصبية وارثون  
وأخواتهم من ذوى الارحام لا يرثون

فصل في أحكام الوصية وسبق معنا الغلة وشراؤها وائل كتاب الفرائض ولا يشترط في  
الموصى به أن يكون معلوما وموجودا (و) حينئذ (تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول) كاللبن في  
الضرع (وبالموجود والمعدوم) كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة (وهي) أي الوصية  
(من الثلث) أي ثلث مال الموصى (فان زاد) على الثلث (وقف) الزائد (على اجازة الورثة) المطلقين  
التصرف فان أجازوا فاجازتهم تنفيذ للوصية بالزائد وان ردوه بطلت في الزائد (ولا تجوز الوصية  
لوارث الا أن يجيزها باقي الورثة) المطلقين التصرف وذكر المصنف شرط الموصى في قوله (وتصح)  
وفي بعض النسخ وتجز (الوصية من كل بالغ عاقل) أي مختار حر وان كان كافرا أو مجنونا أو عابثا  
بسه فلا تصح وصية مجنون ومغشى عليه وصبي ومكره وذكر شرط الموصى له اذا كان معينا في  
قوله (لكل ممتلك) أي لمن يتصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون وحمل موجود عند الوصية  
بان ينصف لاقل من ستة أشهر من وقت الوصية ونخرج بعين ما اذا كان الموصى له جهة عامة فان  
الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة من مسلم أو كافرا للتعبد فيها  
(وتصح) الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف للقرابة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البر  
أي كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد (وتصح الوصية) أي الايصاء بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا  
والنظر في أمر الاطفال (الى من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل  
والحرية والامانة) واكتفى به المصنف عن العدالة فلا يصح الايصاء لاضداد من ذكر لكن الامح

الوصية الى من اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة

شاهدى النكاح وأما العلمى فلا قدح فى الولاية فى الأصح (وأولى الولاية) أى أحق الأولياء بالتزويج (الاب ثم الجد أبوالاب) ثم أبوه وهكذا ويقدم الأقرب من الأجداد على الأبعد (ثم الأخ للاب والام) ولو عبر بالشقيق لكان أخصراً (ثم الأخ للاب ثم ابن الأخ للاب والام) وان سفل (ثم ابن الأخ للاب) وان سفل (ثم العلم) الشقيق ثم العلم للاب (ثم ابنه) أى ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب) فيقدم ابن العلم الشقيق على ابن العلم للاب (فإذا عدت العصبات) من النسب (فالمدلول المعنى) الذكر (ثم عصباته) على ترتيب الارث أما المولودة المعتقة إذا كانت حبة فيزوج عتيقها من زوج المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنه (ثم الحاكم) يزوج عند فقد الأولياء من النسب والولاء ثم شرع المصنف فى بيان الخطبة بكسر الخاء وهى التماس الخاطب من الخطوبة النكاح فقال (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) عن وفاة أو طلاق بائن أو رجعى والتصریح بما يقطع بالرغبة فى النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك (ويجوز) ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعى (أن يعرض لها) بالخطبة (ويشكها بعد انقضاء عدتها) وانعريض مالا يقطع بالرغبة فى النكاح بل يحتملها كقول الخاطب للمرأة رب راغب فيك أما المرأة الحليمة عن موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها نكاحاً وتصرح بها (وابناء على ضربين ثيبات وأبكار) والثيب من زالت بكارتها وطء حلالاً أو حراماً وأبكار عكسها (فالأكبر يجوز للاب والجد) عند عدم الاب أصلاً وعدم أهليته (اجبارها) أى البكر (على النكاح) ان وجدت شروط الاجبار يكون الزوجة غير موطوءة قبل وان تزوج بكف، فهو مثلهما من نقد البلد (والثيب لا يجوز) لولمها (تزوجها) الا بعد بلوغها واذنهما (نطقاً لا سكوتاً

\*) (فصل والمحرمات) أى المحرم نكاحهن (بالنص أو بعشرة) وفى بعض النسخ أو بعشرة (سبع بالنسب وهن الام وان علت والبنت وان سفلت) أما الخدوة من ما زنا شخص ففعل له على الأصح لكن مع الكراهة وسواء كانت المزني بها موطوءة أو لا وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والأخت) شقيقة كانت أولاب أو لام (والخالدة) حقيقة أو بتوسط كخالدة الاب أو الام (والعمة) حقيقة أو بتوسط كعمة الاب (وبنت الأخ) وبنت أولاده من ذكر وأنثى (وبنت الأخت) وبنت أولادها من ذكر وأنثى وعطف المصنف على قوله سابقاً سبع قوله هذا (وانثتان) أى المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع) وهما (الام المرضعة والأخت من الرضاع) وانما اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليهما فى الآية والألفاسبع المحرمات بالنسب تحرم بالرضاع أيضاً كما سبب أنى التصريح به فى كلام المتن (والمحرمات بالنص) أربع بالمصاهرة (وهن) أم الزوجة (وان علت أمها) سواها من نسب أو رضاع سواها وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا (والريضة) أى بنت الزوجة (اذا دخل بالام وزوجة الاب) وان علا (وزوجة الابن) وان سفل والمحرمات السابقة حرمتها على التأبد (وواحدة) حرمتها على التأبد (من جهة الجمع) فقط (وهى أخت الزوجة) فلا يجمع بينهما وبين أختها من أب أو أم أو منهما بما ينسب أو رضاعاً ولورضيت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضاً (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) فان جمع الشخص بين من حرم الجمع بينهما بعد فقد واحد نسكحهما فبطل نكاحهما أولم يجمع بينهما بل نسكحهما من ثبوتها لثانيها وبالاطل ان علت السابقة فان جهلت بطل نكاحها وان علت السابقة ثم نسبت منع منهما ومن حرم جمعها بنكاح حرم جمعها أيضاً الوطء تلك الجمعين وكذلك كانت احدهما زوجة والاخرى مملوكة فان وطئ واحدة من المملوكتين حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى بطريق من الطرق كصبيها أو تزويجها أو أشار لضابط كلى بقوله (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق أن الذى يحرم من النسب سبع فيجوز بالرضاع تلك السبع أيضاً ثم شرع فى عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه فقال (وزد المرأة) أى الزوجة (بخمسة عيوب) أحدها

وأولى الولاية الاب ثم الجد أبوالاب ثم الاب ثم الأخ للاب والام ثم الأخ للاب ثم ابن الأخ للاب والام ثم ابن الأخ للاب ثم العلم ثم ابنه على هذا الترتيب فإذا عدت العصبات فالمدلول المعنى ثم عصباته ثم الحاكم يزوج عند فقد الأولياء من النسب والولاء ثم شرع المصنف فى بيان الخطبة بكسر الخاء وهى التماس الخاطب من الخطوبة النكاح فقال (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) عن وفاة أو طلاق بائن أو رجعى والتصریح بما يقطع بالرغبة فى النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك (ويجوز) ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعى (أن يعرض لها) بالخطبة (ويشكها بعد انقضاء عدتها) وانعريض مالا يقطع بالرغبة فى النكاح بل يحتملها كقول الخاطب للمرأة رب راغب فيك أما المرأة الحليمة عن موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها نكاحاً وتصرح بها (وابناء على ضربين ثيبات وأبكار) والثيب من زالت بكارتها وطء حلالاً أو حراماً وأبكار عكسها (فالأكبر يجوز للاب والجد) عند عدم الاب أصلاً وعدم أهليته (اجبارها) أى البكر (على النكاح) ان وجدت شروط الاجبار يكون الزوجة غير موطوءة قبل وان تزوج بكف، فهو مثلهما من نقد البلد (والثيب لا يجوز) لولمها (تزوجها) الا بعد بلوغها واذنهما (نطقاً لا سكوتاً

(فصل) والمحرمات بالنص أربع عشرة سبع بالنسب وهن الام وان علت والبنت وان سفلت والأخت والخالدة والعمة وبنت الأخ وبنت الأخت واثنتان بالرضاع الام المرضعة والأخت من الرضاع وأربع بالمصاهرة أم الزوجة والريضة إذا دخل بالام وزوجة الاب وزوجة الابن وواحدة من جهة الجمع وهى أخت الزوجة ولا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وبتردد المرأة بخمسة عيوب

(والفراق والسراح) كفارقته وأنت مفارقة وسرحته. وأنت مسرحته ومن الصريح أيضا الخلع  
أن ذكر المال وكذا المفاداة (ولا يقتصر صريح الطلاق إلى النية) ويستثنى المكروه على الطلاق  
فصريحه كناية في حقه أن نوى وقوعه والأفلا (والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويقتصر إلى  
النية) فإن نوى بالكناية الطلاق وقع والأفلا وكناية الطلاق كانت بنية خلية الحق بأهلك وغير ذلك  
مما هو في المطولات (والنساء فيه) أي الطلاق (ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعه وهن ذوات  
الحيض) وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز وبالبدعة الطلاق الحرام (فالسنة أن يقع) الزوج  
(الطلاق في طهر غير مجامع فيه والبدعة أن يقع) الزوج (الطلاق في الحيض أو في طهر جامعهما فيه  
وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهن أربع الصغيرة والآيسة) وهي التي انقطع حيضها  
(والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها) الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آخر إلى واجب كطلاق المولى  
ومندوب كطلاق امرأته غير مستقيمة الحال كسنة الخلق ومكروه كطلاق مستقيمة الحال وحرام  
كطلاق البدعة وسبق وأشار الإمام للطلاق المباح بطلاق من لا يهاها الزوج ولا تسمع نفسه بمؤنتها  
بلاستمتاع بها

**فصل في حكم طلاق الحر والعبد وغير ذلك (وبذلك) الزوج (الحر) على زوجته ولو كانت أمة**  
**(ثلاث تطليقات و) بملك (العبد) عليها (تطليقتين) فقط حرة كانت الزوجة أو أمة والمبعض**  
**والمكاتب والمدر كالعبد القن (ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وصله) أي وصل الزوج المستثنى**  
**بالمستثنى منه اتصالا يعرفان بعدا في العرف كلاهما واحد ويشترط أيضا أن ينوي الاستثناء قبل**  
**فراغ البين ولا يكفي التلغظ به من غير نية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى منه فإن**  
**استغرقه كانت طلاق ثلاثا لا باطل الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق (بالصفة والشرط)**  
**كان دخلت الدار فأنت طالق فتطلق إذا دخلت (و) الطلاق لا يقع إلا على زوجة وحينئذ (لا يقع**  
**الطلاق قبل النكاح) فلا يصح طلاق الأجنبية تحيزا كقوله لها طلقك ولا تعليقا كقوله لها إن**  
**تزوجتك فأنت طالق وإن تزوجت فلا نفى طالق (وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه**  
**المعنى عليه (والنائم والمكروه) أي بغير حق فإن كان بحق وقع وصورته كما قال جميع إكراه القاضي**  
**للمولى بعد مدة الإبلاء على الطلاق وشرط الإكراه قدرة المكروه بكسر الراء على تحقيق ما هو عليه**  
**المكروه بقضها بولاية أو تغلب وبغير المكروه بفتح الراء عن دفع المكروه بكسر هاء رب منه أو استغناء**  
**بمن يخلصه ونحو ذلك وظنه أنه إن امتنع مما أكره عليه فعل ما خوفه وبمحصول الإكراه بالتخويف**  
**بضرب شديد أو جبن أو تلف مال ونحو ذلك وإذا ظهر من المكروه بفتح الراء قرينة اختيار بأن**  
**أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق وإذا صدره لم يلق الطلاق بدفعه من**  
**مكاف ووجدت تلك الصفة في غير تكليف فإن الطلاق المعلق بها يقع بها ولو لم يكن ينفذ**  
**طلاقه كما سبق**

**فصل في أحكام الرجعة \* بفتح الراء وحكى كسر ها وهي لغة المرة من الرجوع وشرع**  
**المرأة إلى النكاح في عدة طلاق غير بان على وجه مخصوص وخرج بطلاق وطء الشبهة والظهار**  
**فإن استباحه الوطء فيها بعد زوال المانع لا تنقضي رجعة (وإذا طلق) شخص (أمر أنه واحدة**  
**أو اثنتين قل) بغير إذنها (مراجعة ما لم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ منها**  
**راجعتك وما تصرف منها والأصح أن قول المرتجع رد ذلك لنكاحي وأمسكتك عليه صريحان**  
**في الرجعة وأن قوله تزوجتك أو نسكتك كنايةتان وشرط المرتجع أن لا يكون محرما أهلية للنكاح**  
**بنفسه وخبره قد تضمن رجعة السكران لارجعة المرتد ولا رجعة الصبي والمجنون لأن كلامهم ليس**  
**أهلا للنكاح بنفسه بخلاف السفية والعبد فرجعهما صحيحه من غير إذن الولي والبس بدوان توقف**

والفراق والسراح ولا  
يفتقر صريح الطلاق إلى  
النية والكناية كل لفظ  
احتمل الطلاق وغيره  
ويقتصر إلى النية والنساء  
فيه ضربان ضرب في  
طلاقهن سنة وبدعة وهن  
ذوات الحيض فالسنة أن  
يوقع الطلاق في طهر غير  
مجامع فيه والبدعة أن يقع  
الطلاق في الحيض أو في  
طهر جامعهما فيه وضرب  
ليس في طلاقهن سنة ولا  
بدعة وهن أربع الصغيرة  
والآيسة والحامل والمختلعة  
التي لم يدخل بها  
**فصل في عدة الحر ثلاث**  
**تطليقات والعبد تطليقتين**  
**ويصح الاستثناء في الطلاق**  
**إذا وصل به ويصح تعليقه**  
**بالصفة والشرط ولا يقع**  
**الطلاق قبل النكاح وأربع**  
**لا يقع طلاقهم الصبي**  
**والمجنون والنائم والمكروه**  
**فصل في إذا طلق**  
**امرأته واحدة أو اثنتين**  
**قله مراجعتها ما لم تنقض**  
**عدتها**

فان انقضت عدتها حل له  
نكاحها بعقد جديد وتكون  
معه على ما بقى من الطلاق  
فان طلقها ثلاثا لم تحل له  
الا بعد وجود خمس شرائط  
انقضاء عدتها منه وتزوجها  
بغيره ودخوله بها واصابتها  
وبينوتها منه وانقضاء  
عدتها منه

فصل في اذا حلف أن  
لا يوطأ زوجته مطلقا أو مدة  
تزيد على أربعة أشهر فهو  
مول ويؤجل له ان سأل  
ذلك أربعة أشهر ثم يخبر  
بين الفسقة والتكفير والطلاق  
فان امتنع طلق عليه  
الحاكم

فصل في الظهار أن يقول  
الرجل لزوجته أنت على  
كظهر أرى فإذا قال لها ذلك  
ولم يتبعه بالطلاق صار عاندا  
ولزمته الكفارة والكفارة  
عتق رقبة مؤمنة سليمة  
من العيوب المضرة بالعمل  
والكسب فان لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين فان لم  
يستطع فاطعام ستين  
مسكينا كل مسكين مدولا  
يحل للمظاهر وطؤها حتى  
يكفر

فصل في اذا زوى الرجل  
زوجته بالزنا فعليه حد  
القدح الا أن يقيم البينة  
أو يلاعن فيقول عند  
الحاكم في الجامع على المنبر  
في جماعة من الناس أشهد

ابتداء نكاحهما على أذن الولي والسيد (فان انقضت عدتها) أي الرجعية (حل له) أي زوجها  
(نكاحها بعقد جديد وتكون معه) بعد العقد (على ما بقى من الطلاق) سواء اتصلت بزواج غيره أم لا  
(فان طلقها) زوجها (ثلاثا) ان كان حرا أو طلقته ان كان عبدا قبل الدخول أو بعده (لم تحل له) الا بعد  
وجود خمس شرائط أحدها (انقضاء عدتها منه) أي المطلق (و) الثاني (تزوجها بغيره) وتزوجها  
صحيا (و) الثالث (دخوله) أي الغير (بها واصابتها) بأن يوطأ حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبل  
المرأة لا بدبرها بشرط الانتشار في الذكركون الموجب من يمكن جماعه لا طقلا (و) الرابع (بينوتها  
منه) أي الغير (و) الخامس (انقضاء عدتها منه)

فصل في أحكام الإيلاء وهو لغة مصدر آلى بلى الإيلاء اذا حلف وشرا حلف زوج يصح طلاقه  
ليمتنع من وطء زوجته في قبلها مطلقا أو فوق أربعة أشهر وهذا المعنى مأخوذ من قول المصنف (واذا  
حلف أن لا يوطأ زوجته) وطأ (مطلقا أو مدة) أي وطأ مقيدا بمدة (تزيد على أربعة أشهر فهو) أي  
الحالف المذكور (مول) من زوجته سواء حلف بالله تعالى وصفاته أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق  
كفوله ان وطئت فأنات طالق أو فعبدى حرا فاذا وطئ طلق وعتق العبد وكذا لو قال ان وطئت فليله  
على صلاة أو صوم أو عتق فأنه يكون موليا أيضا (ويؤجل له) أي يعمل المولى حتما حرا كان أو  
عبدا في زوجة مطيعة للوطء (ان سأل ذلك أربعة أشهر) وابتداءه في الزوجة من الإيلاء وفي  
الرجعية من الرجعية (ثم) بعد انقضاء هذه المدة (يخبر) المولى (بين الفسقة) بأن يوطأ المولى حشفته  
أو قدرها من مقطوعها بقبل المرأة (والتكفير) للممنوع ان كان حلفه بالله على ترك وطئها (والطلاق)  
للمحالف عليها (فان امتنع) الزوج من الفسقة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلقه واحدة رجعية فان  
طلق أكثر منها لم يقع فان امتنع من الفسقة فقد أمره الحاكم بالطلاق

فصل في أحكام الظهار وهو لغة مأخوذ من الظهور وشرا أشبهه الزوج زوجته غير البائن بأشئ لم  
تكن حلالة (والظهار أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أرى) وخص الظهور دون البطن مثلا لان  
الظهار موضع الركوب والزوجة مركوب الزوج (فاذا قال لها ذلك) أي أنت على كظهر أرى (ولم يتبعه  
بالطلاق صار عاندا) من زوجته (ولزمته) حينئذ (الكفارة) وهي مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبها  
في قوله (والكفارة عتق رقبة مؤمنة) مسلمة ولو بإسلام أحد أبيها (سليمة من العيوب المضرة بالعمل  
والكسب) اضرا راينا (فان لم يجد) المظاهر الرقبة المذكورة بان يحجز عنها حساسا أو شرعا (فصيام  
شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما ويكون صومهما بنفسه  
الكفارة من اللبل ولا يشترطية تتابع في الاصح (فان لم يستطع) المظاهر صوم الشهرين أولم يستطع  
تتابعهما (فاطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (كل مسكين) أو فقير (مد) من جنس الحب المخرج في زكاة  
الفطر وحينئذ فيكون من غالب قوت بلد المكفر كبر وشعر لا دققي وسويق واذا عجز المكفر عن  
الخصال الثلاث استقرت الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك على خصه فعلها ولو قدر على بعضها  
كاطعام أو بعض مد أخرجه (ولا يحل للمظاهر وطؤها) أي زوجته التي ظاهر منها (حتى يكفر)  
بالكفارة المذكورة

فصل في أحكام القذف واللعان وهو لغة مصدر مأخوذ من اللعن أي البعد وشرا كلمات  
مخصوصة جعلت حجة للمضطرب في قذف من طلع فراشه وألقى عاربه (واذا زوى) أي قذف (الرجل)  
زوجته بالزنا فعليه حد القذف) وسيأتي أنه غافون بجملة (الا أن يقيم) الرجل القاذف (البينة)  
بزنا المقذوفة (أو يلاعن) الزوجة المقذوفة وفي بعض النسخ أو يلعن أي يأمر الحاكم أو من في  
حكمه كالحكم (فيقول عند الحاكم في الجامع على المنبر في جماعة من الناس) أقلمهم أربعة (أشهد

الثالث وبقيت الشروط المذكورة في المطولات وقوله (الامن هذر) أي مانع من الاجابة للوليمة كما أن يكون في موضع الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا يتيق به مجالسته

فصل في أحكام القسم والنشوز والاول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتفاعها عن أداء الحق الواجب عليها وإذا كان في عصمة شخص زوجتان فأكثر لا يجب عليه القسم بينهما أو بينهما حتى لو أعرض عنهن أو عن الواحدة فلم يبت عندهن أو عندها لم يأثم ولكن يستحب أن لا يعطلن من المبيت ولا الواحدة أيضا بان يبيت عندهن أو عندها وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها مثل أربع ليال عن ليلة (والنسوية في القسم بين الزوجات واجبة) ونعتبر النسوية بالمكان تارة وبالزمان أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد إلا بالرضا وأما الزمان فن لم يكن حارسا مثلا فعماد القسم في حقه الليل والنهار تبع لعوم كان حارسا فعماد القسم في حقه النهار والليل تبع له (ولا يدخل) الزوج إلا (على غير المقسوم لها الغير حاجة) فإن كان لحاجة كعبادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحينئذ إن طال مكثه قضى من نوبة المدخول عليها مثل مكثه فان جامع قضى زمن الجماع لا نفس الجماع إلا أن يقصر زمنه فلا يقضيه (وإذا أراد) من في عصمته زوجات (السفر أقرع بينهما وخرج) أي سافر (بالتى تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر للتحليلات مدة سفره ذهابا وباقا وصل مقصده وصار مقيما بأن نوى إقامة مؤثرة أو لم يسفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله وقضى مدة الإقامة إن ساكن المصوبة معه في السفر كما قال الماوردي والالم يقض أمامة الرجوع فلا يجب على الزوج قضاؤها بعد إقامته (وإذا تزوج) الزوج (جديدة خصها) حتما ولو كانت أمة وكان عند الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها (يسبع ليال) متواليه (إن كانت) تلك الجديدة (بكرًا) ولا يقضى للباقيات (و) خصها (بثلاث) متواليه (إن كانت) تلك الجديدة (ثيبًا) فلو فرق الليالي بنومه ليلة عند الجديدة وليلة في مسجد مثلا لم يحسب ذلك بل يوفى الجديدة حقها متواليا ويقضى ما فرقه للباقيات (وإذا خاف) الزوج (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر (وعظها) زوجها بالضرب ولا هجرها كقوله لها اتقي الله في الحق الواجب لي عيسى وأعلى أن النشوز مسقط للنفقة والقسم وليس الشتم للزوج من النشوز بل تستحق به التأديب من الزوج في الأصح ولا يرفعها إلى القاضي (فإن أبت) بعد الوعظ (إلا النشوز هجرها) في مضجعها وهو فراشها فلا يضاهاها فيه وهجرها بالكلام حرام فيما زاد على ثلاثة أيام وقال في الروضة أنه في الهجر بغير عذر شرعي والافتلاح تحريم الزيادة على الثلاثة (فإن أقامت عليه) أي النشوز يشكره منها (هجرها وضربها) ضرب تأديب لها وإن أفضى ضربها إلى التلف وجب الغرم (ويسقط بالنشوز قسمها ونفقتها)

فصل في أحكام الخلع وهو بضم الخاء المججمة مشتق من الخلع بفتحها وهو التزع وشرا فرفة بعوض مقصود فخرج الخلع على دم ونحوه (والخلع جائز على عوض معلوم) مقدر على تسليمه فإن كان على عوض مجهول كان خالعه على نوب غير معين بآنت عهر المثل (و) الخلع الصحيح (عقل به) المرأة نفسها أو لرجعه له أي الزوج (عليها) سواء كان العوض صحيحا أو لا وقوله (الابتكاح جديد) ساقط في أكثر النسخ (ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراما (ولا يلحق المختلعة الطلاق) بخلاف الرجعية فيلحقها

فصل في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد وشرا اسم لحل قيد النكاح وبشرط لنفوذه التكليف والاختيار وأما السكران فينفذ طلاقه عقوبة له (والطلاق ضربان صريح وكنابة) فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق والكنابة ما تحتمل غيره ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل (فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق) وما اشتق منه كطلقتك وأنت طالق ومطابقة

الامن هذر

فصل في القسم بين الزوجات واجبة ولا يدخل على غير المقسوم لها الغير حاجة وإذا أراد السفر أقرع بينهما وخرج بالتى تخرج لها القرعة وإذا تزوج جديدة خصها بسبع ليال إن كانت بكرًا وبثلاث إن كانت ثيبًا وإذا خاف نشوز المرأة وعظها فإن أبت إلا النشوز هجرها فإن أقامت عليه هجرها وضربها ويسقط بالنشوز قسمها ونفقتها

فصل في الخلع والخلع جائز على عوض معلوم وعقل به المرأة نفسها أو لرجعه له عليها إلا ابتكاح جديد ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض ولا يلحق المختلعة الطلاق

فصل في الطلاق والضربان صريح وكنابة فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق

ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضى ترجيحه وأما المصنف فجعله أولى حيث قال (فإن اعتدت بشهرين كان أولى) وفي قول عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي وعليه جمع من الاصحاب

**\*(فصل)\*** في أنواع المعتدة وأحكامها (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها إن لاق بها (والنفقة) والكسوة إلا ناشئة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المؤن إلا آلة التنظيف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة إلا أن تكون حاملا) فجب النفقة لها بسبب الحمل على الصحيح وقيل إن النفقة للحمل (ويجب على المتوفى عنها زوجها الاحداد وهو) لغة مأخوذ من الحد وهو المنع وهو شرعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ بقصد به زينة كتب أصغر أو أجرو يباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وباريسم ومصبوغ لا يقصد لزيته (و) الامتناع من (الطيب) أى من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كل غير محرم وأما المحرم كالاكتحال بالأغد الذي لا طيب فيه خرام الحاجة كرمه فبرخص فيه للمعدة ومع ذلك تستعمله لبلاؤه بوجهه نهارا إلا أن دعت ضرورة لاستعماله نهارا ولأمرأة أن تحدد على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها إن قصدت ذلك فإن زادت عليها بلا قصد لم يحرم (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت) أى وهو المسكن الذى كانت فيه عند الفروقة إن لاق بها وليس لزوج ولا غيره إخراجها من مسكن فراقها ولا إخراجها منه وإن رضى زوجها (الإلحاجة) فيجوز لها الخروج كالمخرج في النهار لشراء طعام وكتان وبيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج ليس إلى دار جارتها الغزل وحديث ونحوه ما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك ما هو مذكور في المطولات **\*(فصل)\*** في أحكام الاستبراء \* وهو لغة طلب البراءة وشرعا ترخيص المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها تعيدا أو إبراء رجحان الحمل والاستبراء يجب بشيئين أحدهما زوال الفرائض وسيأتى في قول المتن وإذا مات سيد أم الولد إلى آخره والسبب الثانى حدوث الملك وذكره المصنف في قوله (ومن استحدثت ملكا أمه) بشرحها لا خيار فيه أو بارت أو وصية أو هبة أو غير ذلك من طرق الملك لها ولم تكن زوجته (حرم عليه) عند ارادة وطئها (الاستمتاع بها حتى يستبرأها) إن كانت من ذوات الطيب بحيضة ولو كانت بكر أو ألو استبرأها بانعها قبل بيعها ولو كانت منتقلة من صبي أو امرأة (وإن كانت) الأمة (من ذوات الشهور) فعدتها (بشهر فقط وإن كانت من ذوات الحمل) فعدتها (بالوضع) وإذا اشترى زوجته من له استبرأها وأما الأمة المزوجة أو المعتدة إذا اشترىها شخص فلا يجب استبرأها حالا فإذا زالت الزوجية والعدة كان طلقت الأمة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وجب الاستبراء حينئذ (وإذا مات سيد أم الولد) وابست في زوجية ولا عدة نكاح (استبرأت) حتما (نفسها كالامة) أى فيكون استبرأها بشهران كانت من ذوات الأشهر والأفهيضة إن كانت من ذوات الأقراء ولو استبرأ السيد أمته الموطوءة ثم اعتقها فلا استبرأ عليها ولها أن تزوج في الحال

**\*(فصل)\*** في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسر ها وهو لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه وشرعا وصول لبن آدمية مخصوصة بلوف آدمى مخصوص إلى وجه مخصوص وانما ثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قرية بكر أو ثيبا خلية كانت أو مزرعة (وإذا أرضعت المرأة لبنها ولدا) سواء شرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان مخلوبا في حياتها (صار الرضيع ولدا بشرطين أحدهما أن يكون له) أى الرضيع (دون المولود) بالاهلة وابتدأه من غمام انفصال الرضيع ومن بلغ سنتين لا يؤثر رضاعه تحريما (و) الشرط (الثانى أن ترضعه) أى المرضعة (خمس رضعات

ونصف فإن اعتدت بشهرين كان أولى

**\*(فصل)\*** ويجب للمعتدة الرجعية السكنى والنفقة ويجب للبائن السكنى دون النفقة إلا أن تكون حاملا ويجب على المتوفى عنها زوجها الاحداد وهو الامتناع من الزينة والطيب وعلى المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت الإلحاجة

**\*(فصل)\*** ومن استحدثت ملكا أمه حرم عليه الاستمتاع بها حتى يستبرأها إن كانت من ذوات الطيب بحيضة وإن كانت من ذوات الشهور بشهر فقط وإن كانت من ذوات الحمل بالوضع وإذا مات سيد أم الولد استبرأت نفسها كالامة **\*(فصل)\*** وإذا أرضعت المرأة لبنها ولدا صار الرضيع ولدا بشرطين أحدهما أن يكون له دون المولود والثانى أن ترضعه خمس رضعات

بالله اني لمن الصادقين فيما  
رمت به زوجتي فلانة من  
الزنا وان هذا الولد من الزنا  
وليس مني أربع مرات  
ويقول في المرة الخامسة  
بعد أن يعظه الحاكم وعلى  
لعنة الله ان كنت من  
الكاذبين ويتعلق بلعانه  
خمس أحكام سقوط الحد  
عنه وجوب الحد عليها  
وزوال الفرائض ونفي الولد  
والتصريم على الابد ويسقط  
الحد عنها بان تلتعن فتقول  
أشهد بالله ان فلانا هذا من  
الكاذبين فيما رمتي به من  
الزنا أربع مرات وتقول  
في المرة الخامسة بعد أن  
يعظها الحاكم وعلى غضب  
الله ان كان من الصادقين  
فصل في المعتدة على  
ضربين متوفى عنها وغير  
متوفى عنها والمتوفى عنها  
ان كانت حاملا فعدتها بوضع  
الحمل وان كانت حائلا  
فعدتها أربعة أشهر وعشر  
وغير المتوفى عنها ان كانت  
حاملا فعدتها بوضع الحمل  
وان كانت حائلا وهي من  
ذوات الحيض فعدتها ثلاثة  
أشهر وعشر وبالله ان كانت  
كانت صغيرة أو أيسة فعدتها  
ثلاثة أشهر والمطلقة قبل  
الدخول بها لعدة عليها  
وعدة الامة بالحمل كعدة  
الحره وبالأقراء ان تعدت  
بقرآن وبالشهور وعن  
الوفاة أن تعدت بشهرين  
وخمس ليال وعن الطلاق  
أن تعدت بشهر

بالله اني لمن الصادقين فيما رمت به زوجتي (فلانة من الزنا) وان كانت حاضرة أشار لها  
بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد بنفسه ذكره في الكلمات فقال (وان هذا الولد من الزنا وليس  
مني) ويقول الملاءن هذه الكلمات (أربع مرات ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم)  
أو المحكم بتخويله له من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لعنة الله ان كنت  
من الكاذبين) فيما رمت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنبر في جماعة ليس بواجب في اللعان  
بل هو سنة (ويتعلق بلعانه) أي الزوج وان لم تلعن الزوجة (خمس أحكام) أحدها (سقوط الحد)  
أي حد القذف للملاعنة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة  
(و) الثاني (وجوب الحد عليها) أي حد زناها مسلمة كانت أو كافرة ان لم تلعن (و) الثالث (زوال  
الفرائض) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي حاصلة ظاهرا وباطنا وان كذب الملاءن نفسه  
(و) الرابع (نفي الولد) عن الملاءن أما الملاءنة فلا ينتفي عنها نسب الولد (و) الخامس (التصريم)  
للملاعنة (على الابد) فلا يحل للملاءن نكاحها ولا وطؤها بغير الجين لو كانت أمة واشتراها  
وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حضانتها في حق الزوج ان لم تلعن حتى لو قد فها بعد  
ذلك بزنا لم يحد (ويسقط الحد عنها بان تلتعن) أي تلعن الزوج بعد تمام لعانه (فتقول) في لعانها  
ان كان الملاءن حاضرا (أشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين فيما رمتي به من الزنا) وتكرر الملاعنة  
هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعانها (بعد أن يعظه الحاكم) أو المحكم  
بتخويله إياها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله ان كان من  
الصادقين) فيما رمتي به من الزنا وما ذكر من القول المذكور مجمله في الناطق أما الآخرس فيسئل  
بإشارة مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالحلف كقول الملاءن أحلف بالله أو لفظ  
الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله وقوله غضب الله على أو ذكر كل من الغضب واللعن قبل  
تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة وهي لغة الاسم من اعتد وشعر عار بص المرأة مدة يعرف  
فيها براءة رجها بأقراء أو أشهر أو وضع حمل والمعتدة على ضربين متوفى عنها (زوجها) وغير متوفى عنها  
فالمتوفى عنها (ان كانت) حرة (حامله فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى  
ثاني ثوبين مع إمكان نسبة الحمل للبيت ولو احتملا كتنفي بلعان فلو مات صبي لا يولد له عنه عن حامل  
فعدتها بالأشهر لا بوضع الحمل (وان كانت حائلا فعدتها) أربعة أشهر وعشر (من الأيام بلبا لها  
وتعتبر الأشهر بالأهـ) لما أمكن ويكمل المنكسر ثلاثين يوما (وغير المتوفى عنها) زوجها (ان كانت  
حاملا فعدتها بوضع الحمل) المنسوب لصاحب العدة (وان كانت حائلا وهي من ذوات) أي صواحب  
(الحيض فعدتها ثلاثة قروء وهي الاطهار) وان طلق طاهرا بان بني من زمن طهرها بقيمة بعد  
طلاقها انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة أو طلق حائضا أو نفساء انقضت عدتها بالطعن في  
حيضة رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قراء (وان كانت) تلك المعتدة (صغيرة) أو كبيرة لم تحض  
أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت صغيرة (أو أيسة فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية ان انطبق طلاقها  
على أول الشهر فان طلق في أثناء شهر فبعده هلالا ويكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع  
فان حاضت المعتدة في الأشهر وجب عليها العدة بالأقراء أو بعد انقضاء الأشهر لم تجب الاقراء  
(والمطلقة قبل الدخول بها لعدة عليها) سواء باتسرها الزوج فيما دون الفرج أم لا (وعدة الامة)  
الحامل اذا طلق طلاقا رجيا أو بانئا (بالحمل) أي وضعه بشرط نسبته الى صاحب العدة وقوله  
(عدة الحره) الحامل أي في جميع ما سبق (وبالأقراء ان تعدت بقرآن) والمبعضه والمكاتبه  
وأم الولد كالامة (وبالشهور وعن الوفاة أن تعدت بشهرين وخمس ليال وعن الطلاق أن تعدت بشهر

أو بالاتفاق على من يحب الزوجة من حرة أو أمة لخدمة أن رضى الزوج بها (وإن أعسر بنفقها) أى المستقبلة (فأها) الصبر على عساره وتنفق على نفسها من مالها أو تقتصر ويصير ما أنفقته ديناً عليه وأها (فبيع النكاح) وإذا فسخت حصلت المفارقة وهى فرقة فسخ لا فرقة طلاق أما النفقة الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (إن أعسر) زوجها (بالصدق قبل الدخول) بها سواء علمت بساره قبل العقد أم لا

**فصل في أحكام الحضانة** وهى لغة مأخوذة من الحضان بكسر الحاء وهو الجنب انضم الحاضنة الطفل اليه وشرعاً حفظ من لا يستقل بامر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون (وإذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهى أحق بحضانتها) أى تربيته بما يصلحه بتعهده بطعامه وشرابه وغسل بدنه وثوبه وغمره بوضه وغير ذلك من مصالحه وموئنه الحضانة على من عليه نفقة الطفل وإذا امتنعت الزوجة من حضانه ولدها انتقلت الحضانة لامهاتها وأخته وحضانه الزوجة (الى) مضى (سبع سنين) وعبر بها المصنف لان التمييز يقع فيها غالباً لكن المداراها هو على التمييز سواء حصل قبل سبع سنين أو بعدها (ثم) بعدها (يخير) المميز (بين أبويه فأيهما اختار سلم اليه) فإن كان فى أحد الأبوين نقص يكون فالحق للآخر مادام النقص قائماً به وإذا لم يكن الأب موجوداً خير الولد بين الجد والام وكذا يقع التخيير بين الام ومن على حاشية النسب كاخ وعم (وشرائط الحضانة سبع) أحدها (العقل) فلا حضانه للمجنونه أطلاق جنونها أو تقطع فإن قل جنونها كيوم فى سنه لم يطل حق الحضانة بذلك (و) الثانى (الحرية) فلا حضانه لرقبة وان أذن لها سيدها فى الحضانه (و) الثالث (الدين) فلا حضانه للكافرة على مسلم (و) الرابع والخامس (العفة والامانة) فلا حضانه لفساقة ولا يشترط فى الحضانه تحقق العدالة الباطنة بل تكفى العدالة الظاهرة (و) السادس (الاقامة) فى بلد المميز بأن يكون أبواه مقيمين فى بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حاجة كحج وتجارة طويلاً كان السفر أو قصيراً كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الأبوين حتى يعود المسافر منهما ولو أراد أحد الأبوين سفر نقلة فالأب أولى من الام بحضانه فينزعه منها (و) الشرط السابع (الخلو) أى خلو الأم المميز (من زوج) ليس من محارم الطفل فإن تكلمت شخصاً من محارمه كعم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضى كل منهم بالمميز فلا تسقط حضانتها بذلك (فإن اختل شرط منها) أى السبعة فى الام (سقطت) حضانتها كما تقدم شرحه مفصلاً

### كتاب الجنائيات

جميع جنابة أعم من أن تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً (القتل على ثلاثة أضرب) لأربع أها (عمد محض) وهو مصدر عمد يوزن ضرب ومعناه القصد (وخطأ محض وخطأ) وذكر المصنف نفس العمد فى قوله (فالعمد المحض هو أن يعمد) الجانى (الى ضربه) أى الشخص (بما) أى شئ (يقتل غالباً) وفى بعض النسخ فى الغالب (ويقصد) الجانى (قتله) أى الشخص (بذلك) الشئ وحينئذ (فيجب القود) أى القصاص (عليه) أى الجانى وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط لجوب القصاص فى نفس القتل أو قطع أطرافه اسلام أو أمان فيه لا الحربى والمردى فى حق المسلم (فإن عفا عنه) أى عفا الجنى عليه عن الجانى فى صورة العمد المحض (وجبت) على القاتل (دية مغلظة) حالة فى مال القاتل (وسيد) كالمصنف بيان تغليظها (والخطأ المحض أن يرمى الى شئ) كسيد (فيصيب رجلاً فيقتله فلا قود عليه) أى الرأى (بل يجب عليه دية مخففة) وسيد كالمصنف بيان تخفيفها (على العاقلة مؤجلة) عليهم (فى ثلاث سنين) يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة وعلى الغنى من العاقلة من أصحاب الذهب آخر كل سنة نصف دينار ومن أصحاب الفضة سنة ذراهم كما قاله المتبولى وغيره والمراد بالعاقلة عصبية الجانى لا أصله وفروعه (وعمد الخطأ أن

وان أعسر بنفقها فأها  
فسخ النكاح وكذلك إن  
أعسر بالصدق قبل  
الدخول

(فصل) وإذا فارق الرجل  
زوجته وله منها ولد فهى  
أحق بحضانتها الى سبع  
سنين ثم يخير بين أبويه  
فأيهما اختار سلم اليه  
وشرائط الحضانة سبع  
العقل والحرية والامانة  
والعفة والاقامة  
والخلو من زوج فإن اختل  
شرط منها سقطت

**كتاب الجنائيات**  
القتل على ثلاثة أضرب  
عمد محض وخطأ محض وعمد  
خطأ فالعمد المحض هو أن  
يعمد الى ضربه بما يقتل  
غالباً ويقصد قتله بذلك فيجب  
القود عليه فإن عفا عنه  
وجبت دية مغلظة حالة فى  
مال القاتل والخطأ المحض  
أن يرمى الى شئ فيصيب رجلاً  
فيقتله فلا قود عليه بل  
يجب عليه دية مخففة على  
العاقلة مؤجلة فى ثلاث  
سنين وعمد الخطأ أن



يقصد ضرب به عالا يقتل غالبا) كأن ضربه بعصا خفيفة (فيوت) المضروب (فلا قود عليه بل تجب دية مغلظة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين) وسيدكر المصنف بيان تغليظها ثم شرع المصنف في ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص الأثرأي تتبعه لان المجنى عليه يتبع الجنابة فيأخذ مثلها فقال (وشرائط وجوب القصاص) في القتل (أربعة) وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربع الأول (أن يكون القاتل بالغا) فلا قصاص على صبي ولو قال أنا إلا أن صبي صدق بالاعتين الثاني أن يكون القاتل (عاقلا) فيمتنع القصاص من مجنون إلا أن تقطع جنونه فيقتص منه زمن إفاقته ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعدي في شر به فخرج من لم يتعد بأن شرب شيئا ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والدا) للمقتول فلا قصاص على والد يقتل ولده وإن سفل الولد قال ابن كعب ولو حكم حاكم بقتل والد الولد لا يقتل (و) الرابع (أن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بكفر أو ورق) فلا يقتل مسلم بكافر حربيا كان أودميا أو معاهدا ولا يقتل حر برقيق ولو كان المقتول أنقص من القاتل بكبر أو صغر أو طول أو قصر مثلا فلا عبرة بذلك (وتقتل الجماعة بالواحد) إن كافأهم وكان فعل كل واحد منهم لو انفرد كان قاتلا ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما ما في الأطراف) التي لتلك النفس فكما يشترط في القاتل كونه مكلفا يشترط في القاطع أطرف كونه مكلفا وحينئذ فن لا يقتل بشخص لا يقطع بطرفه (وشرائط وجوب القصاص في الأطراف بعد الشرائط المذكورة) في قصاص النفس (اثنان) أحدهما (الاشتراك في الاسم الخاص) للطرف المقطوع وبينه المصنف بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع اليمين مثلان من أذن أو يد أو رجل باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر (باليسرى) مما ذكر وجبئذ فلا تقطع يمين يسرى ولا عكسه (و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين شلل) فلا تقطع يد أو رجل بحجة بشلأ وهي التي لا عمل لها أما الشلل فتقطع بالحجة على المشهور إلا أن يقول عدلان من أهل الخبرة إن الشلل إذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق ولا تنسد بالحسم ويشترط مع هذا أن يقع جرم امستوفيا ولا يطلب أرشال للشل ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل عضو أخذ) أي قطع (من مفصل) كبرق وكوع (ففيه القصاص) وما لا مفصل له لا قصاص فيه واعلم إن شجاج الرأس والوجه عشرة حارصة عجملات وهي مائش الجملد قليل الودامة تدميمه وباضعة تقطع اللحم ومثلاجه تغوص فيه وسجماق تبلغ الجملدة التي بين اللحم والعظم وموضحة توضع العظم من اللحم وهاشمة تسكس العظم سواء أوصته أم لا ومنقلة تنقل العظم من مكان إلى مكان آخر ومومة تبلغ خريطة الدماغ المسماة أم الرأس ودامة بغيرين مججمة تخرق تلك الخريطة وتصل إلى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه العشرة ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي المذكورة (إلا في الموضحة) فقط لا في غيرها من بقية العشرة

فصل في بيان الدية وهي المال الواجب بالجنابة على حرق نفس أو طرف (والدية على ضربين مغلظة ومخففة) ولا ثالث لها (ما فالغلظة) بسبب قتل الذكرا الحر المسلم عمدا (مائة من الأبل) والمائة مثلية (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معناها في كتاب الزكاة (وأربعون خلفه) بفتح الحاء المجمة وكسر اللام وبالفاء وفسرها المصنف بقوله (في بطونها أولادها) والمائة أن الأربعين حوامل ويثبت حملها بقول أهل الخبرة بالأبل (والمخففة) بسبب قتل الذكرا الحر المسلم (مائة من الأبل) والمائة مخففة (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون) ومضى وجبت الأبل على قاتل أو عاقلة أخذت من أبل من وجبت عليه وإن لم يكن له أبل فتؤخذ من غالب أبل بلدة بلدى أو قيسية بدوى فإن لم يكن في البلدة

يقصد ضرب به عالا يقتل غالبا  
غالبا فيوت فلا قود عليه  
بل تجب دية مغلظة على  
العاقلة مؤجلة في ثلاث  
سنين \* وشرائط وجوب  
القصاص أربعة أن يكون  
القاتل بالغا عاقلا وأن  
لا يكون والد المقتول وأن  
لا يكون المقتول أنقص من  
القاتل بكفر أو ورق وتقتل  
الجماعة بالواحد وكل  
شخصين جرى القصاص  
بينهما في النفس يجري  
بينهما في الأطراف وشرائط  
وجوب القصاص في  
الأطراف بعد الشرائط  
المذكورة اثنان الاشتراك  
في الاسم الخاص اليمين  
باليمين واليسرى باليسرى  
وأن لا يكون بأحد الطرفين  
شلل وكل عضو أخذ من  
مفصل ففيه القصاص ولا  
قصاص في الجروح إلا في  
الموضحة  
فصل في الدية على  
ضربين مغلظة ومخففة  
فالغلظة مائة من الأبل  
ثلاثون حقة وثلاثون  
جذعة وأربعون خلفه في  
بطونها أولادها والمخففة  
مائة من الأبل عشرون  
حقة وعشرون جذعة  
وعشرون بنت لبون  
وعشرون ابن لبون  
وعشرون بنت مخاض

أو القبيلة ابل فتؤخذ من غالب ابل اقرب الابل الى موضع المؤدى (فان هدمت الابل انتقل الى قيمتها) وفي نسخة أخرى وان أهوزت الابل انتقل الى قيمتها هذا في القول الجديده وهو الصحيح (وقيل) في القديم (ينتقل الى ألف دينار) في حق أهل الذهب (أو) ينتقل الى (اثنى عشر ألف درهم) في حق أهل الفضة وسواه فيما ذكر الدية المغالطة والمخففة (وان غلظت) على القديم (زيد عليها الثالث) أي قدره في الدنانير ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (وتغلظ دية الخطا في ثلاثة مواضع) أحدها (اذا قتل في الحرم) أي حرم مكة أما القتل في حرم المدينة أو القتل في حال الإحرام فلا تغلظ فيه على الأصح والثاني مذكور في قول المصنف (أو قتل في الأشهر الحرم) أي ذى القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب والثالث مذكور في قوله (أو قتل) قريبه (ذو رحم محرم) يسكون الله - فله فان لم يكن الرحم محرماً كمنف النعم فلا تغلظ في قتلها (ودية المرأة) والخني المشكل (على النصف من دية الرجل) نفساً وجرحاً في دية حرة مسلمة في قتل عمد أو شبه عمد خمسون من الابل خمسة عشر حقة وخمسة عشر جذعة وعشرون خلفه ابل احوال وفي قتل خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وعشر بنات لبون وعشر حقات وعشر جذاذ (ودية اليهودي والنصراني) والمستأن من المعاهد (ثلث دية المسلم) نفساً وجرحاً (وأما المجوسى ففيه ثلثا عشر دية المسلم) وأخصر منه ثلث خمس دية المسلم (وتكمل دية النفس) وسبق أنهما مائة من الابل (في قطع) كل من (اليدين والرجلين) فيجب في كل يد أو رجل خمسون من الابل وفي قطعها مائة من الابل (و) تكمل الدية في قطع (الانف) أي في قطع مالا من منه وهو المارن وفي قطع ~~كل~~ من طرفيه والجار ثلث دية (و) تكمل الدية في قطع (الاذنين) أو قلعهما بغير إصباح فان حصل مع قلعهما إصباح وجب أرشه وفي كل أذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين أذن السميع وغيره ولو أيسر الأذنين بجناية عليهم ما ففيه مادية (والعينين) وفي كل منهما نصف دية وسواه في ذلك عين أحول أو أعور أو أعمى (و) في (الشفون الأربعة) في كل جفن منهن أربع دية (واللسان) لناطق سليم الذوق ولو كان اللسان لا تخرج وأرت (والشفنتين) وفي قطع أحدهما نصف دية (وذهاب الكلام) كله وفي ذهاب بعضه بقسطه من الدية والطرؤف التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب (وذهاب البصر) أي إذا به من العينين أما ذهابه من أحدهما ففيه نصف دية ولا فرق في العين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ وطفل (وذهاب السمع) من الأذنين وإن نقص من أذن واحدة سدت وضبط منتهى سماع الأخرى وجب قسط التفاوت وأخذ بنسبته من ثلث الدية (وذهاب الشم) من المنخرين وإن نقص الشم وضبط قدره وجب قسطه من الدية والأخف حكومة (وذهاب العقل) فان زال يخرج على الرأس له أرش مقدراً أو حكومه وجبت الدية مع الارش (والذكر) السليم ولو ذكر صغير وشيخ وعنين وقطع المشقة كالذكر في قطعها وحدها دية (والإثنين) أي البيضتين ولومن عنين ومحبوب وفي قطع أحدهما نصف دية (وفي الموضحة) من الذكرا المسلم (و) في (السن) منه (خمس من الابل وفي) اذهاب (كل عضو لا منفعة فيه حكومة) وهي جزء من الدية نسبته الى دية النفس نسبة نقصها أي الجناية من قيمة الجني عليه لو كان رقيقاً بصفاته التي هو عليها فلو كانت قيمة الجني عليه بلا جناية على يده مثلاً عشرة وبدونها تسعة فالتعويض عشر فيجب عشر دية النفس (ودية العبد) المصوم (قيمه) والامة كذلك ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر ولو قطع ذكره بدواً بنياء وجب قيمتان في الاظهر (ودية الجنين الحر) المسلم تبعاً لآبائه ان كانت أمه مصومه حال الجنانية (غرة) أي نسمة من الرقيق (عبد أو أمه) سليم من عيب مبيح وبشرط بلوغ الغرة نصف عشر الدية فان فقدت الغرة وجب بدلها وهو خمسة أبعة تجب الغرة على مائة الجاني (ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) يوم الجنانية عليها

فان عدت الابل انتقل الى قيمتها وقيل ينتقل الى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم وان غلظت زيد عليها الثلث وتغلظ دية الخطا في ثلاثة مواضع اذا قتل في الحرم أو قتل في الأشهر الحرم أو قتل ذا رحم محرم ودية المرأة على النصف من دية الرجل ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم وأما المجوسى ففيه ثلثا عشر دية المسلم وتكمل دية النفس في قطع اليدين والرجلين والانف والاذنين والعينين والشفون الأربعة واللسان والشفنتين وذهاب الكلام وذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب الشم وذهاب العقل والذكر والإثنين وفي الموضحة والسن خمس من الابل وفي كل عضو لا منفعة فيه حكومة ودية العبد قيمته ودية الحنين الحر غرة عبد أو أمه ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه

يكون مسلماً بالغاً قاعاً لحرأعيفاً) عن الزنا فلا حد بقذف الشخص كافراً أو صغيراً أو مجنوناً أو ورقياً  
أوزانياً (ويحد الحر) القاذف (ثمانين) جلدة (و) يحد (العبد أربعين) جلدة (ويسقط) عن القاذف  
(حد القذف بثلاثة أشياء) أحدها (إقامة البينة) سواء كان المقدوف أجنبياً أو زوجة والثاني  
مذكور في قوله (أو عفو المقدوف) أي عن القاذف والثالث المذكور في قوله (أو اللعان في حق  
الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف فصل وإذا رمى الرجل الخ

**فصل** في أحكام الاشربة وفي الحد المتعلق بشربها (ومن شرب خراً) وهي المتخذة من عصير  
العنب (أو شراباً مسكراً) من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب أن كان حراً  
(أربعين) جلدة وإن كان رقيقاً عشرين جلدة (ويجوز أن يبلغ) الإمام (به) أي حد الشرب  
(ثمانين) جلدة والزيادة على أربعين في حرو عشرين في رقيق (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على  
ما ذكر حدو على هذا لا يمنع النقص عنها (ويجب) الحد (عليه) أي شارب المسكر (بأحد أمرين  
بالبينة) أي رجلين يشهدان بشرب ما ذكر (أو الأقرار) من الشارب بأنه شرب مسكراً فلا يحد  
بشهادة رجل واحد ولا بشهادة امرأتين ولا بيمين مردودة ولا بعلم القاضي ولا بعلم غيره (ولا يحد)  
أيضاً الشارب (بالبقي والاستنكاه) أي بأن يشم منه رائحة الخمر

**فصل** في أحكام قطع السرقة \* وهي لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذ خفية ظليماً من حرز مثله  
(وتقطع يد السارق بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ بسبعة شرائط (أن يكون) السارق (بالغاً قاعاً)  
مختاراً مسلماً أو ذمياً فلا قطع على صبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وأما المعاهد  
فلا قطع عليه في الاظهر وما تقدم شرط في السارق وذكر المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق  
في قوله (وأن يسرق نصاً باقية ثم ربع دينار) أي خالصاً مضروباً أو يسرق قدراً مغشوشاً يبلغ خالصه  
ربع دينار مضروباً أو قيمته (من حرز مثله) فإن كان المسروق بعكراه أو مسجد أو شارع اشترط في  
احرازه دوام اللعاط وإن كان بحسن كبيت كفي لحاظه من أدنى مثله ونوب ومتاع وضعه شخص  
بقر به بعكراه مثلاً إن لاحظ به بنظره وقتاً فوقتاً ولم يكن هناك ازدحام طارقين فهو محرز ولا فلا  
وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف في قوله (لأنه  
فيه ولا شبهة) أي للسارق (في مال المسروق منه) فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق ولا بسرقة  
رقيق مال سيده (وتقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل الكوع) بعد دخلها بجبل بجر بمنف  
وانما تقطع اليمنى في السرقة الأولى (فإن سرق ثانياً) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بجديدة  
ماضية دفعة واحدة بعد دخلها من مفصل القدم (فإن سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى) بعد دخلها  
(فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى) بعد دخلها ويغمس محل القطع بزييت أو دهن مغلي (فإن سرق  
بعد ذلك) أي بعد الرابعة (عزرو قيل يقتل صبراً) وحديث الأمر بقتله في المرة الخامسة منسوخ

**فصل** في أحكام قاطع الطريق \* ويسمى بذلك لا امتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه وهو  
مسلم مكاف له شوكة فلا يشترط فيه ذكرورة ولا عدد يخرج قاطع الطريق المختلس الذي يتعرض  
لأخذ الفاقلة ويعتد الهرب (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) الأول المذكور في قوله (إن قتلوا)  
أي عدداً وانما من يكافؤهم (ولم يأخذوا المال قتلوا) حقاً وإن قتلوا خطأ أو شبهه عهداً أو من لم يكافؤهم  
لم يقتلوا والثاني المذكور في قوله (فإن قتلوا وأخذوا المال) أي نصاب السرقة فأكثر (قتلوا وسلبوا)  
على خشبة ونحوها لكن بعد غسلهم ونكفيتهم والصلاة عليهم والثالث المذكور في قوله (وإن أخذوا  
المال ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم من  
خلاف) أي تقطع منهم أولاً اليد اليمنى والرجل اليسرى فإن عادوا فيسراهم وعناهم فقطعان فإن  
كانت اليد اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة اكتفى بالموجودة في الأصح والرابع المذكور في قوله

يكون مسلماً بالغاً  
قاعاً لحرأعيفاً  
ويحد الحر  
ثمانين والعبد  
أربعين  
ويسقط حد القذف  
بثلاثة أشياء  
أقامه البينة  
أو عفو المقدوف  
أو اللعان  
في حق الزوجة

\* (فصل) \* ومن شرب  
خراً أو شراباً مسكراً يحد  
أربعين ويجوز أن يبلغ به  
ثمانين على وجه التعزير  
ويجب عليه بأحد أمرين  
بالبينة أو الأقرار ولا يحد  
بالبقي والاستنكاه

\* (فصل) \* وتقطع يد  
السارق بثلاثة شرائط أن  
يكون بالغاً قاعاً وأن يسرق  
نصاً باقية ثم ربع دينار من  
حرز مثله لأن له فيه ولا  
شبهة في مال المسروق منه  
وتقطع يده اليمنى من  
مفصل الكوع فإن سرق  
ثالثاً قطعت رجله اليسرى  
فإن سرق ثالثاً قطعت يده  
اليسرى فإن سرق رابعاً  
قطعت رجله اليمنى فإن  
سرق بعد ذلك عزرو قيل  
يقتل صبراً

\* (فصل) \* وقطاع  
الطريق على أربعة أقسام  
إن قتلوا ولم يأخذوا المال  
قتلوا وإن قتلوا وأخذوا  
المال قتلوا وسلبوا وإن  
أخذوا المال ولم يقتلوا  
تقطع أيديهم وأرجلهم من  
خلاف

ويكون ما وجب لسيدها ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني غرة كثلث غرة مسلم وهو بهير وثلاث بهير

**فصل في أحكام القسامة وهي أيمان الدماء** \* (واذا اقترن بدعوى الدم لوث) \* بمثابة وهو لغة الضعف وشرفا قرينة تدل على صدق المدعي بان توقع تلك القرينة في القلب صدقه وإلى هذا أشار المصنف بقوله (يقع به في النفس صدق المدعي) بان وجد قتل أو بعضه كراهه في محلة منفصلة عن بلد كبير كافي الروضة وأصلها أو وجد في قرية صغيرة لأعدائه ولا يشاركهم في القرية غيرهم (حلف المدعي خمسين عينا) ولا يشترط موالاتها على المذهب ولو تخلل الأيمان جنون من الحالف وانما منه بني بعد الإفاقة على ما مضى منها لم يعزل القاضي الذي وقعت القسامة عنده فان عزل وولى غيره وجب استئنافها (و) إذا حلف المدعي (استحق الديّة) ولا تقع القسامة في قطع طرف (وان لم يكن هنالك لوث فاليمين على المدعي عليه) فيحلف خمسين عينا (وعلى قاتل النفس المحرمة) عمدا أو خطأ أو شبه عمد (كفارة) ولو كان القاتل صيبا أو مجنونا فيعتق الولي عنها من ماله ما والكفارة (عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) أي الخلة بالعمل والنكسب (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) بالهلال (متتابعين) بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع في الأصح فان عجز المكفر عن صوم الشهرين له رم أو طقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر باطعام ستين مسكينا أو فقيرا بدفع لكل واحد منهم مدام من طعام يجزئ في الفطرة ولا يطعم كافرا ولا هاشميا ولا مطلقا

#### كتاب الحدود

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لمتنها من ارتكاب الفواحش وبدأ المصنف من الحدود بحد الزنا المذكور في أثناء قوله (والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالحصن) وسيأتي قريبا أنه البالغ العاقل الحر الذي غيب حششته أو قدرها من مقطوعها بقبل في نكاح صحيح (حدده الرجم) بحجارة معتدلة لا بجصى صغيرة ولا بعصر (وغير المحصن) من رجل أو امرأة (حدده مائة جلدة) سميت بذلك لتصلها بالجلد (وتغريب عام إلى مسافة القصر) فأكثر برأى الإمام وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله مكان التغريب والأولى أن يكون بعد الجلد (وشروط الإحصان أربع) الأولى والثاني (البلوغ والعقل) فلا حد على صبي ومجنون بل يؤدان بما يجرهما عن الوقوع في الزنا (و) الثالث (الحرية) فلا يكون الرقيق والمبعض والمكاتب وأم الولد محصنين وإن وطئ كل منهما في نكاح صحيح (و) الرابع (وجود الوطء) من مسلم أو ذمي (في نكاح صحيح) وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح وأراد بالوطء تعقيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها بقبل ونسج بالصحج الوطء في نكاح فاسد فلا يحصل به التحسين (والعبد والامة حداهما نصف حد الحر) فيحد كل منهما خمسين جلدة ويغرب نصف عام ولو قال المصنف ومن فيه رق حدده الخ كان أولى بلعم المكاتب والمبعض وأم الولد (وحكم اللواط وأتبان اليها ثم كسك الزنا ومن وطئ فيمادون الفرج عزر ولا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود) \* (فصل) \* (واذا القذف) بذال معصية (غيره بالزنا) كقوله زنت (فعليه حد القذف) ثمانين جلدة كما سيأتي هذا لم يكن القاذف أباً أو أماً وان علما كما سيأتي (بشأنه شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاث (منها) في القاذف وهو أن يكون بالغاً عاقلاً فالصبي والمجنون لا يحدان بقذفهما مضافاً (وأن لا يكون والدًا للمقذوف) فالقذف الأب أو الأم وان علولده وان سفل لاحت عليه (وخسة في المقذوف وهو أن

#### \* (فصل) \* (واذا اقترن

بدعوى الدم لوث يقع به في النفس صدق المدعي حلف المدعي خمسين عينا واستحق الديّة وان لم يكن هنالك لوث فاليمين على المدعي عليه وعلى قاتل النفس المحرمة كفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين

#### \* (كتاب الحدود)

والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالحصن حده الرجم وغير المحصن حده مائة جلدة وتغريب عام إلى مسافة القصر وشروط الإحصان أربع البلوغ والعقل والحرية ووجود الوطء في نكاح صحيح والعبد والامة حداهما نصف حد الحر وحكم اللواط وأتبان اليها ثم كسك الزنا ومن وطئ فيمادون الفرج عزر ولا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود

والقذف ثمانين جلدة (فصل) \* (واذا القذف) بذال معصية (غيره بالزنا) كقوله زنت (فعليه حد القذف) ثمانين جلدة كما سيأتي هذا لم يكن القاذف أباً أو أماً وان علما كما سيأتي (بشأنه شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاث (منها) في القاذف وهو أن يكون بالغاً عاقلاً فالصبي والمجنون لا يحدان بقذفهما مضافاً (وأن لا يكون والدًا للمقذوف) فالقذف الأب أو الأم وان علولده وان سفل لاحت عليه (وخسة في المقذوف وهو أن

القاتل مسلماً ذكراً كان أو أنثى حراً أو عبداً شرطه الإمام له أولاً والسلب ثياب القاتل التي عليه  
والخلف والران وهو خف بلا قدم يلبس للساق فقط وآلات الحرب والمزكوب الذي قاتل عليه  
أو أمسكه بعنانه والسرجه واللباج ومقود الدابة والسوار والطورق والمنطقة وهي التي يشدها الوسط  
والخاتم والنفقة التي معه والجنينة التي تقاد معه وأغما يستحق القاتل سلب الكافر إذا غر بنفسه  
حال الحرب في قتله بحيث يكنى بركوب هذا الغرر ثم ذلك الكافر فلو قتله وهو أسير أو نائم أو قتله بعد  
أنهم زام الكفار فلا سلب له وكفاية ثم الكافر أن يزيل امتناعه كان يفتاً عينيه أو يقطع يديه  
أو يرجليه والغنمة لنفسه مأخوذة من الغنم وهو الرمح وشرع المال الحاصل للمسلمين من كفار أهل  
حرب بقتال وإيجاف خيل أو بمل وخرج بأهل الحرب المال الحاصل من المرتدين فإنه في لا غنمة  
(وتقسم الغنمة بعد ذلك) أي بعد إخراج السلب منها (على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها)  
من عقار ومنقول (لمن شهد) أي حضر (الوقعة) من الغنائم بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش  
وذلك من حضر لا بنية القتال ومقاتل في الظاهر ولا شئ لمن حضر بعد انقضاء القتال (ويعطى  
للقارس) الحاضر الوقعة وهو من أهل القتال بفرس مهياً للقتال عليه سواء قاتل أم لا (ثلاثة أسهم)  
سهمين لفرسه وسهماً له ولا يعطى إلا لفرس واحد ولو كان معه أفراس كثيرة (وللراجل) أي المقاتل  
على رجليه (سهم) واحد (ولا يسهم إلا لمن) أي شخص (استكمل فيه خمس شرائط الإسلام  
والبلوغ والعقل والحرية والذكورية) فإن اختل شرط من ذلك رخص له ولم يسهم له أي لمن اختل فيه  
الشرط أما الكونه صغيراً أو مجنوناً أو رقيقاً أو أنثى أو ذمياً أو الرضخ لنفسه العطاء القليل وشرعاً شئ دون  
سهم يعطى للراجل ويحتسب الإمام في قدر الرضخ بحسب رأيه فيز يد المقاتل على غيره والاكثر قتلاً  
على الأقل قتلاً ولا يحمل الرضخ إلا خمس الأربعة في الظاهر والثاني محله أصل الغنمة (ويقسم الخمس)  
الباقى بعد الأخماس الأربعة (على خمسة أسهم سهم) منه (لرسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو  
الذي كان له في حياته (يصرف بعده للمصالح) المتعلقة بالمسلمين كالقضاء الحاكمين في البلاد أما قضاة  
العسكر فيرزقون من الأخماس الأربعة كإمالة المساردي وغيره وكسدة الثغور وهي المواضع المخوفة  
من أطراف بلاد المسلمين الملاصقة ببلادنا والمراد سد الثغور بالرجال وآلات الحرب ويقدم الأهم  
من المصالح فالأهم (وسهم لذوي القربى) أي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم بنوه أشق  
و بنو المطلب) يشترك في ذلك الذكور والأنثى والغنى والفقير وفضل الذكورية على مثل حظ الأنثيين  
(وسهم لليتامى) المسلمين جميع يتيم وهو صغير لا أب له سواء كان الصغير ذكراً أو أنثى له جسد أو لا قتل  
أبوه في الجهاد أولاً ويشترط فقر اليتيم (وسهم للمساكين وسهم لبناء السبيل) وسبق بيانهما سابقاً  
كتاب الصيام

فصل في قسم النبي على مستحقه وهو النبي ولغة مأخوذة من فاء إذا رجعت ثم استعمل في المال الرابع  
من الكفار إلى المسلمين وشرعاً هو مال حصل من كفار بقتال ولا إيجاف خيل ولا بمل كالجزية  
وعشر التجارة (ويقسم مال النبي على خمس فرق بصرف خمسة) يعني النبي (على من) أي الخمسة  
الذين (يصرف عليهم خمس الغنمة) وسبق قريباً بيان الخمسة (ويعطى أربعة أخماسها) وفي بعض  
النسخ أخماسه أي النبي (للمقاتلة) وهم الاجناد الذين عينهم الإمام للجهاد وأثبت أسماءهم في ديوان  
المرتزقة بعد انصافهم بالإسلام والتكليف والحرية والنفقة فيفرق الإمام عليهم الأخماس الأربعة  
على قدر حاجاتهم فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة نفقتهم وما يكفيه فيعطيه  
كفأيتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك وراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والغلاء وأشار  
المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) إلى أنه يجوز للإمام أن يصرف الفائض عن حاجات المرتزقة  
في مصالح المسلمين من إصلاح الحصون والثغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح

وتقسم الغنمة بعد ذلك  
على خمسة أخماس فيعطى  
أربعة أخماس لمن شهد  
الوقعة ويعطى للقارس  
ثلاثة أسهم وللراجل سهم  
ولا يسهم إلا لمن استكمل  
فيه خمس شرائط الإسلام  
والبلوغ والعقل والحرية  
والذكورية فإن اختل شرط  
من ذلك رخص له ولم يسهم  
ويقسم الخمس على خمسة  
أسهم سهم لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم يصرف بعده  
للمصالح وسهم لذوي  
القربى وسهم بنوه أشق  
و بنو المطلب وسهم لليتامى  
وسهم للمساكين وسهم  
لبناء السبيل ويقسم مال  
النبي على خمس فرق بصرف  
خمسه على من يصرف  
عليهم خمس الغنمة ويعطى  
أربعة أخماسها للمقاتلة  
وفي مصالح المسلمين

متفرقات) وأصله جوف الرضيع وضبطه بن بالعرف فما قضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبر بالافلا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الجنس اعراضا عن الشدوى تعدد الارتضاع (وبصير زوجها) أي المرضعة (أباله) أي الرضيع (ويحرم على المرضع) بفتح الضاد (التزويج اليها) أي المرضعة (والى كل من ناسبها) أي انتسب اليها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها) أي المرضعة (التزويج الى المرضع وولده) وان قل ومن انتسب اليه وان علا (دون من كان في درجته) أي الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقة منه) أي الرضيع كاعمامه وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلا فأرجع اليه

فصل في أحكام نفقة الأقارب وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل الا في الخير وللنفقة أسباب ثلاثة القرابة وملاك العين والزوجة وذكر المصنف السبب الاول في قوله (ونفقة العمودين من الاهل واجبة للوالدين والمولودين) أي ذكرنا كانوا أو أانا انفقوا في الدين أو اختلفوا فيه واجبة على أولادهم (فأما والادون) وان علوا (فتجب نفقتهم بشرطين الفقرة) لهم وهو عدم قدرتهم على مال أو كسب (والزمانه أو الفقرة والجنسون) هي مصدرون الرجل زمانه اذا حصل له آفة فان قدر واعي مال أو كسب لم تجب نفقتهم (وأما المولودون) وان سفلوا (فتجب نفقتهم) على الوالدين (ثلاثة شرائط) أحدها (الفقر والصغر) فالغنى الكبير لا تجب نفقته (أو الفقير والزمانه) فالغنى القوي لا تجب نفقته (أو الفقير والجنون) فالغنى العاقل لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة) فمن ملك رقيقا عبدا أو أمة أو مديرا أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته فبطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية وبكسوه من غالب كسوتهم ولا يكتفى في كسوة رقيقه ستر العورة فقط (ولا يكافون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه نهارا أراحه ليلا وعكسه ويرحمه صيفا وقت القيولة ولا يكاف دابته أيضا ما لا يطيق حمله وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج مومرا) ويعتبر بآراء بطالع جفر كل يوم (فقدان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه لزوجه مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة والمندان (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرها ما حتى الاقط في أهل بادية يفتانونه (ويجب للزوجة) من الادم والكسوة ما جرت به العادة في كل منه ما كان جرت عادة البلد في الادم يرتوش ويرج وبن ونحوها اتبع العادة في ذلك وان لم يكن في البلد أدم غالب فيجب اللاتي بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الادم ويجب للزوجة أيضا لحظ بلق بحال زوجها وان جرت عادة البلد في النكسوة لمثل الزوج بكن أو حر أو رجب (وان كان) الزوج (معسرا) ويعتبر بآراء بطالع جفر كل يوم (فقد) أي فالواجب عليه لزوجه مد طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (وما يتأدم به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الادم (وبكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (وان كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر بآراء بطالع جفر كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (فقد) أي فالواجب عليه لزوجه مد (ونصف) من طعام من غالب قوت البلد (و) يجب لها (من الادم) الوسط (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين ما يجب على المومر والمعسر ويجب على الزوج تغلب لزوجته الطعام حبا وعليه طحنه وخبزه ويجب لها آلة أكل وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق بها عادة (وان كانت ممن يخدم مثلها فعليه) أي الزوج (اخذامها) بجرة أو أمة له أو أمة مستأجرة

متفرقات وبصير زوجها  
أباله ويحرم على المرضع  
التزويج اليها والى كل من  
ناسبها ويحرم عليها التزويج  
الى المرضع وولده دون  
من كان في درجته أو أعلى  
طبقة منه

فصل في نفقة العمودين  
من الاهل واجبة للوالدين  
والمولودين فأما والادون  
فتجب نفقتهم بشرطين الفقر  
والزمانه أو الفقر والجنون  
وأما المولودون فتجب  
نفقتهم بثلاثة شرائط الفقر  
والصغر والزمانه  
أو الفقر والجنون ونفقة  
الرقيق والبهائم واجبة  
ولا يكافون من العمل ما لا  
يطيقون ونفقة الزوجة  
الممكنة من نفسها واجبة  
وهي مقدرة فان كان الزوج  
مومرا فمدان من غالب  
قوتها ويجب من الادم  
والكسوة ما جرت به العادة  
وان كان معسرا فمدان  
غالب قوت البلد وما يتأدم  
به المعسرون وبكسونه  
وان كان متوسطا فمدان  
ونصف من الادم والكسوة  
الوسط وان كانت ممن  
يخدم مثلها فعليه اخذامها

﴿فصل﴾ في أحكام الجزية \* وهي لغة اسم لخراج يجمعول على أهل الذمة سميت بذلك لانها جرت  
عن القتل أي كفت عن قتلهم وشرعاً مال يلزمه كافر به قد مخصوص ويشترط أن يعقدها الامام  
أو نائبه لا على جهة التأييد فيقول أقررتمكم بدار الاسلام غير الجحار أو أذنت في اقامتكم بدار  
الاسلام على أن تبدلوا الجزية وتنقادوا لحكم الاسلام ولو قال الكافر للامام ابتداء اقررني بدار  
الاسلام كفى (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا جزية على صبي (و) الثاني  
(العقل) فلا جزية على مجنون أطبق جنونه فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته الجزية  
أو تقطع جنونه كثيرا على ذلك كيوم يحن فيه ويوم يقين فيه لفت أيام الافاقه فان بلغت سنة وجب  
جزيتها (و) الثالث (الحرية) فلا جزية على رقيق ولا على سيده أيضا والمكاتب والمدير والمبعض  
كالرقيق (و) الرابع (الذكورية) فلا جزية على امرأة وخشي فان بانثذ كورته أخذت منه  
الجزية للسنة الماضية كما يحتمل النور في زيادة الروضة وجرم به في شرح المذهب (و) الخامس  
(أن يكون) الذي تعقده الجزية (من أهل الكتاب) كاليهود والنصارى (أو من له شبهة كتاب  
وتعقد أيضا الاولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ أو شككتنا في وقتها وكذا تعقد لمن أحد أبويه يهودي  
والآخر كتابي ولزاعم التمسك بعصف ابراهيم المنزلة عليه أو يزور دواود المنزل عليه (وأقل) ما يجب في  
(الجزية) على كل كافر (دينار في كل حول) ولا حد لا كثر الجزية (ويؤخذ) أي يسن للامام  
أن يعا كس من عقد له الجزية وحينئذ يؤخذ (من المتوسط) الحال (ديناران ومن الموسر أربعة  
دنانير) استحبابا ان لم يكن كل منهما مائة فيها فان كان سفيها لم يعا كس الامام ولي السفيه والعبرة في  
المتوسط واليسار بأخر الحول (ويجوز) أي يسن للامام اذا صالح الكفار في بلادهم لا في دار الاسلام  
(أن يشترط عليهم الضريبة) لمن يربهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) أي زائدا (عن  
مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة ان رضوا بهذه الزيادة (ويتضمن عقد الجزية) بعد صحت  
(أربعة أشياء) أحدها (أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برق كما قال الجمهور لا على وجه الاهانة  
(و) الثاني (أن تجرى عليهم أحكام الاسلام) فيضمنون ما يلفونه على المسلمين من نفس ومال  
وان فعلوا ما يعتقدهون تجرى عليه كالزنا أقيم عليهم الحد (و) الثالث (أن لا يذكروا دين الاسلام الا بخير  
(و) الرابع (أن لا يظهروا ما فيه ضرر على المسلمين) أي بان أو وامن يطلع على عورات المسلمين  
ويقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة التصحيع الكف عنهم نفسا ومالا وان كانوا في  
بلدنا أو في بلاد مجاور لنا لمناذع أهل الحرب عنهم (و) يعرفون بلبس الغيار) أي بكسر الغين المجهمة  
وهو تغسير اللباس بان يحيط الذي على ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه ويكون ذلك على الكنف والاولى  
باليهودي الاصفر وبالنصراني الازرق وبالمجوسي الاسود والاجر وقول المصنف يعرفون عبره  
النور أيضا في الروضة تبعا لاصها لكنه في المنهاج قال يؤمر أي الذي ولا يعرف من كلامه أن  
الامر للوجوب أو الندب لكن مقتضى كلام الجمهور الاول وعطف المصنف على الغيار قوله (وشد  
الزنا) وهو زناى مبهمة خبط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب ولا يكفي جعله تحتها (و) يمنعون من  
ركوب الخيل) النفية وغيرها ولا يمنعون من ركوب الخير ولو كانت نفية و) يمنعون من افعالهم  
المسلمين قول الشريك كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

﴿كتاب﴾ أحكام (الصبي والذبايح) والخصايا والاطعمة \* ﴿

والصبي مصدر أطلق هنا على اسم المفعول وهو المصبيد (وما) أي والحيوان البري المأكول الذي  
(قدر) بضم أوله (على ذكاته) أي ذبحه (فدكاته) تكون (في حلقه) وهو أعلى العنق (ولبسته) أي  
بلام مفتوحة وموحدة مشددة أسفل العنق والذكاة بذال معجمة لغة التطيب لما فيها من تطيب  
أكل اللحم المذبح وشرعا بطل الحرارة الغريزية على وجه مخصوص أما الحيوان المأكول البصري

﴿فصل﴾ وشرائط وجوب

الجزية خمس خصال  
البلوغ والعقل والحرية  
والذكورية وأن يكون  
من أهل الكتاب أو من له  
شبهة كتاب وأقل الجزية  
دينار في كل حول ويؤخذ  
من المتوسط ديناران ومن  
الموسر أربعة دنانير  
ويجوز أن يشترط عليهم  
الضريبة فضلا عن مقدار  
الجزية ويتضمن عقد  
الجزية أربعة أشياء ان  
يؤدوا الجزية وأن تجرى  
عليهم أحكام الاسلام  
وأن لا يذكروا دين  
الاسلام الا بخير وأن لا  
يظهروا ما فيه ضرر على  
المسلمين ويعرفون بلبس  
الغيار وشد الزنا ويمنعون  
من ركوب الخيل

﴿كتاب الصيد والذبايح﴾

وما قدر على ذكاته فذكاته  
في حلقه ولبسته

غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربع العبادات وأما المصنف فذكره هنا أقوال

فصل وتارك الصلاة في المعهودة الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكلف (غير معتقد لوجوبها حكمه) أي التارك لها (حكم المرتد) وسبق قريبا بيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلا) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقد لوجوبها فيستتاب فان تاب وصلى) وهو نفسه يرتد (والثاني) (والا) أي وان لم يتب (قتل حدا) لا كفرا (وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم المسلمين أيضا في الغسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

(كتاب) \* أحكام (الجهاد)

وكان الامر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده فلا كفار حالان أحدهما أن يكونوا ببلادهم فالجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فإذا فعله من فيه كفاية سقط الحرج عن الباقيين والثاني أن يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين أو ينزلوا قريبا منها فالجهاد حينئذ فرض عين عليهم فيلزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم (وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها (الاسلام) فلا جهاد على كافر (و) الثاني (البلوغ) فلا جهاد على صبي (و) الثالث (العقل) فلا جهاد على مجنون (و) الرابع (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو أمره سيده ولو مبعضا ولا مدبرا ولا مكاتب (و) الخامس (الدكورية) فلا جهاد على امرأة ونخشي مشكل (و) السادس (العصمة) فلا جهاد على مريض عرض عنه عن قتال وركوب الأعباء شديدة كحمى مطبقة (و) السابع (الطاقة على القتال) أي فلا جهاد على أقطع يده مثلا ولا على من عدم أهبة القتال كسلاح ومركوب ونفقة (ومن أسير من الكفار فعلى ضربين ضرب) لا تخيير فيه للأمام بل (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون يصير (رقيبا بنفس السبي) أي الأخذ (وهم الصبيان والنساء) أي صبيان الكفار ونسائهم ويلحق بآذ كراختاني والمجانين ويخرج بالكفار نساء المسلمين لأن الأسير لا يتصور في المسلمين (وضرب لا يرق بنفس السبي وهم) الكفار الأصليون (الرجال البالغون) الأحرار العاقلون (والأمام محض فيهم بين أربعة أشياء) أحدها (القتل) بضرب رقبته لا بتفريق وتفريق مثلا (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية أموال الغنيمة (و) الثالث (المن) عليهم بتخليته سبيلهم (و) الرابع (الفدية) إما بالمال أو بالرجال أي الأسرى من المسلمين ومال فدائهم كبقية أموال الغنيمة ويجوز أن يفادى مشرك واحد بمسلم أو أكثر ومشركون مسلم (يفعل) الإمام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين فان خفي عليه لاحظ حسهم حتى يظهر له لاحظ فيفعله ويخرج بقولنا سابقا الأصليون الكفار غير الأصليين كالمرتدين فيطالبهم الإمام بالاسلام فان امتنعوا قتلهم (ومن أسلم) من الكفار (قبل الأسر) أي أمر الإمام له (آخر زماله ودمه وصغار أولاده) عن السبي وحكم بالاسلام تبعاله بخلاف البالغين من أولاده فلا يصحهم اسلام أبيهم واسلام الجد يصح أيضا الولد الصغير واسلام الكافر لا يصح زوجته عن استرقاقها ولو كانت حاملا فان استرققت انقطع نكاحه في الحال (ويحكم للصبي بالاسلام عند وجود ثلاثة أسباب) أحدها (أن يسلم أحد أبويه) فيحكم بالاسلامه تبعهما وأما من بلغ مجنونا أو بلغ عاقلًا من جن فكما للصبي والسبب الثاني مذكور في قوله (أو يسيه مسلم) حال كون الصبي منفردا عن أبويه) فان سبي الصبي مع أحد أبويه فلا تباع الصبي السابق له ومعنى كونه مع أحد أبويه أن يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة لأن ما لهما يكون واحدًا ولو سباه ذمي وحمله إلى دار الاسلام لم يحكم بالاسلامه في الأصح بل هو على دين السابق له والسبب الثالث مذكور في قوله (أو يوجد) أي الصبي (لقبطا في دار الاسلام) وان كان فيها أهل ذمة فانه يكون مسلما وكذلك لو وجد في دار كفار وفيها مسلم

(فصل) في أحكام السلب وقسم الغنيمة (ومن قتل قتيلا أعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون

(فصل) \* وتارك الصلاة على ضربين أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها حكمه حكم المرتد والثاني أن يتركها كسلا معتقد لوجوبها فيستتاب فان تاب وصلى والاقول حدا وكان حكمه حكم المسلمين

(كتاب الجهاد) \*

وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والدكورية والعصمة والطاقة على القتال ومن أسير من الكفار فعلى ضربين ضرب يكون رقيقا بنفس السبي وهم الصبيان والنساء وضرب لا يرق بنفس السبي وهم الرجال البالغون والأمام مخير فيهم بين أربعة أشياء القتل والاسترقاق والمن والفدية بالمال أو بالرجال يفعل من ذلك ما فيه المصلحة ومن أسلم قبل الأسر أحرز ماله ودمه وصغار أولاده ويحكم للصبي بالاسلام عند وجود ثلاثة أسباب أن يسلم أحد أبويه أو يسيه مسلم منفردا عن أبويه أو يوجد لقبطا في دار الاسلام

(فصل) \* ومن قتل قتيلا أعطى سلبه



وما لم يفسد على ذكاته فذكاته

عقره حيث قدر عليه وكان الذكاة أربعة أشياء قطع الحلقوم والمرى والودجين والمجزئ منها شيان قطع الحلقوم والمرى ويجوز الاصطياب بكل جارحة معلية من السباع ومن جوارح الطيور وشرايط تعلمها أربعة أن تكون إذا أرسلت استرسلت وإذا زجرت ازجرت وإذا قلت صيد المأكل منه شيئاً وأن يتكرر ذلك منها فان عدمت إحدى اشرايط لم يحل ما أخذته إلا أن يدرك حيا فيذكي وتجاوز الذكاة بكل ما يجرح بالسن والظفر وتحل ذكاة كل مسلم ولم يكتأبى ولا تحل ذبيحة مجوسى ولا وثنى وذكاة الجنين بذكاة أمه إلا أن يوجد حيا فيذكي وما قطع من حي فهو ميت إلا الشعر فصل في وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال إلا ما ورد الشرع بتعريمه وكل حيوان استخبثته العرب فهو حرام إلا ما ورد الشرع بإباحته ويحرم من السباع ماله ناب قوى يعدوه ويحرم من الطيور ماله مخالب في المخمصة أن يأكل من الميتة المحرمة ما سدد به رمقه ولنا ميتان حلالان السمك والجراد ودمان حلالان الكبد والطحال

فيل على الصحيح بلاذخ (وما) أى والحيوان الذى (لم يفسد) بضم أوله (على ذكاته) كشاة أنسية نوحشت أو بعير ذهب شاردا (فذكاة عقره) بفتح العين عقره من عقره للروح (حيث قدر عليه) أى فى أى موضع كان العقر (وكال الذكاة) وفى بعض النسخ ويستحب فى الذكاة (أربعة أشياء) أحدها (قطع الحلقوم) بضم الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولا وخروجا (و) الثانى قطع (المرى) بفتح ميمه وهو رز آخره ويجوز نسجه وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة والمرى تحت الحلقوم ويكون قطع ما ذكره دفعة واحدة لا فى دفعتين فإنه يحرم المذبوح حينئذ متى بقى شئ من الحلقوم والمرى لم يحل المذبوح (و) الثالث والرابع قطع (الودجين) بواو ودال مفترقين تنسبة ورج بفتح الدال وكسرهما عرقان فى صفحتى العنق محيطان بالحلقوم (والمجزئ منها) أى الذى يكفى فى الذكاة (شيان قطع الحلقوم والمرى) فقط ولا يسن قطع ما وراء الودجين (ويجوز) أى يحل (الاصطياب) أى أكل المصاد (بكل جارحة معلية من السباع) كالغهد والنمر والكلب (ومن جوارح الطير) كصقرو بازى أى موضع كان جرح السباع والطير والجارحة مشتقة من الجرح وهو الكسب (وشرايط تعلمها) أى الجوارح (أربعة) أحدها (أن تكون) الجارحة معلية بحيث (إذا أرسلت) أى أرسلها صاحبها (استرسلت) (و) الثانى أنها (إذا زجرت) بضم أوله أى زجرها صاحبها (ازجرت) (و) الثالث أنها (إذا قلت صيد المأكل منه شيئاً) (و) الرابع (أن يتكرر ذلك منها) أى يتكرر الشرايط الأربعة من الجارحة بحيث يظن تأديها ولا يرجع فى التكرار لعدد بل المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع الجوارح (فإن عدمت) منها (أحدى الشرايط لم يحل ما أخذته) الجارحة (إلا أن يدرك) ما أخذته الجارحة (حيا فيذكي) فيصل حينئذ ثم ذكر المصنف آلة الذبح فى قوله (وتجاوز الذكاة بكل ما) أى بكل محدود (يجرح) كخديد ونحاس (إلا بالسن والظفر) وباقي العظام فلا تجوز التذكية بها ثم ذكر المصنف من نصحه منه التذكية فى قوله (وتحل ذكاة كل مسلم) بالغ أو يميز بطبق الذبح (و) ذكاة كل (كتأبى) يهودى أو نصرانى ويحل ذبح مجنون وسكران فى الظاهر ويكره ذكاة أعمى (ولا تحل ذبيحة مجوسى ولا وثنى) ولا نحوهما من لا كتاب له (وذكاة الجنين) حاصلة (بذكاة أمه) فلا يحتاج لتذكيته هذا إن وجد ميتاً أو فيه حياة غير مستقرة اللهم (إلا أن يوجد حيا) بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيذكي) حينئذ (وما قطع من) حيوان (حي) فهو ميت (إلا الشعر) أى المقطوع من حيوان مأكول وفى بعض النسخ (الشعر) المنتفع بها فى المفارش والملابس وغيرها

فصل في أحكام الأطعمة الحلال منها وغيرها \* (وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل ثروة ونصب وطباع سليمة ورفاهة (فهو حلال إلا ما) أى حيوانا (ورد الشرع بتعريمه) فلا يرجع فيه لاستطابته (وكل حيوان استخبثته العرب) أى عدوه خبيثا (فهو حرام إلا ما ورد الشرع بإباحته) فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ماله ناب) أى سن (قوى يعدوه) على الحيوان كاسد وغر (ويحرم من الطيور ماله مخالب) بكسر الميم وفتح اللام أى ظفر (قوى يجرح به) كصقرو بازى وشاهين (ويحل للمضطر) وهو من خاف على نفسه الهلاك من عدم الأكل (فى المخمصة) موتا أو مرضا مخفوفا أو زيادة مرض أو انقطاع رفقته ولم يجد ما يأكله حلالا (أن يأكل من الميتة المحرمة) عليه (ما) أى شيئاً (سدد به رمقه) أى بقية روحه (ولنا ميتان حلالان) وهما (السمك والجراد) (ولنا) (دمان حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل فذبيحته وميتته سواء والثانى ما يؤكل فلا يحل إلا بالتذكية الشرعية والثالث ما تحل ميتته كالسمك والجراد

فصل في أحكام الاضحية \* بضم الهمزة فى الأشهر وهى اسم المذبح من النعم يوم عيد النحر

(فان أخافوا) المارين في (الطريق ولم يأخذوا) منهم (مالا ولم يقتلوا) نفسا (جسوا) في غير موضعهم (وعزروا) أي - هم الامام وعزروهم (ومن تاب منهم) أي قطاع الطريق (قبل القدرة) من الامام (عليه سقط عنه الحدود) أي العقوبات المختصة بقطاع الطريق وهي تخم قتله وصلبه وقطع يده ورجله ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى كزنا وسرقه بعد التوبة وفهم من قوله (وأخذ) بضم أوله (بالحقوق) أي التي تنافي بالآدميين كقصاص وحسد وقذف ورد مال أنه لا يسقط شيء منها عن قاطع الطريق بتوبته وهو كذلك

فصل في أحكام الصبيال وانسلاف البهائم (ومن قصد) بضم أوله (بأذى في نفسه أو ماله أو حريمه) بان سال عليه شخص يريد قتله أو أخذ ماله وان قل أو وطء حريمه (فقاتل من ذلك) أي عن نفسه أو ماله أو حريمه (وقتل) الصائل على ذلك دفع الصبياله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولادية ولا كفارة (وعلى ركب الدابة) سواء كان مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها (ضمان ما تلفته دابته) سواء كان الانلاف بيدها أو رجلها أو غير ذلك ولو بالت أو رأت بطريق قتل بذلك نفس أو مالا فلا ضمان

فصل في أحكام البغاة \* وهم فرقة مسلمون يخالفون الامام العادل ومفرد البغاة باغ من البني وهو الظلم (ويقاتل) بفتح مقبل آخره (أهل البني) أي بقائهم الامام (بثلاثة شرائط) أي أنها (أن يكونوا في منعة) بان يكون لهم شوكة بقوة وعدو عطا فيهم وان لم يكن المطاع اماما منصوبا بحيث يحتاج الامام العادل في ردهم لطاعته الى كلفة من بذل مال وتحصيل رجال فان كانوا أفرادا يسهل ضبطهم فليس وبغاة (و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة الامام) العادل اما بترك الانقياد له أو منع حق توجه عليهم سواء كان الحق ماليا أو غيره كحدود وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أي للبغاة (تأويل سائغ) أي محتمل كما عبر به بعض الاححاب كطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن عليا رضى الله عنه يعرف من قتل عثمان فان كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا يقال الامام البغاة حتى يبعث اليهم رسولا أمينا فطامسا لهم ما يكرهونه فان ذكر واليه مظلة هي السبب في امتناعهم عن طاعته أو أزالها وان لم يذ كر واشيا أو أصر واعد ازالة المظلة على البني بعضهم ثم أعلمهم بالقتال (ولا يقتل أسيرهم) أي البغاة فان قتله شخص عادل لا قصاص عليه في الاصح ولا يطلق أسيرهم وان كان صبيلا أو امرأة حتى تنقضي الحرب وينتفرج جهمه إلا أن يطبع أسيرهم مختارا باعتباره للامام (ولا يغنم ماله) ويرد سلاحهم وخيلهم اليهم اذا انقضى الحرب وأمنت غائلتهم بفرقهم أو ردهم للطاعة ولا يقاتلون بغير تنظيم كمنار ومجنيق الا ضرورة فيقاتلون بذلك كأن قاتلونا به أو أحاطوا بنا (ولا يذوق على جريحهم) والتدقيق تنعيم القتل وتجميله

فصل في أحكام الردة \* وهي أخش أنواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وشرا قطع الاسلام بنية كفر أو قول كفر أو فعل كفر كسجود لهم سواء كان على جهة الاستعزاء أو العناد أو الاعتقاد كمن اعتقد حدوث المصانع (ومن ارتد عن الاسلام) من رجل أو امرأة كن أنكر وجود الله أو كذب رسولا من رسل الله أو حلل محرما بالاجاع كالزنا وشرب الخمر أو حرم حلالا بالاجاع كالنكاح والبسيع (استتيب) وجوب باقي الحال في الاصح فيه ما ومقابل الاصح في الاولى أنه يسن الاستتابة وفي الثانية أنه يجهل (ثلاثا) أي الى ثلاثة أيام (فان تاب) بعوده الى الاسلام بان يقر بالشهادتين على الترتيب بان يؤمن بالله أولا ثم رسوله فان عكس لم يصح كقوله التووي في شرح المهذب في الكلام على نيته الوضوء (والا) أي وان لم يتب المرد (قتل) أي قتله الامام ان كان حرا بضرب عنقه لا باحراق ونحوه فان قتله غير الامام وعزروا ان كان المرد رقيقا جازا لا يذ قتلته في الاصح ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره في قوله (ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر

فان أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا حبسوا وعزروا ومن تاب منهم قبل القدرة عليه سقط عند الحدود وأخذ بالحقوق (فصل) ومن قصد بأذى في نفسه أو ماله أو حريمه فقاتل من ذلك وقتل فلا ضمان عليه وعلى ركب الدابة ضمان ما تلفته دابته

\* (فصل) \* ويقاتل أهل البني بثلاثة شرائط أن يكونوا في منعة وأن يخرجوا عن قبضة الامام وأن يكون لهم تأويل سائغ ولا يقتل أسيرهم ولا يغنم ماله ولا يذوق على جريحهم

\* (فصل) \* ومن ارتد عن الاسلام استتيب ثلاثا فان تاب والاقول ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين

**فصل في الاضحية**  
سنة مؤكدة ويجزئ فيها  
البدن من الضأن والثني  
من المعز والثني من الابل  
والثني من البقر ويجزئ  
البدنة من سبعة والبقرة  
عن سبعة والشاة عن  
واحد وأربع لا تجزئ في  
الضحايا العوراء البين  
عورها والعرجاء البين  
عرجها والمرضة البين  
مرضها والجفاء التي ذهب  
منها من الهزال ويجزئ  
الخصي والمكسور القرن  
ولا تجزئ المقطوعة  
الاذن والذنب وقت  
الذبح من وقت صلاة العيد  
الى غروب الشمس من آخر  
أيام التشريق ويستحب  
هنا الذبح خمسة أشياء  
التسمية والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
واستقبال القبلة والتكبير  
والدعاء بالقبول ولا يأكل  
المضغ شيئا من الاضحية  
المنذورة وبأكل من  
الاضحية المنطوع بها  
ولا يبيع من الاضحية  
ويطعم الفقراء والمساكين

**فصل في العقبة**  
مسجبة وهي الذبيحة عن  
المولود يوم سابعه ويذبح  
عن الغلام شاتان وعن  
الجارية شاة ويطعم الفقراء  
والمساكين

وأيام التشريق تقرأ الى الله تعالى (والاضحية سنة مؤكدة) على الكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل  
بيت كفى عن جميعهم ولا تجب الاضحية الا بالانذار (ويجزئ فيها الجذع من الضأن) وهو ماله سنة  
وطعن في الثانية (والثني من المعز) وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمس  
سنين وطعن في السادسة (والثني من البقر) ماله سنتان وطعن في الثالثة (وتجزئ البدنة عن سبعة)  
اشتركا في التضحية بها (و) تجزئ (البقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزئ (الشاة عن) شخص  
(واحد) وهي أفضل من مشاركته في غيرها وأفضل أنواع الاضحية ابل ثم بقرة ثم غنم (وأربع) وفي  
بعض النسخ وأربعة (لا تجزئ في الضحايا) أحدها (العوراء البين) أي الظاهر (عورها) وان بقيت  
الجدقة في الاصع (و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان حصول العرج لها عند اضجاعها للتضحية  
بها بسبب اضطرابها (و) الثالث (المرضة البين مرضها) ولا يصير سيرة هذه الامور (و) الرابع  
(الجفاء) وهي (التي ذهب منها) أي ذهب دماغها (من الهزال) الحاصل لها (ويجزئ الخصي) أي  
المقطوع الخصيتين (والمكسور القرن) ان لم يؤثر في اللحم ويجزئ أيضا بقادة القرون وهي المسماة  
بالجلها (ولا تجزئ المقطوعة) كل (الاذن) ولا بعضها ولا المخوفة بلاذن (و) لا المقطوعة  
(الذنب) ولا بعضه (و) يدخل (وقت الذبح) للاضحية (من وقت صلاة العيد) أي عيد النحر وعبرة  
الروضة وأصلها يدخل وقت التضحية اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين  
خفيفتين اه ويستمر وقت الذبح (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهي الثلاثة المتصلة  
بعاشرا لجة (ويستحب عند الذبح خمسة أشياء) أحدها (التسمية) فيقول الذابح باسم الله والاكمل  
بسم الله الرحمن الرحيم فلولم يسم حل المذبح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويكره  
أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة أي يوجه الذابح مذهبها  
للقبلة ويتوجه هو أيضا (و) الرابع (التكبير) أي قبل التسمية أو بعدها ثلاثا كما قال الماوردي  
(و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل أي هذه الاضحية نعمة  
منك على وتقربت بها اليك فتقبلها (ولا يأكل المضغ شيئا من الاضحية المنذورة) بل يحجب عليه  
التصدق بجميع لحها فلو أخرها فقلعت زمة ضمانه (ويأكل من الاضحية المنطوع بها) ثلثا على الجديد  
واما الثلثان فقبل يتصدق بهما ويرحمه النووي في تصحيح التنبية وقيل يهدي ثلثا للمسلمين الاغنياء  
ويتصدق بثلاث على الفقراء من لحها وليرحم النووي في الروضة وأصلها شيئا من هذين الوجهين (ولا  
يبيع) أي يحرم على المضغ يبيع شيئا (من الاضحية) أي من لحها أو شعرها أو جلدها ويحرم أيضا  
جعل له أجرة للجزار ولو كانت الاضحية تطوعا (ويطعم) ختمان الاضحية المنطوع بها (الفقراء  
والمساكين) والافضل التصديق بجميعها الا لقيمة أو لقيمة تبرك المضغ بأكلها فإنه يسن له ذلك وإذا  
أكل البعض وصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض

**فصل في أحكام العقبة** وهي لغة أهم للشعر على رأس المولود وقرنهما سيد كرم المصنف بقوله  
(والعقبة) على المولود (مسجبة) وفسر المصنف العقبة بقوله (وهي الذبيحة عن المولود يوم  
سابعه) أي يوم سابع ولادته وبحسب يوم الولادة من السبع ولومات المولود قبل السابع ولا تقوت  
بالأخير بعده فان تأخرت البلوغ سقط حكمها في حكم العاق عن المولود أما هو فخير في العنق عن نفسه  
(و) يذبح عن الغلام شاتان (و) يذبح (عن الجارية شاة) قال بعضهم وأما الخنثى فيجوز له الحاقه بالغلام  
أو بالجارية فلو كانت ذكورة أمر بالتدريك وتعدد العقبة بتعدد الاولاد (ويطعم) العاق من  
العقبة (الفقراء والمساكين) فيطبخها بجلودهم يهدي منها للفقراء والمساكين ولا يتخذها دعوة  
ولا يكسر عظمها واعلم أن سن العقبة وسلامتها من عيب ينقص لحها والاكل منها والتصدق  
ببعضها وامتناع بيعها ونعيمها بالانذار حكمه على ما سبق في الاضحية ويسن أن يؤذن في اذن المولود

كسوة مما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا يكتفى بخف ولا قفازان ولا يشترط في القميص كونه صالحاً للمدفع اليه فيجزي أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة ولا يشترط أيضاً كون المدفوع جديداً فيجوز دفعه ملبوساً للمذهب قوته (فإن لم يجد) المكفر شيئاً من الثلاثة السابقة (فصيام) أي فيلزمه صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب تنابها في الاظهر

في فصل في أحكام النذور \* جمع نذر وهو بذل مجة ساكنة وحكى قبحها ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وشرعا التزام قربة غير لازمة بأصل الشرع والنذر ضربان أحدهما نذر اللجاج بقض أوله وهو التبادي في الخصومة والمراد بهذا النذر أن يخرج مخرج البين بأن يقصد الناذر منع نفسه من شيء ولا يقصد القربة وفيه كفارة عين أو ما التزمه بالنذر والثاني نذر المجازاة وهو فوعان أحدهما أن لا يعلقه الناذر على شيء كقوله ابتداء لله على صوم أو عتق والثاني أن يعلقه على شيء وأشار له المصنف بقوله (والنذر يلزم في المجازاة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) أي الناذر (إن شئني الله مريض) وفي بعض النسخ مريض أو كفت شر عدوى (فله على أن أصوم أو أتصدق ويلزمه) أي الناذر (من ذلك) أي مما نذره من صلاة أو صوم أو صدقة (ما يقع عليه الاعم) من الصلاة وأكلها ركعتان أو الصوم وأقله يوم أو الصدقة وهي أقل شيء مما يتحمل وكذا النذر والتصدق بمال عظيم كما قال القاضي أبو الطيب ثم صرح المصنف بمفعول قوله سابقاً على مباح في قوله (ولا نذري معصية) أي لا ينقض نذرها (كقوله إن قتلت فلانا) بغير حق (فله على كذا) وخرج بالمعصية نذر المكروه كذا شخص صوم الدهر فمع نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضاً نذر واجب على العين كأنه لو ات الخس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كأيضا فخصه كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) أي لا ينقض (على ترك مباح) أو فعله فالأول (كقوله لا آكل لحماً ولا أشرب لبناً وما أشبه ذلك) من المباح كقوله لا ألبس كذا والثاني نحو آكل كذا وأشرب كذا وألبس كذا وإذا خالف النذر المباح لزمه كفارة عين على الرابع عند البغوي ونبهه المحرر والمناهج لكن قضية الرخصة وأصلها عدم اللزوم

### كتاب في أحكام (القضية والشهادات)

والقضية جمع قضا بالمد وهو لغة أحكام الشيء وامضاً وشرعاً فصل الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض كفاية فإن تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز أن يلى القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس عشرة (خصلته) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية الكافر ولو كانت على كافراً قال الماوردي وما جرت به عادة الولاة من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد رياسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزامة بل بالتزامهم (و) الثاني والثالث (البالوغ والعقل) فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق جنونه أولاً (و) الرابع (الحرية) فلا تصح ولاية وقيق كله أو بعضه (و) الخامس (الذكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى ولو ولي الخنثى حال الجهل لحكم ثم بان ذكر كالم ينفذ حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة) وسيأتى بيانها في فصل الشهادات فلا ولاية لفاسق بشئ لا شبهة له فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظه لايات الأحكام ولا أحاديثها المتعلقة بها عن ظهر قلب وخرج بالأحكام القصص والمواظ (و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع بل يكفي في المسئلة التي يفتي بها أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها (و) التاسع (معرفة الاختلاف) الواقع بين العلماء (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد) أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب) من لفظة

فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (فصل) والنذر يلزم في المجازاة على مباح وطاعة كقوله إن شئني الله مريض فله على أن أصلي أو أصوم أو أتصدق ويلزمه من ذلك ما يقع عليه الاعم ولا نذر في معصية كقوله إن قتلت فلانا فلا نافي لله على كذا ولا يلزم النذر على ترك مباح كقوله لا آكل لحماً ولا أشرب لبناً وما أشبه ذلك

\* كتاب القضية

والشهادات \*

ولا يجوز أن يلى القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر خصلة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة ومعرفة أحكام الكتاب والسنة ومعرفة الاجماع ومعرفة الاختلاف ومعرفة طرق الاجتهاد ومعرفة طرف من لسان العرب



\* (كتاب السبق والرمي) \*

وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم إذا كانت المسافة معلومة وصفة المناضلة معلومة ويخرج العوض أحده المتسابقين حتى أنه إذا سبق استرده وان سبق أخذه صاحبه له وان أخرجه معالم يجرز إلا أن يدخل بينهما مما يحملان فان سبق أخذ العوض وان سبق لم يغرم

\* (كتاب الإيمان

والنذور) \*

لا ينعقد اليمين إلا بالله تعالى أو باسم من أسمائه أو صفة من صفات ذاته ومن حلف بصدقة ماله فهو تخيير بين الصدقة أو كفارة اليمين ولا شيء في لغو اليمين ومن حلف أن لا يفعل شيأ فأمر غيره بفعله لم يحنث ومن حلف على فعل أمرين ففعل أحدهما لم يحنث وكفارة اليمين هو تخيير فيها بين ثلاثة أشياء عتق رقبة مؤمنة أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين مدا أو كسوتهم ثوباً ثوباً

اليمين حين يولد وأن يحنث المولود بقر فيضغ ويدلك به حنكه داخل فيه لينزل منه شيء إلى الجوف فان لم يوجد غفر وطب والافتئ حلو وأن يسمى يوم سابع ولادته ويجوز سميته قبل السابع وبعده ولومات المولود قبل السابع سن تسميته

\* (كتاب أحكام) (السبق والرمي) \*

أي سهمان ونحوها (وتصح المسابقة على الدواب) أي على ما هو الأصل في المسابقة عليهم من خيل وأبل جزأ وفيل وبغل وحمافر في الأظهر ولا تصح المسابقة على بقر ولا على نطاح الكباش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض ولا غيره (و) تصح (المناضلة) أي المراماة بالسهم إذا كانت المسافة أي مسافة ما بين موقف الرامي والغرض الذي يرمى إليه (معلومة و) كانت (صفة المناضلة معلومة) أيضاً ما بين المتنافسان كيفية الرمي من قرع وهو إصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه أو من خسق وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض واعلم أن عوض المسابقة هو المال الذي يخرج فيها وقد يخرج أحده المتسابقين وقد يخرجانه معا وذكر المصنف الأول في قوله (ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى أنه إذا سبق) بفتح السين غيره (استرده) أي العوض الذي أخرجه (وان سبق) يضم أوله (أخذه) أي العوض (صاحبه) السابق (له) وذكر المصنف الثاني في قوله (وان أخرجه) أي العوض المتسابقان (معالم يجرز) أي لم يصح إخراجهما للعوض (الأن يدخل بينهما مما يحملان) بكسر اللام الأولى وفي بعض النسخ إلا أن يدخل بينهما محال (فان سبق) بفتح السين كلام من المتسابقين (أخذ العوض) الذي أخرجه (وان سبق) يضم أوله (لم يغرم) لهم شيئاً

\* (كتاب أحكام) (الإيمان والنذور) \*

والإيمان بفتح الهمزة جمع بين وأصلها لغة اليد اليمنى ثم أطلقت على الحلف وشرع تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده بذكرا سم الله أو صفة من صفات ذاته والنذور جمع نذر وسبأ أي معناه في الفصل بعده (لا ينعقد اليمين إلا بالله تعالى) أي بذاته كقول الحالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به التي لا تستعمل في غيره تكالفي الملقى (أو صفة من صفات ذاته) القائمة به كعلمه وقدرته وضابط الحالف كل مكلف مختار ناطق فاسد لليمين (ومن حلف بصدقة ماله) كقوله لله علي أن أنصدق بعمالي ويعبر عن هذا اليمين تارة بيمين اللجاج والغضب وتارة بنذر اللجاج والغضب (فهو) أي الحالف أو الناذر (تخيير بين) الوفاء بما حلف عليه والتمزم بالنذور من (الصدقة) بعماله (أو كفارة اليمين) في الأظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه (ولا شيء في لغو اليمين) وفسر بما سبق لسانه إلى لفظ اليمين من غير أن يقصدها كقوله في حال غضبه أو عجزته بلى والله مرة ولا والله مرة في وقت آخر (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) أي كبيع عبده (فأمر غيره بفعله) ففعله بأن باع عبداً الحالف (لم يحنث) ذلك الحالف بفعل غيره إلا أن يريد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحنث بفعله ما أمره أما لو حلف أن لا يشك فوكل في النكاح فإنه يحنث بفعله وكسبه له في النكاح (ومن حلف على فعل أمرين) كقوله والله لا ألبس هذين الثوبين (ففعل) أي لبس (أحدهما لم يحنث) فان لبسهما معا أو مر بها حنث فان قال لا ألبس هذا ولا هذا حنث بأحدهما ولا يحنث بيمينه بل إذا فعل الآخر حنث أيضاً (وكفارة اليمين هو) أي الحالف إذا حنث (تخيير فيها بين ثلاثة أشياء) أحدها (عتق رقبة مؤمنة) سبعة من عبيد يحنث بعمل أو كسب وثانيها مذكور في قوله (أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين مدا) أي وطال وثالثها من حب من غالب قوت بلد المكفر ولا يجوز غير الحب من غر وأقط وثالثها مذكور في قوله (أو كسوتهم) أي يدفع المكفر لكل من المساكين (ثوباً ثوباً) أي شيئاً يسمى



القاضي (شهادة مدونة على جذره) والمراد بعد والشخص من يفضضه (ولا) يقبل القاضي شهادة (والد) وان علا (ولده) وفي بعض النسخ لمولده أي وان سفل (ولا) شهادة (ولاد لوالده) وان علا أما الشهادة عليه ماقتبل (ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر في الاحكام الا بعد شهادة شاهدين يشهدان) على القاضي الكاتب (بما فيه) أي الكتاب عند المكتوب اليه وأشار المصنف بذلك الى أنه اذا ادعى شخص على نائب بمال وثبت المال عليه فان كان له مال حاضر قضاه القاضي منه وان لم يكن له مال حاضر وسأل المدعي انتهاء الحال الى قاضي بلد القائب أجا به لذلك وقصر الاصحاب انهاء الحال بان يشهد قاضي بلد الحاضر عدلين بمائت عنده من الحكم على القائب وصفة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عا قاتا الله واياك فلان وادعي على فلان القائب المقسم في بلدك بالثني القلاني وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدلا عندى وحلفت المدعي وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا بشرط في شهود الكتاب والحكم ظهور هذا التهم عند القاضي المكتوب اليه ولا تثبت هذا التهم عنده بتعديل القاضي الكتاب اياهم

**فصل في أحكام القسمة** وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشيء قسمًا بفتح القاف وشرعا تعيين بعض الانصبا من بعض بالطريق الآتي (ويقتصر القاسم) المنصوب من جهة القاضي (الى سبعة) وفي بعض النسخ الى سبع (شروط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة والحساب) فمن انصف بضد ذلك لم يكن قاسما وأما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فقد أشار اليه المصنف بقوله (فان تراضى) وفي بعض النسخ فان تراضيا (الشريكان عن تقسيم بينهما) المال المشترك (لم يقتصر) في هذا القاسم (الى ذلك) أي الشروط السابقة واهم أن القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المثليات من حبوب وغيره اقتصر الانصبا كيلافى مكبل ووزناني موزون وذرفاني مذروع ثم بعد ذلك يفرع بين الانصبا لتعيين كل نصيب منهما لواحد من الشركاء وكيفية الاقراع أن تؤخذ ثلاث رفاع متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء أوجز من الاجزاء مميزة من غيره منها وتدرج تلك الرفاع في شاذق متساوية من طين مثلا بعد تجفيفه ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج من لم يحضرهما رقعة على الجزء الاول من تلك الاجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرفاع كزيد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الاول فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الجزء الباقي للثالث ان كان الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا ان كتبت في الرفاع أجزاء الشركاء ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث **النوع الثاني** القسمة بالتعديل للسهم وهي الانصبا بالقيمة كارض تختلف قيمة أجزائها بقوة نبات أو قرب ما وتكون الارض بينهم ما نصفين ويساوى ثلث الارض مثلا لحدوده ثلثها فيجعل الثلث سهما والثلثان سهما ويكنى في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد **النوع الثالث** القسمة بالردبان يكون في أحد جانبي الارض المشتركة بئر أو شجر مثلا لا يمكن قسمته فبرد من يأخذه بالقسمة التي أخرجتها القرعة فسقط قيمة البئر أو الشجر في المثال المذكور ولو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر ألفا وله النصف من الارض رد الا أخذ ما به ذلك خسمانه ولا بد في هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه) أي في المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حاكفي التقويم بمعرفته فان حكم في التقويم بمعرفته فهو كقضائه بعله والاصح جوازه بعله (واذا ما أحد الشريكين شريكه الى قسمة مالا ضر فيه لم) الشريك (الاخراجا بته) الى القسمة أما الذي في قسمته ضرر كما لا يمكن جعله حامين اذا طلب أحد الشركاء قسمته وامتنع الاخر فلا يجاب طالب قسمته في الاصح

شهادة مدونة على جذره ولا شهادة والد لولده ولا ولد لوالده ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر في الاحكام الا بعد شهادة شاهدين يشهدان بما فيه **فصل في مقتصر القاسم** الى سبعة شروط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة والحساب فان تراضى الشريكان عن تقسيم بينهما لم يقتصر الى ذلك وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه على أقل من اثنين واذا ما أحد الشريكين شريكه الى قسمة مالا ضرر فيه لم الاخراجا بته







ومعرفه ونحو (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) (و) الثاني عشر (أن يكون جميعا) ولو يصباح في أذنيه فلا يصح توليه أهم (و) الثالث عشر (أن يكون بصيرا) فلا يصح توليه أهمي ويجوز كونه أعور كما قال الروياني (و) الرابع عشر (أن يكون كاتباً) وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً وجبه مرجوح والأصح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون مستيقظاً) فلا تصح توليه مغل بان اختل نظره أو فكره أو الكبر أو مرض أو غيره \* وما فرغ المصنف من شروط القاضي شرع في آدابه فقال (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضي (في وسط البلد) إذا تيسرت خطته فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء أن لا يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاء ويكون جلوس القاضي (في موضع) فسبح (بارز) أي ظاهر (للناس) بحيث يراه المستوطن والقريب والقوى والمضيء فيكون مجلسه مصوناً من أذى حروب وبرد بان يكون في المصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كنف (ولا يجاب له) وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه فلو اتخذ حاجباً أو أبواباً كره (ولا يقعد) القاضي (للقضاء في المسجد) فإن قضى فيه كرهه فإن انفق وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيره اخصومه لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لعدو مطر ونحوه (ويسوى) القاضي وجوبا (بين الخصمين في ثلاثة أشياء) أحدها التسوية (في المجلس) فيجلس القاضي الخصمين بين يديه إذا استويا ثم فاما المسلم لم يفرع على الذي في المجلس (و) الثاني التسوية (في اللفظ) أي الكلام فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر (و) الثالث في (اللفظ) أي النظر فلا ينظر لأحدهما دون الآخر (ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية من أهل عمله) فإن كانت الهدية في غير عمله من غير أهل لم يحرم في الأصح وإن أهدي إليه من هو في محل ولايته وله خصومة ولا عادة له بالهدية قبلها حرم قبولها عليه (ويجوز) القاضي (القضاء) أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (عند الغضب) وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم وإذا أخرجه عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المفرطين (والعطش) وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط وعند المرض أي المؤلم (ومدافعة الاختين) أي البول والغائط وعند الناس (و) عند (شدة الحر والبرد) والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال يسيء خلقه وإذا حكم في حال مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وجوبا أي إذا جلس الخصمان بين يدي القاضي لا يسأل (المدعى عليه إلا بعد كمال) أي بعد فراغ المدعى من (الدعوى) العجيبة وحينئذ يقول القاضي للمدعى عليه اخرج من دعواه فإن أقر بما ادعى عليه بقره ما أقر به ولا يفيد بعد ذلك رجوعه وإن أنكر ما ادعى به عليه فللقاضي أن يقول للمدعى أنك بينة أو شاهد مع عينتان كان الحق مما يثبت بشاهدتين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستلفه أي لا يحلف القاضي المدعى عليه (إلا بعد سؤال المدعى) من القاضي أن يحلف المدعى عليه (ولا يلقن) القاضي (خصما حجة) أي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا أما استفسار الخصم فخاير كان يدعى شخص قتل أعلى شخص فيقول القاضي للمدعى قتلته عمداً أو خطأ (ولا يفهمه كلاماً) أي لا يعلمه كيف يدعى وهذه المسئلة ساقطة في بعض نسخ المتن (ولا يتعنت بالشهادة) وفي بعض النسخ ولا يتعنت شاهداً كان يقول القاضي له كيف تحملت ولعلك ما شهدت (ولا يقبل الشهادة الا من) أي شخص (ثبتت عدالته) فإن عرف القاضي عدالة الشاهد عمل بشهادته أو عرف فسقه رد شهادته فإن لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التزكية ولا يكفي في التزكية قول المدعى عليه أن الذي شهد على عدل بل لابد من احضار من يشهد عند القاضي بعدالته فيقول أشهد أنه عدل ويعتبر في المزمعي شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك بشرط مع هذا معرفته بأسباب الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله بحصة أو جواراً ومعاملة (ولا يقبل)

ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى وأن يكون بصيراً وأن يكون كاتباً وأن يكون مستيقظاً ويستحب أن يجلس في وسط البلد في موضع بارز للناس ولا يجاب له ولا يقعد للقضاء في المسجد ويسوى بين الخصمين في ثلاثة أشياء في المجلس واللفظ واللفظ ولا يجوز أن يقبل الهدية من أهل عمله ويجوز للقضاء في عشرة مواضع عند الغضب والجوع والعطش وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط وعند المرض ومدافعة الاختين وعند التعان وشدة الحر والبرد ولا يسأل المدعى عليه إلا بعد كمال الدعوى ولا يحلفه إلا بعد سؤال المدعى ولا يلقن خصماً حجة ولا يفهمه كلاماً ولا يتعنت بالشهادة ولا يقبل الشهادة الا من ثبتت عدالته ولا يقبل

- ۳ کتاب احکام الطهارة  
۱۱ کتاب احکام الصلاة  
۲۲ کتاب احکام الزکاة  
۲۵ کتاب احکام الصيام  
۲۶ کتاب احکام الحج  
۳۰ کتاب احکام الیوموع وغيرهما من المهمات  
۴۱ کتاب احکام المفرائض والوصايا  
۴۳ کتاب احکام النكاح وما يتعلق به  
۵۲ کتاب احکام الجنایات  
۵۵ کتاب الحدود  
۵۸ کتاب احکام الجهاد  
۶۰ کتاب احکام الصيد والدباغ والضایاوالاطعمة  
۶۳ کتاب احکام السبق والرى  
۶۳ کتاب احکام الايمان والندور  
۶۴ کتاب احکام الاقضية والشهادات  
۶۸ کتاب احکام العتق

\*(فصل)\* واذا كان مع  
المدعي بينه وبينها الحاكم  
وحكم له بها وان لم تكن له  
بينه والقول قول المدعي  
عليه بينه فان نكل من  
اليمين ردت على المدعي  
فيصنف ويسحق واذا  
نذاعيا شيئا في يد أحدهما  
فالقول قول صاحب اليد  
بينه وان كان في أيديهما  
تحالفا وجعل بينهما  
ومن حلف على فعل نفسه  
حلف على البت والقطع  
ومن حلف على فعل غيره فان  
كان اثباتا حلف على البت  
والقطع وان كان نفيًا حلف  
على نفي العلم  
\*(فصل)\* ولا تقبل الشهادة  
الا من اجتمعت فيه خمس  
خصال الاسلام والبلوغ  
والعقل والحرية والعدالة  
ولله الدالة خمس شرائط أن  
يكون مجتنبًا للكبار غير  
مصر على القليل من الصغار  
سلم السريرة مأمون الغضب  
محافظا على مروءة مثله  
\*(فصل)\* والحقوق  
ضريان حق الله تعالى وحق  
الآدمي فاما حقسوق  
الآدميين فتلاثة أضرب  
ضرب لا يقبل فيه الا  
شاهدان ذكران وهو  
مالا يقصد منه المال ويطلع  
عليه الرجال وضرب يقبل  
فيه شاهدان أو رجل  
واحد أو شاهدان وعين  
المدعي ما كل ما يقصد منه  
المال وضرب يقبل فيه  
رجل واحد أو أربع  
نسوة وهو ما لا يطلع عليه  
الرجال

\*(فصل)\* في الحكم باليمين (واذا كان مع المدعي بينه وبينها الحاكم وحكم لها) ان عرف هذا التها  
والا طلب منها التزكية (وان لم تكن له) أي المدعي (بينه والقول قول المدعي عليه بينه) والمراد  
بالمدعي من يخالف قوله الظاهر (فان) أي نكل امتنع المدعي عليه (عن اليمين) المطلوبة منه (ردت  
على المدعي فيصنف حينئذ) ويسحق (المدعي به والنكول أن يقول المدعي عليه بعد عرض القاضي  
عليه اليمين أنا ناكل منها أو يقول له القاضي احنف فيقول لا احنف (واذا نذاعيا) أي اثباتا شيئا  
في يد أحدهما فالقول قول صاحب اليد بينه) ان الذي في يده له (وان كان في أيديهما) أو لم يكن في يد  
واحد منهما (تحالفا وجعل) المدعي به (بينهما ومن حلف على فعل نفسه) اثباتا ونفيًا (حلف على  
البت والقطع) والبت بموجب حنة فوقية معناه القطع وحينئذ فقطع المصنف القطع على البت من  
حلف التفسير (ومن حلف على فعل غيره) فقيه تفصيل (فان كان اثباتا حلف على البت والقطع  
وان كان نفيًا) مطلقا (حلف على نفي العلم) وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا أما الذي المحصور فيصنف  
فيه الشخص على البت

\*(فصل)\* في شروط الشاهد (ولا تقبل الشهادة الا من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال)  
أحدها (الاسلام) ولولا التبعية فلا تقبل شهادة كافر على مسلم أو كافر (و) الثاني (البلوغ) فلا تقبل  
شهادة صبي ولو مرأها (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية) ولو بالدار  
فلا تقبل شهادة رقيق فنان كان أو مدبرا أو مكاتبًا (و) الخامس (العدالة) وهي لغة التوسط وشرا  
ملك في النفس تمنعها من اقتراف الكبائر والزنا والمباحة (ولله الدالة خمس شرائط) وفي بعض  
النسخ خمسة شروط أحدها (أن يكون) العدل (مجتنبًا للكبار) أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة  
صاحب كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون (غير مصر على القليل من الصغار)  
فلا تقبل شهادة المصر عليها وهذا الكبار مذكور في المطولات والثالث أن يكون العدل (سلم  
السريرة) أي العفة فلا تقبل شهادة متدع بكفر أو يفسق ببدعته فالاول كمن أنكر البعث  
والثاني كساب العصاة أما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذه الخطايا  
فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول لي علي فلان كذا فان قالوا  
رأيناه يقرضه كذا قبلت شهادتهم والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ  
مأمون عند الغضب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل (محافظا  
على مروءة مثله) والمروءة تخلق الانسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة  
من لا مروءة له كمن يمشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة ولا يليق بذلك أما كشف  
العورة فحرام

\*(فصل)\* والحقوق ضربان أحدهما (حق الله تعالى) وسيأتي الكلام عليه (و) الثاني (حق  
الآدمي) فاما حقوق الآدميين فتلاثة وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب ضرب لا يقبل فيه  
الشاهدان ذكران) فلا يكتفي برجل واحد أو شاهدان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد منه  
المال ويطلع عليه الرجال) غالبًا كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضا عقوبة الله تعالى كد شرب  
أو عقوبة لا آدمي كعزير وقصاص (وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمور ثلاثة اما (شاهدان)  
أي رجلان (أو رجل واحد أو شاهد) واحد (وعين المدعي) وانما يكون عينه بعد شهادة شاهده  
وبعد تعذيبه يجب أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق فيما شهد به فان لم يحلف المدعي وطلب عين  
خصمه فله ذلك فان نكل خصمه فله أن يحلف عين الردي الاظهر وفسر المصنف هذا الضرب بأنه  
(ما كان المقصد منه المال فقط وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمرين اما (رجل واحد أو أربع  
نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالبًا بل نادرا كولاية

باب الولاء أن أخا المعتق وابن أخيه مقدمان على جد المعتق بخلاف الأثر أي بالنسبة فإن الأخ والجد شر يكان ولا تراث امرأه بالولاء إلا من شخص بأشهرت عتقه أو من أولاده وعتقائه (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحينئذ لا يقتل الولاء عن مسخفه

فصل في أحكام التدبير وهو لغة النظر في عواقب الأمور وشرعا عتق عن دبر الحياة وذكره المصنف بقوله (ومن) أي والسيد إذا (قال عبده) مثلا (إذا أت) أنا (فأنت حرة) أي العبد (مدبر يعتق بعد وفاته) أي السيد (من ثلثه) أي ثلث ماله أن يخرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج إن لم تجز الورثة وما ذكره المصنف فهو من صريح التدبير ومنه اعتققت بعد موتى ويصح التدبير بالكتابة أيضا مع التيقن بقبول السيد بعد موتى (ويجوز له) أي السيد (أن يبيعه) أي المدبر (في حال حياته ويطلق تدبيره) وله أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبته بعد قبضها وأوجهه صدقا وان تدبيره يعلق عتقه بصفة في الأظهر وفي قول وصية للعبد بعتقه فعلى الأظهر ولو باع السيد ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن) وحينئذ تكون أكساب المدبر للسيد وإن قتل المدبر فلا يسد القيمة أو قطع المدبر فلا يسد الأرض ويبقى التدبير بحاله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده حكم العبد القن

فصل في أحكام الكتابة \* يكتب الكافي في الأشهر وقيل بفتحها كالعتاقة وهي لغة مأخوذة من النكت وهو معنى الضم والجمع لأن فيها ضم نجم إلى نجم وشرعا عتق معلق على مال منجم بوقتين معلومين فأكثر (والكتابة مستحبة إذا أسأله العبد) أو الأمانة (وكان) كل منهما (أو أمونا) أي أمانة (مكتسبا) أي قويا على كسب ما يوفي به ما التزمه من النجوم (ولا تصح الأعمال معلوم) كقول السيد لبعده كاتبك على دينارين مثلا (ويكون) المال المعلوم (مؤجلا إلى أجل معلوم أقله نجمان) كقول السيد في المثال المذكور لبعده دفع إلى الدينارين في كل نجم دينار فإذا أدت ذلك فانت حر (وهي) أي الكتابة العيصية (من جهة السيد لازمة) فليس له فسخها بعد لزومها إلا أن يعجز المكاتب عن أداء النجم أو بعضه عند أهل كقولهم عجزت عن ذلك فلا يسد حينئذ فسخها وفي معنى العجز امتناع المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (المكاتب جائزة فله) بعد عقد الكتابة تعجز نفسه بالطريق السابق وله أيضا (فسخها متى شاء) وإن كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاسدة فحائزة من جهة المكاتب والسيد (وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال) ببيع وشراء وإيجار ونحو ذلك لأجبه ونحوها وفي بعض نسخ المتن وعلاك المكاتب التصرف فيما فيه نفيه المال والمراد أن المكاتب يملك بعد الكتابة منافعه وأكسابه إلا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير حق (ويجب على السيد) بعد حجة كتابة عبده (أن يضع) أي يحيط (عنه من مال الكتابة ما) أي شيئا (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزأ معلوما من مال الكتابة ولكن الخط أولى من الدفع لأن القصد بالخط الإعانة على العتق وهي محققة في الخط وهو موهوم في الدفع (ولا يعتق) المكاتب (الإبادة جميع المال) أي مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد

فصل في أحكام أمهات الأولاد (وإذا أصاب) أي وطئ (السيد) مسلما كان أو كافرا (أمته) ولو كانت حائضا أو محرمة أو مزرية أو لم يصحبها ولكن استدخلت ذكره أو ماءه المحترمة (فوضعت) حيا أو ميتا أو ما يجب فيه غرة وهو (ما) أي لحم (تبين فيه شيء من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق الأدميين لكل أحد أولاد أهل الخبرة من النساء وثبت بوضعهما ذكر كونهما من ولد السيد بها وحينئذ (حرم عليه بيعها) مع بطلانها أيضا إلا أن نفى عنها فلا يحرم ولا يبطل (و) حرم عليه أيضا (رهنها وهبتها) والوصية بها (وجاز له التصرف فيها بالإستخدام والوطء) وبالإجارة والإعارة وله أيضا

ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته  
\* (فصل) \* ومن قال  
لعبده إذا مت فأنت حر فهو  
مدبر يعتق بعد وفاته من  
ثلثه ويجوز له أن يبيعه في  
حال حياته ويطلق تدبيره  
وحكم المدبر في حال حياة  
السيد حكم العبد القن  
\* (فصل) \* والكتابة  
مستحبة إذا أسأله العبد  
وكان مأموما مكتسبا  
ولا تصح الأعمال معلوم  
ويكون مؤجلا إلى أجل  
معلوم أقله نجمان وهي من  
جهة السيد لازمة ومن  
جهة المكاتب جائزة فله  
فسخها متى شاء وللمكاتب  
التصرف فيما في يده من  
المال ويجب على السيد  
أن يضع عنه من مال  
الكتابة ما يستعين به على أداء  
نجوم الكتابة ولا يعتق  
الإبادة جميع المال  
\* (فصل) \* وإذا أصاب  
السيد أمته فوضعت  
ماتين فيه شيء من خلق  
آدمي حرم عليه بيعها ورهنها  
وهبتها وجاز له التصرف  
فيها بالإستخدام والوطء

أرض جنانية عليها وعلى أولادها التابعين لها وقيمتها إذا اقتلعت وقيمتهم إذا قتلوا وتزوجها بغير إذنهم إلا إذا كان السيد كافرا وهي مسلمة فلا يزوجها (وإذا مات السيد) ولو بقتلها له (خفت من رأس ماله) وهكذا اعتق أولادها (قبل دفع الديون) التي على السيد (والوصايا) التي أوصى بها (وولدها) أي المستولدة (من غيره) أي غير السيد بان ولدت بعد أسبلا ولدها من زوج أولادها (بمقتلتها) حيث ولد فالولد الذي ولدته للسيد يعتق بموته (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره بشكاح) أو زنا وأحبلها (فالولد منها مملوك لسيدها) أما لو غرث شخص بحرية أمة فأولادها فالولد حر وعلى المغرور قيمته لسيدها (وإن أصابها) أي أمة غيره (بشبهة) منسوبة للفاحل كظن أنها أمته أو زوجته الحرة (فولده منها حر وعليه قيمته للسيد) ولا تصير أم ولده في الحال بلا خلاف (وإن مكث) الواطئ بالشكاح (الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولده بالوطء بالشكاح) السابق (وصارت أم ولده بالوطء بالشبهة على أخذ القولين) والقول الثاني لا تصير أم ولدها والراجح في المذهب والله أعلم بالصواب وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعقود رجا لعق الله له من النار وليكون سببا في دخول الجنة دار الأبرار وهذا آخر شرح الكتاب غاية الاختصار بلا طيات فالحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام عليه وآله وأما في باب ما جازى به من غير وجه حسن ليكون ممن يدفع السيئة بالتي هي أحسن وأن يقول ممن اطاع فيه على القوائد من جاء بالخيرات إن الحسنات يذهبن السيئات جعلنا الله ليجزى النية في تأليفه مع التبيين والصدقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا في دار الجنان ونسأل الله الكريم المنان الموت على الإسلام والايمان بجاه نبيه سيد المرسلين وخاتم النبيين وحبيب رب العالمين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم السيد الكامل الفاتح الخاتم والحمد لله الهادي إلى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل والصلوة والسلام على سيدنا محمد وأسرته وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا داعيا إلى يوم الدين ورضي الله عن أصحاب رسول الله الجاهدين والحمد لله رب العالمين

وإذا مات السيد خفت من رأس ماله قبل الديون والوصايا وولدها من غيره بمقتلتها ومن أصاب أمة غيره بشكاح فالولد منها مملوك لسيدها وإن أصابها بشبهة فولده منها حر وعليه قيمته للسيد وإن مكث الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولده بالوطء في الشكاح وصارت أم ولده بالوطء بالشبهة على أحد القولين

### في قول معصمه محمد الزعيم الأسبوطي

الحمد لله على ما هدانا للتفقه في الدين الذي هو حبله المتين وفضله المبين والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه الطاهرين (أما بعد) فقد تم بعون اللطيف طبع هذا الشرح اللطيف الجامع مع الاختصار لما يغني اللبيب المسمى بفتح القريب المحيى تأليف العالم العلامه الحبيب البصير الفهامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزالي الشافعي على المنهج البالغ الغاية في التمهيد الموسوم بالتقريب الذي طارصته في جميع البقاع تصنيف العارف بالله تعالى أبي الطيب شهاب الملة والدين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني الشهير بابي شجاع رحمه الله رحمة واسعة وأجل أهرم الثواب في الدار الآخرة وذلك بالمطبعة

الخيرية التي مركزها بخط الباطنية إدارة حضرة (السيد) محمد

حسين الخشاب والسيد محمد عبد الواحد الطوبى

وشريكهما في أوائل شهر صفر سنة ١٣٠٩

من هجرة سيد البشر صلى

الله عليه وعلى آله

وصحبه

وسلم

وحيث ورضاع واحد لم انه لا يثبت شئ من الحقوق باهر آتين وعين (وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة) من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظرهم له لاجل الشهادة فلا تعدموا الظرافيرها فاقوا وردت شهادتهم أما اقصر شخص بالزنا فيكتفي في الشهادة عليه رجلان في الاظهر (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) أي رجلان وفي المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما سوى الزنا من الحدود) كحد شرب (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه رجل واحد وهو هلال) شهر (رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي المبسوطات مواضع يقبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة اللوث ومنها أنه يكتفي في الخرص به رجل واحد (ولا تقبل شهادة الاعمى الا في خمسة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما يثبت بالاشتقاق مثل (الموت والنسب) لذكر أو اثني من أب أو قبيلة وكذا الام يثبت بالنسب فيها بالاشتقاق على الاصح (و) مثل (الملك المطلق والترجعة) وقوله (وما شهد به قبل العمى) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه أن الاعمى لو تحمل الشهادة فيما يحتاج لالبصر قبل عروض العمى له ثم حرم بعد ذلك شهادته بما تحمله ان كان المشهود له وعليه معروف في الامم والنسب (و) ما شهد به (على المضبوط) بصورته أن يقر شخص في أذن أعمى يعتق أو طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويدرك الاعمى على رأس ذلك المقر فيعلق الاعمى به وبضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار لنفسه نفعا ولا دافع عنها ضررا) وحينئذ ترد شهادة السبيل بعده المأذون له في التجارة ومكاتبه

وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء وهي على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة وهو الزنا وضرب يقبل فيه اثنان وهو ما سوى الزنا من الحدود وضرب يقبل فيه واحد وهو هلال رمضان ولا تقبل شهادة الاعمى الا في خمسة مواضع الموت والنسب والملك المطلق والترجعة وما شهد به قبل العمى وعلى المضبوط ولا تقبل شهادة جاز لنفسه نفعا ولا دافع عنها ضررا

### \*(كتاب العتق) \*

وهو لغة مأخوذ من قوله -م عتق الفرخ اذا طار واستقل وشرازاله ملك عن آدمي لا الى مالك تقربا الى الله تعالى ونخرج بأدنى الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما (و يصح العتق من كل مالك جائز الامر) وفي بعض النسخ جائز التصرف (في ملكه) فلا يصح عتق غير جائز التصرف كـ -جى ومجنون سفيه وقوله (ويقع بصر مع العتق) كذا في بعض النسخ وفي بعضه يقع العتق بصر مع العتق واعلم أن صريحه الاعتاق والتحرير وما تصرف -نهما كانت عتق أو محررو ولا فرق في هذا بين هازل وغيره ومن صريحه في الاصح قل الرقبة ولا يحتاج الصريح الى نية ويقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال (والكناية مع النية) كقول السيد لعبد له لا ملكا على عتق لا سلطان له عليه ونحو ذلك (واذا أعتق) جائز التصرف (بعض عبد) مثلا (عتق عليه جميعه) (موسرا) كان السيد أو لا معنا كان البعض أولا (واذا أعتق) وفي بعض النسخ عتق (شركا) أي نصيبا (له في عبد) مثلا أو أعتق جميعه (وهو موسر) بباقيته (سرى العتق الى باقيه) أي العبد أو سرى الى ما أبصر به من نصيب شركه على الصحيح وتقع السراية في الحال على الاظهر وفي قول بأداء القيمة وليس المراد بالموسر هنا هو الغنى بل من له من المال وقت الاعتاق ما يفي بقيمة نصيب شركه فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلته وعن دست ثوب يلقى به وعن سكتي يومه (وكان عليه) أي المعتق (قيمة نصيب شركه) يوم اعتاقه (ومن ملك واحد من والديه أو) من (مولوديه عتق عليه) (بعدم ملكه سواء كان المالك من أهل التبرع أولا كصبي ومجنون

\*(كتاب العتق) \*  
ويصح العتق من كل مالك جائز الامر في ملكه ويقع بصر مع العتق والكناية مع النية واذا أعتق بعض عبد عتق عليه جميعه وان أعتق شركا له في عبد وهو موسر سرى العتق الى باقيه وكان عليه قيمة نصيب شركه ومن ملك واحدا من والديه أو مولوديه عتق عليه \*(فصل) \* والولاء من حقوق العتق وحكمه حكم التعصيب عند عدمه وينقل الولاء عن المعتق الى الذكور من عصبته وترتيب العصبات في الولاء كترتيبهم في الارث